

جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

كلية الدراسات العليا

برنامج الشريعة، قسم الفقه والتشريع

كتاب إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض

شرح كشف الغوامض في علم الفرائض

للامام العالم العلامة

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن

أحمد الشهير بسبط المارديني

(826 - 912 هـ / 1423 - 1506 م)

القسم الثاني - كتاب الوصايا

تحقيق ودراسة الطالب

محمد راضي أحمد الرواجبه

بإشراف

د. محمد علي الصليبي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات

درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية، قسم الفقه

والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح

الوطنية

نابلس - فلسطين

1422 هـ - 2001 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَرَفِعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ .

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ... [11]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[11] سورة المجادلة آية (11).

بسم الله الرحمن الرحيم

نوقشت هذه الرسالة يوم الثلاثاء الخامس من ربيع الآخر 1422هـ،
الموافق للسادس والعشرين من حزيران عام 2001م.
وقد تألفت لجنة المناقشة من:

الدكتور محمد علي الصليبي / رئيساً / جامعة النجاح الوطنية.

الدكتور مروان القدومي / عضواً / جامعة النجاح الوطنية.

الدكتور شفيق عياش / عضواً / جامعة القدس.

وفي نهاية المناقشة منح الطالب (محمد راضي الرواجبه) درجة
الماجستير في الفقه والتشريع.

الإهداء

إلى والدي الحبيب رمز الجد والعطاء والمسؤولية
إلى والدي الحنونة التي غرست في وجداني حب العلم وطلبه
إلى أخواني وأخواتي الأحباء الذين رغبوا بهذا العمل ورغبوني فيه
إلى أصدقائي الأوفياء الذين ساهموا في إتمام هذا العمل
إلى كل من يسعى إلى تحقيق العدالة والإنصاف
إلى كل هؤلاء جميعاً أهدي هذه الرسالة
راجياً لهم رضوان الله تعالى وهدايته

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله عليّ بانجاز هذه الرسالة فأنني أتوجه إليه سبحانه وتعالى بالوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرني به فوفقني الى ما أنا فيه راجياً دوام نعمه وكرمه وهو القائل " **لئن شكرتم لأزيدنكم** " [1]

وكما اتقدم بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل لفضيلة استاذي الدكتور محمد علي الصليبي على تفضله مشكوراً بالاشراف على هذه الرسالة وعلى ما اسداه لي من توجيه وعون وارشاد ساهم في اظهار هذه الرسالة بهذا المظهر الجليل فجزاه الله عني خيراً الجزاء وبارك الله فيه وأمد في عمره ونفع به المسلمين.

كما واتقدم بالشكر الجزيل الى فضيلة الدكتور مروان القدومي والدكتور شفيق عياش على تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة فبارك الله فيهما وجزاهم عنا كل خير.

ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى الاساتذة الافاضل في كلية الشريعة لما لهم من فضل عليّ.

واشكر كل من ساعد في انجاز هذه الرسالة العلمية وكان عوناً لي في هذه الفترة من الكتابة سواء كان ذلك بتوفير مرجع او مساعدة في الطباعة او مراجعة لغوية، لهم مني وافر الشكر وعظيم الامتنان.

كما واتقدم بالشكر والتقدير للأخ سامر دويكات (أبو النور) على ما بذل من جهد وعناء في طباعة وتنسيق الرسالة مما أدى الى اخراجها بهذا المظهر الجميل فجزاه الله عني خيراً الجزاء.

وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

محمد الرواجبه

[1] سورة ابراهيم، آية 7

المقدمة

وتشتمل على فقرات ثلاث:

أولاً: بيان أهمية التفقه في الدين وتحقيق المخطوطات.

ثانياً أهمية علم الفرائض.

ثالثاً: أسباب اختياري وطريقتي في التحقيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد امام العلماء العاملين وقدوتهم الى يوم الدين وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإن خير ما نقضي به أنفس الاوقات طاعة الله سبحانه، ومن أعظم الطاعات العلم والعمل به، وإن علوم الدين من أجل العلوم الكونية وأشرفها منزلة وارفعا رتبة وإن العلماء قد حظوا بهذه المكانة وبلغوا تلك الرتبة الرفيعة بقوله عز وجل **تَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**^[1] وحيث إن العلم هو طريق لمعرفة الله تعالى والمعرفة سبب للخشية منه سبحانه وتعالى كان العلماء من أخشى الناس لربهم حيث يقول سبحانه تعالى "اتما يخشى الله من عباده العلماء"^[2]. ولا ريب أن التفقه في دين الله هو ثمرة دراسة العلوم الشرعية لذا فقد بذل فقهاء الاسلام جهودهم لخدمة هذا الفقه وقد اثمرت جهودهم العظيمة فكان هذا التراث الضخم الذي لم تسبق الى مثله أمة من الأمم السابقة أو اللاحقة تراثا ضخما لأن مصدره كتاب الله عزوجل وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام وغيرها من المصادر الرئيسة والتبعية.

ويمتاز الفقه الاسلامي أنه من أشرف العلوم واعلاها قدراً واكثرها فائدة إذ به تفهم الاحكام وبه يتميز الحلال من الحرام، وعن طريقه يتم التوصل الى الحقوق. ولا ينكر فضل أحد من أهل العلم ولا يستغني عنه البشر وقد هيا الله عزوجل لكل عصر من العصور رجالاً لخدمة هذا العلم فأفنوا اعمارهم لخدمة دينهم ونهلوا من المنهل العذب الذي يصلح لكل زمان ومكان كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ومن اقوال السلف الصالح رضوان الله عليهم وما توصلوا إليه من استنباط للاحكام الشرعية.

[1] سورة المجادلة آية (11)

[2] سورة فاطر آية (28)

فقد صنف السابقون من علماء هذه الأمة التصانيف الكثيرة ودونوا الكتب التي لا تحصى بعدَ جهد جهيد وعرق منيد لا يقدره لأصحابه إلا الله عزوجل ولقد وصلنا عصارة عقولهم ونزوة همهم فما علينا إلا أن ننفذ عنها الغبار ونكشف اللثام لنحيي تراثنا الإسلامي العظيم ونضعه أمام أجيالنا حتى يروا مجد امتهم الشامخ العظيم.

ومن هنا ظهر لي أهمية تحقيق المخطوطات الإسلامية وتيسيرها للدارسين ليستقوا من معيها العذب وليواصلوا المسير من حيث انتهى الأولون.

وقد منَّ الله عزوجل عليَّ بأن هداني لهذا العلم ووفقني لاختيار تحقيق هذا الجزء من مخطوطة "إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض شرح كشف الغوامض في علم الفرائض" لمحمد بن أحمد بن محمد سبط المارديني الذي كان ممن أثمر جهده وساهم بإثراء المكتبة الإسلامية بكتابه هذا السفر الذي يعد بحق من أروع ما كتب وصنف في علم الفرائض.

وكنت قد تناولت هذا الجزء وهو الجزء الأخير من هذه المخطوطة والذي يتكون من خمسة فصول وقمت بدراستها وتحقيقها واستكملت بهذا العمل متطلبات رسالتي حيث تناول بقية المخطوطة عدة زملاء لي في هذا العمل الذين اقتسمت وإياهم هذه المخطوطة راجياً من الله عزوجل أن يتقبل منا وأن يسدد خطانا على طريق الحق والرشاد.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

يحثل باب الميراث مكانة رفيعة من بين ابواب الفقه، ومنزلة سامية، فقد عنى به المؤلفون من العلماء قديماً وحديثاً، ووضعوا له كتباً خاصة به وسموه علم الميراث او علم الفرائض.

* وتظهر أهمية هذا العلم بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأقوال سلف هذه الأمة. أما في القرآن الكريم، فقد ورد فيه آيات وضحت الحقوق الشرعية للورثة وما ذلك الا لوجوب اعطاء كل ذي حق حقه كما أمر الله عزوجل ومن هذه الآيات التي ذكرت نصاً في المواريث.

الآية الأولى نص فيها على ارث الأصول والفروع وهي قوله تعالى " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا"^[11]

الآية الثانية في ارث الزوجين والاخوة لأم وهي قوله تعالى " وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَاتَهُ أَوْ امْرَأَةٌ وَتَدُّ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"^[12]

[11] سورة النساء آية (11)

[12] سورة النساء آية (12)

الآية الثالثة في ارث الأخوة أشقاء أو لأب ذكوراً واناأنا قال تعالى " يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَدَّةٌ وَكَأَنَّهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَدَّةٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" (11)

ومن هذه الآيات من الكتاب الكريم ومن يتتبع أقوال المفسرين فيها يرى أنهم بينوا أن الله جل شأنه تولى تقدير الفرائض وما ذلك إلا لعظم شأنها، فبين جل وعلا ما لكل وارث من النصف والربع والثلث والثلثين والثلث والسدس وفصلها تفصيلاً أكثر من غيرها من سائر الأحكام.

ولذلك تظهر أهمية تعلم علم الفرائض في أمور منها:

أن الله عزوجل تولى تقدير الفرائض بنفسه ولم يتركها لنبي مرسل ولا ملك مقرب وأنزل فيها آيات تتلى إلى يوم القيامة.

وأن الله تعالى سمي هذه الفرائض حدوداً فقال تعالى " تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ " (2) وأنه عزوجل وعد من أطاعه في تنفيذها على الوجه المشروع جنات تجري من تحتها الأنهار فقال تعالى في بيان ذلك " وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ" (3) وأن الله تعالى توعد من تعدى حدوده فيها بزيادة أو نقصان أو حرمان من يستحقها وإعطاء من لم يستحقها بالنار وبالعذاب الأليم فقال تعالى " وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ " (4).

(1) سورة النساء آية (176)

(3) سورة النساء آية (13)

(4) سورة النساء آية (14)

* وأهمية علم الفرائض في السنة النبوية المطهرة فيبينتها الاحاديث الآتية:

جاء في السنة المطهرة الحث على تعلم وتعليم الفرائض، فقال صلى الله عليه وسلم " يا أبا هريرة تعلموا الفرائض وعلموها، فإنه نصف العلم وهو ينسى، وهو أول شيء ينزع من أمتي " [1] وأحسن ما قيل في قوله عليه السلام : فإنه نصف العلم" انه باعتبار الحال فإن حال الناس اثنتان حياة ووفاء، فالفرائض تتعلق بحال الوفاة، وسائر العلوم تتعلق بحال الحياة. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل : آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة " [2] وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال : انكم تقرأون هذه الآية " من بعد وصية يوصي بها أو دين " وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وان اعيان بني الأم يرثون دون بني العلات (الاخوة والاخوات لأب)، الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه " [3]

[1] ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، باب الحث على تعلم الفرائض برقم 2719، ص 391 ، طبعة مصححة ومرفمة ومرقبة بإشراف الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض ودار الفحاء، دمشق، طبعة اولى 1420هـ. الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الاقوال والافعال، كتاب الفرائض من قسم الاقوال برقم 30367 ، 3/6 ، تحقيق محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة اولى 1419هـ.

[2] الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، كتاب الفرائض والسير، رقم 4015 33/22، دار الفكر بيروت، لبنان، 1414هـ. ابن ماجه، باب اجتناب الرأي والقياس برقم 54 ص 8-9 .

[3] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الاوطار، كتاب الفرائض، باب سقوط ولد الأب بالاخوة لأبوين، برقم 2535، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة اولى 1415هـ. سنن ابن ماجه، باب ميراث العصبه برقم 2739، ص 395.

* واما أهمية الفرائض عند السلف:

تتبين أهمية علم الفرائض عند السلف الصالح بما يلي:

قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه- (تعلموا الفرائض واللحن والسنة كما تعلمون القرآن) .^[1]

قول ابن مسعود رضي الله عنه- (من تعلم القرآن فليتعلم الفرائض)^[2]

وقول ابي موسى الاشعري رضي الله عنه- (قيل الذي يقرأ القرآن ولا يحسن الفرائض كالبدن بلا رأس) وفي لفظ (كمثل الرأس لا وجه له)^[3]

* وقد اخترت هذا الموضوع للأسباب الآتية:

1) أهمية هذا العلم من بين علوم الشريعة الإسلامية المختلفة وكونه اول علم يسارع اليه النسيان، فارت ان اساهم بجهدى القليل في حفظ هذا العلم.

2) حرص الرسول صلى الله عليه وسلم وحثه على تعلمه وتعليمه للناس.

3) رغبتى في اخراج الكنوز الدفينة، وحفظها من الضياع والاندثار والتآكل ونفض الغبار عنها واخراجها وتيسيرها للدارسين والمتعلمين وخدمة لهذا الدين العظيم.

[1] ابن ابي شيبه، عبد الله بن محمد، الكتاب المصنف، كتاب الفرائض، ما قالوا في تعليم الفرائض برقم 11090، 236/11. البيهقي، احمد بن الحسين، السنن الكبرى، كتاب الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض برقم 12172، 6، 343، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1414هـ.

[2] الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، من كتاب الفرائض باب في تعليم الفرائض 342/2، دار احياء السنة النبوية، الكتاب المصنف لابن ابي شيبه، كتاب الفرائض ما قالوا في تعليم الفرائض برقم 11079، السنن الكبرى، كتاب الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض برقم 12179، 344/6 .

[3] الكتاب المصنف لابن ابي شيبه، كتاب الفرائض، ما قالوا في تعليم الفرائض، برقم 11082 . سنن الدارمي، من كتاب الفرائض، باب في تعليم الفرائض 341/2 .

4) ولأهمية موضوع الفرائض في حياتنا وحاجتنا الى تعلمه والعمل به والمحافظة عليه مما نسمعه بين الحين والآخر ممن يدعون زورا وبهتانا انهم انصار المرأة يقولون كيف فضل الاسلام الرجل على المرأة في الميراث ؟ فهذا هضم لحقوقها وانقاص من شأنها وينادون بمساواتها بالرجل، واصحاب هذه الدعوات المغرضة الله يعلم انهم ما أرادوا بها وجه الله عزوجل وما أرادوا بها مصلحة المرأة بل يراد بها الافساد في الارض مستغلين في ذلك عاطفة المرأة .

ونحن نقول لهؤلاء المغرضين أنتم أعلم أم الله ؟

طريقتي في التحقيق:

1) قسمت الصفحة الى أربعة اقسام:

أ) القسم الاول في اعلى الصفحة وضعت فيه المتن، وفصلت المتن عن غيره بخط متصل غامق!

ب) القسم الثاني قسم مقابلة النسخ ويقع في اسفل القسم الاول وقد استخدمت الحروف الابجدية للتنقيط ووضعت الحرف بين معقوفتين ليتميز عن قسم دراسة النص، وفصلت بينه وبين ما دونه بخط منقطع.

ج) القسم الثالث قسم دراسة النص وحل المسائل والتعليقات، ويقع اسفل القسم الثاني، وقد استخدمت الارقام للتنقيط، ووضعت الرقم بين معقوفتين، وفصلت بينه وبين ما دونه بخط منقطع.

د) القسم الرابع وهو قسم توثيق دراسة النص، ويقع اسفل الصفحة واستخدمت الارقام للتنقيط ووضعت الرقم بين قوسين هلاليين.

2) قمت بالمقارنة بين نسختي المخطوطة وقد رمزت لإحداها بالحرف (أ) وهي التي اعتمدها وللأخرى بالحرف (ب) واثبت ما سقط حتى يستقيم النص بما يليق ان شاء الله.

- (3) كما انني عملت على تشكيل المتن حتى يسهل على القارئ قراءته.
- (4) قمت بتصحيح الاخطاء اللغوية التي وجدت في المتن، كما عرفت المصطلحات اللغوية الواردة فيه.
- (5) وضعت عناوين رئيسة للفصول الخمسة.
- (6) قمت بحل المسائل المذكورة في المتن بالارقام.
- (7) ذكرت ارقام الآيات القرآنية وأسماء السور.
- (8) كما أنه ورد في هذه الرسالة عدة مراجع كان قد رجع اليها المؤلف فقمت بالرجوع الى المراجع التي وجدتها وتوثيق ما ذكره المؤلف.
- (9) ترجمت للاعلام الواردة في هذه المخطوطة.
- (10) وضعت مسارد للمواضيع والاعلام والمراجع.
- وقد قسمت هذه الرسالة إلى قسمين :

القسم الاول: ويشمل:

نبذة مختصرة عن حياة المؤلف وتشمل

الاسم والكنية والشهرة

المولد والوفاة

المذهب

صفاته وثناء العلماء عليه

المناصب التي تقلدها

آثاره العلمية

أهم العلماء الذين عاصروه

الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية العلمية في زمنه

الوصايا وتشمل:

تعريف الوصية لغة واصطلاحاً

انواع الوصية

سبب المشروعية او حكمها

انواع الوصية بصفة حكمها الشرعي

كيفية انعقاد الوصية

اركان الوصية
شروط الوصية
صيغة الوصية
لزوم الوصية
قبول الوصية وردها
مقدار الوصية
الوصية للوارث
تزام الوصايا

القسم الثاني : ويشمل خمسة فصول:

الفصل الاول: الوصية بالنصيب مع استثناء جزء من المال.

الفصل الثاني: الوصية بالنصيب وجزء معلوم من التركة ولآخر بالنصيب الا جزءا معلوما من التركة.

الفصل الثالث: الوصية بالنصيب ولآخر بجزء معلوم مما يبقى من المال بعد اخراج النصيب.

الفصل الرابع: الوصية بالنصيب ولآخر بجزء معلوم مما يبقى من جزء من المال بعد اخراج النصيب.

الفصل الخامس: الوصية بالنصيب وجزء مما للآخر أو استثناء جزء مما للآخر.

صفحات مصورة من نسختي المخطوطة

قسم أحياء التراث الإسلامي
القدس
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كتاب إرشاد الفارض إلى ثلث الغوامض
شرح كشف الغوامض في علم الفل والنجوم

للشيخ الإمام العلامة
شمس الدين أبي عبد الله محمد

سبط المارد بن محمد
أحمد برهته وأسكنه
جنته أمين أمين

أمين

قسم أحياء التراث الإسلامي
القدس
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

دخل في ملكه أحقر العباد للفتاح
الراجح القدير ياسعيل بن جراح
الجليل جسر الميرزا
فوايد له شرح النبي مشفوق من حياة الحيا والكرمي للدميري
قال الزبير بن عدي في حياته الحياتية وعلمه الموجودات إذا لم يكن
البيت بالفتوح والشؤون لم يدخل من بالكلمة وإذا لم يكن في
الصور بطلده أيضا قال حسين بن إسحق إذا لم يكن البيت حيا للجليل
فرب من البيت أمين وكذلك إذا لم يكن بالفتوح والهاج أو جراح الحيا
أو باغضان شرا السرور وقال غيره إذا لم يكن في البيت من فضل
هوت منه وإذا لم يكن في البيت من فضل وإذا لم يكن في البيت
قرب ووضعها انسان عند رأسه حيث ينام لم يقرب منه وإذا لم
السندرات في فضل وتقدم به البيت حرف منه وقال ابن شيمون
دخان الكون والانس والتمس بطرد النبي واليه في الامم
بوجود ثاقف الظرف النبي ان يكتب على امره اوراقه وتعلق في الامم
حيث ان ما عرفت به بعد اسم الله انتهى كلامه من حمد الله

فاسد تملك من كتب الشرح من ان علم ان التوي
وهي اذا دخل انسان عيا من فان شدة تغير الكعبين
ويعد ذرون الكعبين عشرة ويقدر لكل حرف اصبع من اصابع
يد اليمين ويحتمل ما كان السري اذا لم يكن في
الاصابع في ان نفسه سورة القول الى قوله ثم من ثم
عشر مرات يد في كل مرة اصبع من العترة بعد ايام
السري ويحتمل ما كان يد في الاصابع
وظوحت في حركت في حركت

مكتبة المعهد العربي
INSTITUTE LIBRARY
١٩٩٢

النسخة الأصل : صفحة عنوان المخطوط .



النسخة (ب) : صفحة عنوان المخطوط .

مجموعه التراث الاسلامي
١٩٨٣-١٩٨٢

مجموعه حرم القضاء، كتردي محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم، وهو حسبي
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في كسف الغوامض، وانما نحن علينا من
 جزيل فضله النايض، وارشدنا الي بيان طرق السنن والرائض
 بميث الخلايق ومعنيها، ووارث الارض ومن علمها، وباعت الاسم
 للعرض ومجانها، قسم الارزاق والاحبال تقسمته عادلة، ووسع الانام
 اجانه فتمتة عابله، احده علي اسني الواهيد، اشكره علي نعمه وشكره واجب
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، رب العالمين والغاريب، شهادة
 تنبئ قايما اعلى المراتب، واشهد ان محمدا عبده ورسوله، المبعوث الي كافة
 الخلق اعاصم بهما والاعاجم، صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه ما حدثت
 قيمة الميامين، قاسمنا بعد فتور، تنبسط المارد في الماخر
 كتابي كسف الغوامض واسمها، واعتني به كثير من الفضلاء واشتهر
 لما اشتمل عليه من مسائل الفرائض والوصية، ونقل المذاهب المحررة للوصية
 سألني بعض ائمة الاشراف ان اعلم عليه توضيحا خاليا عن الاجفاف
 والاعتسان، والحق كثيرا من مثاله وكان حقا علي اجابتي، لت الذي قلت هذا
 الشرح، عمل من طقت لحن حث وسهته ارشادا، الفاضل الي كسف
 الغوامض، فانه تعالى يجعله خالصا لوجهه الكريم، ويعصم من زنا
 من الشيطان الرجيم، وقلت بعد تقديم الحمد لله تعالى، والعلة علم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم، باب الميراث، جمعه مواثيق، وهو مشتق من
 الامراث، وهو لغة الغنا، والواثرات الباهي، وجمعه وميراثه ووراث
 قال في التامرين من اسمائه تعالى، الواثرات اي الباقي بعد تعلقه
 الذي علمهم اسمعني، وبصرين، واجعله الواثرات مبي اي باقنا مني الي
 الحث لله، وما في من القريب لله، روي في الحديث، واعلموا الواثرات مني، قال ابن
 اي اسمها سمع الي ان اموت، ومن صفاته تعالى، الواثرات اي الباقي
 الحديث، انكم علي ارث، مستحقون ان اسموا، ان اسمكم علي بنه

النسخة الأصل : الصفحة (١) في المخطوط .

صحة
 ١٩٨٣ - ١٩٨٤

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 فضلنا الثامن وارتك الأوز من ذلك الأثرنا على الأسماء للعرض وبيعها فتم الأثرنا
 والاحتفال بتمتته على ذلك ودرسه الإناجيه أصحانه سميت عابدة أحسنه
 على اسمي الموعود وأشكره على كونه فشكره فزمن وأحب وأشهد أن لا إله
 إلا الله وحده لا شريك له رب المشارق والمغرب رب المادة تبليغ قائلها
 أعلى المراتب وأسبغ أن يحيا من له زيارته فيها المنعوت إلى كونه الخلاق
 أعمارنا والإناجيه صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ما هو رتبة
 المراد به قاسم أما السيد منقول محمد سنة الماردين في كتاب
 كثره القوم من واستهوا عني به كثير من الفضلاء وانتشر لما استعمل
 عليه من مسائل الأديان والروحية وبمثل المذاهب المحرقة المصنوعة
 سألني بعض السادة عن الاعتراف أن العمل عليه أوه منجياتنا من الاعتراف
 والاعتساب والالح كغيره في مقالته وكان سقا على اجابته له وآله فمهلتم
 بهذا الشرح عمل مرتب لرجب وسميته ارشاد النار من ذلك كسفت الغرام من وآله لما
 جعله تالعا لوجه الأكرم ويعني وفاربه من الشيطان الأرحم وقلت بعد
 الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب المراتب**
 سمعة سوارث وهن مشتق من الأثر وهو كونه البقاء والوارث الثاني
 وسمعة ورثته وذواته في القاموس من اسمائه تعالى الوارث أي الذي لا يولد
 بعد تعلقه قال الأثر في أي بعدهما حتى انقوت من صفاته تعالى الوارث
 أي السابق ربي الجديد أنكم على أرض من أيكم إبراهيم أي أيكم

صحة
 ١٩٨٣ - ١٩٨٤

النسخة (ب) : الصفحة (١) في المخطوط .

المسألة

بلغ

زيد ثلاثة بشفرة شفع المالك وهو ثلاثة مساواتها فلا تفرق في
 في صفة بالطلب كما قدمناه وصورة هذه المسئلة كلها لا تتجاع إلا بطريق
 الأوصية بتمام النصف **فصل** فيما تتركه زيدا
 وأوصي لتخمس بمنزل نصيب بعضهم الأجر معلوما من الشفعة كما لا
 تترك ابن وأوصي لزيد بنصيب أحدهما الآخر سدس جميع الموقوف
 إن زيد على مسئلة الوارثة مثل سهام الوارث الشد نصيبه
 سهما واحدا كان النصيب أو أكثر وتضرب المجتمع في خرج الكسر
 المستثنى فما حصل منه فتح المسئلة ثم زيد على مخرج الكسر
 واضرب المجتمع في النصيب الزيد على مسئلة الوارثة سهما كان
 الزيد أو الشد يحصل مقدار النصيب المستثنى به فاستقطب من النصيب
 مقدار الكسر المستثنى من جملة المسئلة بمفضل مقدار الوارثة
 أو دفعه للمعسر له واضرب باقي السهام كلها على الوارثة وكذا المجتمع
 هذه الطريقة إلى اختصاصها ستراه في ذي المثال المذكور وأحد عشر
 عدد من الأبن وأوصي بالثلاثة الحاصلة من في مخرج السدس
 فتح المسئلة من ثمانية عشر ثم زد بسط السدس وهو واحد على مخرج
 واضرب السبعة الحاصلة في السهم الزيد والضرب في الواحد ثمر له
 يحصل النصيب الشد بسبعة فهو مقدار الكل ابن فاستد
 سدس الثمانية عشر وهو ثلاثة بمفضل امر بمقدار وسبعة
 زيد وأبا في الأبنين لكل ابن سبعة وإن شئت فالنصيب سبعة لزيد
 لكل ابن سبعة بمفضل لزيد امر بمقدار وسبعة ولو كان يدل الأبنين
 وعم فالحكم كذلك لأن مسئلة بنت والعاشقان لكل منهما سهم مسئلة ثمانية
 له الأبنان وأوصي لزيد بنصيب أحدهما الآخر من المال الشد على مسئلة
 الأبن واحد مثل نصيب أحدهما واضرب الثلاثة خمسة بتمام سهم

094729

النسخة الأصل: الصفحة الأولى من القسم
المخصص لتحقيقه في هذه الرسالة

مائة وثمانية وستون أو زرع على الفريضة مثل سهامها ومائة وبلانة
 اسباع للوصيتين والبسط الحاصل وهو ستة وعشرون وبلانة اسباع
 اسباعاً كما ذكرناه وابسط كل نصيب يحصل للبنت اربعة وثلاثون
 وللأم ثمانية وعشرون وللزوجة احد وعشرون فاذ لم يردهما
 من الاربعة والعشرين يفضل لعم وبلاثة وان اوجع والسبلة
 بما لها العم وتمام الثلثة تحت من سبعة وعشرون لان باق المتام
 ثمانية بواقي سبلة الورثة بالثلث فاضرب ثمانية ببلانة في التسعة
 مقام التسع او تزيد على الفريضة مثل ثمانية بلانة لانه فوق التسع
 وخصه زيد ثلاثة تسفرق ثلث المال وهو ثمانية لساوا فقال
 نلاحظ لعم وبوصيته باطلة كما قدمناه وصورة هذه السبلة
 كلما لامتناح الى الجازنة نفسه بما اذا ترك ورثته واوصى
 لشخص بمثل نصيب احد سوا الاسد من جميع المال وطريقة اوزيد
 يا سبلة الورثة مثل - تمام الوارث الكسبه بنصيبه مما
 واخيراً كان النصيب او اكثر ويعتبره المجتمع في جميع الكسب
 المتثنى فما حصل منه نصيب السبلة ثم زد على جميع الكسب
 واخرج المجتمع في النصيب الزيد على سبلة الورثة تمامها
 الزيد او اكثر بمقدار النصيب المشبه فاسقط من
 النصيب مقدار الكسب المتثنى من سبلة السبلة يفضل مقدار
 الزوجة اذ دفعه للوصي لعم وبثلاثة في السهام كلها على الورثة
 وكان ما يحتاج هذه الطريقة الى اختصار كما استراه فزد في المال
 المذكور واحداً على عدد سهمي الايمن واخرج الثلاثة الحاصلة
 وجمع السدس نصيب السبلة من ثمانية عشر ثم زد بسط السدس

النسخة (ب) الصفحة الأولى من القسم
 المخصص لتحقيقه في هذه الرسالة

لدمية شهر ربيعة اخصس وتصير بعد البسط من البصحة وشانين
 يزيد منها ثمانية عشر والعمر تسعة وان اوصى لزيد فيها بنصيب
 الزوجة وربيع والعمر ولعمرو بنصيب الامر الا ربيعة اخصس ما
 لزيد فسطح القامين عشر وثلاثة زيدا ربيعة اخصسها في العشرين
 واقسم اليها صل وهو شانون على الامام يخرج وصيته ثلاثة وثلاثون
 عشر وسهم وثلاثة اخصسها في العشرين واقسم الاثنين والثلاثين
 الحاملة على الامام يخرج وصيته شهر وتصير بعد البسط من خمسين لزيد
 عشرة ولعمرو ربيعة وكلا ورثة تسعة وثلاثون كما سبق والله يمانه
 وتعالى علم ولتقتصر على هذا القدر فقيه كفاية للمبتدي وتذكرة لفقير
 واستغفر الله العظيم من كل ذنب واعوذ بالله من علم لا ينفع ودعا بلا
 وتلب لا يطغى واسأله ان يتفطن بذلك انا وقاربه وكاتبه والناظر
 فيه والحمد لله على كل حال وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم وقد
 حتمت بل الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ابتدأت
 بالحمد والصلاة وحاقول ما بينهما قال المؤلف رحمه الله وقد كل
 هذا الشرح المبارك في خامس عشر شهر رمضان العظيم مع
 طلوع الشمس سنة احدى وتسعين وثمانمائة وكان جملة عمله
 في اربعة عشر يوما وكتبه مولفه محمد بن محمد بن احمد سبط الازدي
 في شهر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين امين ووافق الفراغ من
 كتابة هذه النسخة المباركة في ليلة الثلاثاء الاخر من شهر رمضان
 المبارك في الاضهر بصفحة **١٤٨** من الهمة
 النبوية على صاحبها افضل الصلاة واتم السلام على من افتقر الفاد
 الرجحة ربه عبد العزيز بن القدير عيسى الشافعي مذهبها المولود
 بلدا من اقليم دمشق الشام غفر الله له ولوالديه ولين له
 والحمد لله امين امين امين يا رب العالمين

في شهر ربيعة اخصس ما
 لزيد فسطح القامين عشر
 وثلاثة زيدا ربيعة اخصسها
 في العشرين واقسم اليها صل
 وهو شانون على الامام يخرج
 وصيته ثلاثة وثلاثون
 عشر وسهم وثلاثة اخصسها
 في العشرين واقسم الاثنين
 والثلاثين الحاملة على
 الامام يخرج وصيته شهر
 وتصير بعد البسط من
 خمسين لزيد عشرة
 ولعمرو ربيعة وكلا
 ورثة تسعة وثلاثون
 كما سبق والله يمانه
 وتعالى علم ولتقتصر
 على هذا القدر فقيه
 كفاية للمبتدي وتذكرة
 لفقير واستغفر الله
 العظيم من كل ذنب
 واعوذ بالله من علم
 لا ينفع ودعا بلا
 وتلب لا يطغى

النسخة الأصل : الصفحة (٢٣٠) في المخطوط ، وهي الصفحة الأخيرة فيه .

واللورثة ستة ولبنون كاسن والله سبحانه وتعالى اعلم وبعصر
هذا القدر صد كمانه للمبدى وتذكره لغيره واستعير الله من
ذنب وانكروا به من علم لاسن ودعا لاسن وفلا لاسن وايال
ينقضي بذلك انا وطارة وكانفة والالمر من منه والمدره
وقد تمتلكت والحداه على رسول الله صلى الله عليه وآله
بالهدى والصلوة والحق ليا فيها وقد كل لوقه هذا الشيخ المار
وخامس من شهر رمضان القائل بلوج المصن او م وكان
علمه في اربعة عشر توما وكنة من من صمط المار وس عقرا
له ولو الدين وتبع السلين امين وصلى الله على
من سلفنا من نظام الاميار والمرسلين وعلى الخ
من بعد وصلى الله على من صمط المار وس عقرا
من بعد وصلى الله على من صمط المار وس عقرا
من بعد وصلى الله على من صمط المار وس عقرا



النسخة (ب) : الصفحة (٢٤١) في المخطوط ، وهي الصفحة الأخيرة فيه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الاول

نبذة مختصرة عن حياة المؤلف وتشمل
الاسم والكنية والشهرة
المولد والوفاة
المذهب
صفاته وثناء العلماء عليه
المناصب التي تقلدها
آثاره العلمية
أهم العلماء الذين عاصروه
الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية العلمية في زمنه

الاسم والنسب:

هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد البدر، دمشقي الأصل، قاهري المولد، واسم امه فاطمة [1]

وكنيته: ابو عبد الله

وشهرته: سبط المارديني

وسبط المارديني اي ابن بنت المارديني وقد اشتهر بجده ابي امه المارديني وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف بن عبد الله المارديني.^[2]

واختلف العلماء في تسميته بالمارديني الى قولين:

القول الاول: انه سمي بالمارديني نسبة الى بلدة من بلاد العجم وهي بلدة ماردين من تركيا، وقد ذهب الى هذا القول البكري الشافعي.

القول الثاني: انه سمي بالمارديني نسبة الى جامع ماردين بالقاهرة وممن ذهب الى هذا القول الامام الشوكاني والسخاوي.^[3]

والراجح ان المارديني ادق واصح حيث ثبت ذلك في نهاية المخطوطة بخط النساخ حيث عندهم

المارديني وليس المارداني.

-
- [1] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 35/9، دار مكتبة الحياة، بيروت. كحالة، عمر رضا معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية 188/11، مكتبة لبنان ودار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان. البغدادي، اسماعيل باشا، هدية العارفين واسماء المؤلفين واثار المصنفين، 218/2، مكتبة المتنى، بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع من بعد القرن السابع، 242/2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- [2] البكري، محمد بن محمد بن اسماعيل، حاشية البكري بهامش الرجيه في علم الفرائض للمارديني، ص5، علق عليها وخرج ادلتها د. مصطفى البغا، دار القلم، دمشق، طبعة سابعة سنة 1997م، القزويني، زكريا بن محمد، اثار البلاد واخبار العباد ص259، دار بيروت للطباعة والنشر، سنة 1980م.
- [3] الضوء اللامع 35/9، البدر الطالع 242/2، حاشية البكري ص5.

المولد والوفاة:

اتفق العلماء على انه ولد في القاهرة في 14/ ذي القعدة ، لسنة 826هـ الموافق لسنة 1443م^[1] ولكن اختلفوا في تاريخ الوفاة الى ثلاثة اقوال:

قال المؤرخ عمر كحالة ان وفاته كانت سنة 907هـ.^[2]

قال المؤرخ اسماعيل البغدادي ان وفاته كانت سنة 902هـ.^[3]

قال فؤاد السيد ان وفاته كانت سنة 912هـ ، وهذا ما ذهب اليه ابن اياس في كتابه تاريخ مصر لأنه ، لأنه قريب العهد به فيعتبر ادق الاقوال وهو الراجح والله اعلم.^[4]

مذهبه:

تقد كان المؤلف من اتباع المذهب الشافعي وهذا ما ذكره العلماء صراحة في كتبهم واكد عليه المارديني بنفسه في هذه المخطوطة.^[5]

صفاتة وثناء العلماء عليه:

لقد اشتهر المارديني بالذكاء ، وحفظ القرآن وتلاه ببعض الروايات واشتهر عنه حسن العشرة والتواضع ، وتقدم على غيره في كثير من العلوم كما قال عنه البقري الشافعي، وله مؤلفات كثيرة وكتب منتفع بها لخلوص نيته.^[6]

[1] فؤاد السيد، فهرس المخطوطات المصورة، 8/3 ، القاهرة، 1960م

البدر الطالع 242/2، معجم المؤلفين 188/11 .

[2] المرجع السابق.

[3] هدية العارفين 218/2 .

[4] الزركلي، خير الدين، الاعلام قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين 54/7 ، دار العلم للملايين.

المخطوطات المصورة 8/3 .

[5] الضوء اللامع 35/9 ، معجم المؤلفين 188/11 ، هدية العارفين 218/2 .

[6] الشنشوي، بهاء الدين محمد، كتاب شرح الترتيب في علم الفرائض ص6، مخطوط موجود في مؤسسة احياء التراث في ابو ديس، القدس.

البدر الطالع 242/2 ، حاشية البقري ص5 .

شيوخه وطلبه للعلم :

المارديني من العلماء الذين اشتهروا بطلب العلم، واكبر دليل على ذلك كثرة شيوخه الذين اخذ عنهم في شتى مجالات العلم، ولم يقتصر الامر على علماء مصر بل سافر الى كثير من البلدان طالبا للعلم.

ومن اشهر المشايخ الذين تتلمذ على ايديهم المارديني:

- 1- فتح الله بن ابي يزيد بن عبد العزيز بن ابراهيم الشرواني الشافعي.
- 2- ابراهيم بن محمد النووي الدمشقي الشافعي.
- 3- ابراهيم بن علي بن احمد بن اسماعيل بن علي القلقشندي.
- 4- علي بن محمد بن عبد الحميد الهتمي الصالحي.
- 5- احمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ابو الفضل شهاب الدين ابن حجر وغيرهم كثير^[1]

المناصب التي تقلدها :

- لقد تقلد مناصب مهمة وعديدة من اهمها انه عين مؤقتا في الجامع الازهر في مصر وتصدر للاقراء فيه وياشر الرئاسة في كثير من اماكن العبادة والعلم حيث تصدر الرئاسة بجامع طولون وكان له جلسات علمية في هذا الجامع.^[2]

آثاره العلمية:

من اهم العلوم التي اشتهر بها المؤلف:

- علم الفقه، ومن اشهر مؤلفاته في علم الفقه المواهب السنية في احكام الوصية^[1]
علم الفرائض، ومن اشهر مؤلفاته:
كشف الغوامض في علم الفرائض.

ارشاد الفارض الى كشف الغوامض في علم الفرائض.

شرح الرحبية في الفرائض.^[1]

-
- [1] الضوء اللامع 166/6 ، معجم المؤلفين.
 - [2] حاجي خليفة، مصطفى عبد الله، كشف الظنون عن اسماء الكتب والفنون 861/1 ، مكتبة المشي، بيروت.
 - الهدى الطالع 242/2 ، الضوء اللامع 36/9 .
 - [3] هدية العارفين 219/2 .
 - [4] فهرس المخطوطات 36/1 ، كشف الظنون 363/4 ، الضوء اللامع 36/9 .

ومن اشهر مؤلفاته في المواريث:
اللمعة الشمسية.

قرة العين.

شرح الفضول لابن الهاشم. [11]

ومن اشهر مؤلفاته في اللغة العربية والنحو:

عمل شروحا في النحو على شذور الذهب وقطر الندى والتوضيح لابن هشام. [12]

ومن اشهر مؤلفاته في علم الحساب:

تحفة الاحباب في علم الحساب.

مقاصد الطلاب في معرفة مسائل الحساب. [13]

ومن اشهر مؤلفاته في الفلك:

دقائق الحقائق في حساب الدرج والدقائق.

الرد المنثور في العمل بربع الدستور. [14]

ومن اشهر مؤلفاته في الميقات:

جداول رسم المنحرفات على الحيطان.

تحفة المختصرات في معرفة القلة واوقات الصلاة. [15]

ومن اشهر مؤلفاته في الجبر والمقابلة:

القول المبدع في شرح المقنع.

اللمعة الماردينية في شرح الياسمينية. [16]

أهم العلماء الذين عاصروه:

ابن حجر العسقلاني.

محمد بن عبد الرحمن السخاوي.

محمد بن اياس.

جلال الدين المحلي. [17]

[1] المرجع السابق 36/9.

[2] شرح الترتيب ص7، الضوء اللامع 36/9.

[3] كشف الظنون 361/1، هدية العارفين 219/2.

[4] المرجع السابق 219/2.

[5] الضوء اللامع 36/9، معجم المؤلفين 88/11.

[6] المخطوطات المصورة 154/3، هدية العارفين 219/2، كشف الظنون 411/4.

[7] الاعلام 178/1، البدر الطالع 97/1-98، معجم المؤلفين 364/8.

الحياة السياسية في زمن المؤلف:

عاش المؤلف في زمن دولة المماليك البرجية، ودولة المماليك يقسمها المؤرخون الى قسمين:
1- دولة المماليك البحرية وهي عصر القوة والازدهار والرخاء الاقتصادي والتقدم الثقافي. وسبب تسميتهم بالبحرية: هو ان المماليك استغلوا سطوتهم وقوتهم في مضايقة الناس والتشديد عليهم حتى ضج الشعب من اعمالهم وعيبتهم فرأى الصالح ايوب الذي حكم مصر من سنة 638-647هـ بفضل المماليك ومساندتهم له في تدعيم سلطانه ان يبعدم عن العاصمة، فاختر جزيرة الروضة في نهر النيل لتكون مقرا له فشيّد فيها قصرا كما بنى قلعة خاصة لمماليكه واسكنهم فيها لذلك عرفوا هؤلاء المماليك باسم المماليك البحرية الصالحة.
2- دولة المماليك البرجية: وهي عصر الضعف والجمود والانحدار والثورات وسبب تسميتهم بذلك هو وجودهم في ابراج قلعة القاهرة عندما قام قلاوون بتشكيل الفرق العسكرية والتي برز فيها الملك الظاهر سيف الدين بقوق.^[1]

وهناك عدة عوامل ساعدت البرجية على تصاعد نفوذهم :

- أ- تزايد عددهم وتسلمهم المناصب الادارية.
- ب- الدور النشط الذي قاموا به في السياسة الداخلية.
- ج- جهودهم المميزة في دفع الخطر المغولي عن بلاد الشام.

الا ان الحال تغير مع مرور الزمن وساد في دولة المماليك الفوضى والضعف والوهن وغابت العدالة ، وقويت الدولة العثمانية واحكمت سيطرتها على العالم الاسلامي وغير ذلك من الاسباب والعوامل التي ادت الى تدهور احوال الدولة، وعلى الرغم من حالة الانحدار التي عاشها المماليك البرجية في آخر عهدهم الا انهم كانوا يدا واحدة على الاجنبي فحفظوا البلاد من الغارات الاجنبية في قرن ونصف قرن.^[2]

[1] ابن تغري بردى، جمال الدين ابو المحاسن توفس الاتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة اولى 1992م. ابن اياس، محمد بن احمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور جزء 1/ قسم 1/ص 269، تحقيق محمد بن مصطفى، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب في القاهرة، طبعة ثانية سنة 1983م. بروكلمان، كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية 368/2، نقله الى العربية نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، طبعة سابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت.

[2] الجبرتي، عبد الرحمن ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار 1/136، دار الفارس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. المقرئزي، احمد بن علي ، الملوك لمعرفة دول الملوك 2/214، صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة . النجوم الزاهرة 8/160 ، بدائع الزهور 1/269.

الحياة الاجتماعية :

ظل المماليك على مدى ثلاثة قرون يعتبرون دولتهم طرازا نموذجيا للمجتمع المسلم العادل المحافظ على مبادئ الشرع، حيث رفض هذا المجتمع كل البدع وسادته التقوى وانتشر الايمان الحقيقي بين فئاته واحتضن علماء الدين الذين كان لهم الرأي الصائب والكلمة المسموعة.

الا ان الحال تغير مع مرور الزمن حيث ان معظم المسلمين بدأوا منذ اواخر القرن الخامس عشر الميلادي يشعرون بتراجع دولة المماليك على الصعيد الاجتماعي واصبحوا ينظرون اليها بأنها دولة لا تطبق مبادئ الشريعة الاسلامية.

وقد زاد جشع الجنود والموظفين حيث سعى الجميع وراء الكسب المادي، واضحى غياب العدالة عن المحاكم حديث الناس، واقتترنت سمعة كبار الموظفين والقضاة بصفة الرشوة.

ونتيجة لهذه الاوضاع المتردية حصل انحلال في المجتمع المملوكي وبات من الصعب تصور انحطاط اجتماعي اكثر عمقا من ذلك الذي اصاب هذا المجتمع في اواخر القرن الخامس عشر الميلادي، وانعزل المماليك عن المجتمع المحلي فشكّلوا طبقة لها عاداتها وتقاليدها الخاصة بها.

الا انه لا ينكر ظهور حكام معتدلين صالحين يتحلون بالشرف ويقدرون ويعظمون شعائر الدين ويعملون على تثبيتته. ^[1]

.....
[1] الاسكندري، صر الاسكندري، تاريخ مصر الى الفتح العثماني 627/1، بدائع الزهور 343/4، النجوم الزاهرة 4/1.

الحياة الاقتصادية

شكل العامل الاقتصادي دعامة اساسية استندت اليها الدولة المملوكية في قيامها و استمرارها و المتامل في تاريخ الدولة ايام قوتها و ازدهارها يجدها تتمتع باقتصاد متين مستند الى تجارة خارجية نشطة و اوضاع داخلية متوازنة عمادها الامن و استقرار وقوة خارجية يحترمها و يخشاها الاعداء ، و نتيجة للعوامل السابقة بدا الوهن و الضعف يدق في اوصال الدولة في مختلف المجالات و منها المجال الاقتصادي حيث بلغ الانحدار و الترددي الاقتصادي اوجه في الدولة المماليك.^[1]

ومن اهم اسباب الانحدار الاقتصادي :

- 1- انحلال النظام الداخلي.
- 2- اهمال الاسس التي قامت عليها تربية المماليك.
- 3- بذخ السلاطين وترفهم: حيث لم يلتزم المماليك بنوع من الاقتصاد في نفقاتهم الخاصة.
- 4- كثرة المصادرات : حيث لجأ سلاطين المماليك في اواخر عهدهم الى مصادرة اموال الناس ومصادرة املاكهم وتفننوا في ذلك باساليب مختلفة كقطع ارزاق الناس وخاصة الفقهاء وحرمانهم من مرتباتهم كما امتدت الى الاوقاف الاسلامية.
- 5- كثرة فرض الضرائب.
- 6- ومن اهم الامور التي اثرت على الاقتصاد في عصرهم اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح حيث تحولت طرق التجارة عن مصر ونقصت بذلك موارد الحكومة.^[2]

الحياة الثقافية والعلمية :

مما لا شك فيه ان للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تأثيرا اساسيا على الثقافة والعلم تقديما او تأخرا، والعصر المملوكي الاول يعتبر انقاز حقيقي للدولة الاسلامية وللحضارة العربية، اما العصر الثاني عصر المماليك البرجية فحصل فيه التأخر والتراجع ومع هذا ازدهرت الكتابة التاريخية والتأليف في مصر وظهر ما اصطلح على تسميته المدرسة التاريخية المصرية في القرن التاسع الهجري التي كان روادها احمد بن علي المقرئ، واحمد بن حجر العسقلاني، وابو المحاسن بن تغري بردي، وابن اياس، وجلال الدين السيوطي، وقلما اجتمع لعصر واحد مثل هؤلاء المؤرخين الثقاة.^[3]

[1] بدائع الزهور 234/3، تاريخ مصر الى الفتح العثماني 268/1 .

[2] المرجع السابق 270/1 .

[3] النجوم الزاهرة 4/1.

وكان للجامع الأزهر دور كبير في عصر المماليك لنشر الثقافة العربية الإسلامية فقد كان ملتقى لعدد هائل من العلماء والطلاب من جميع اقطار العالم ولم يكن الأزهر يقتصر على علوم الدين واللغة بل كان يضيف الى ذلك علوما اخرى كالرياضيات والطب وقد لقي الأزهر عناية كبيرة من ولاة المماليك.

ولم تقتصر الحركة العلمية على الأزهر ولكنها كانت منتشرة ايضا خارج القاهرة فهناك جامع العطارين بالاسكندرية وجامع دمياط وجامع الصعيد بأسبوط التي تعتبر منارات علم وثقافة ، بالإضافة الى ذلك هناك كبريات المدارس للمذاهب الاربعة ومدارس الحديث والطب وغير ذلك.

ومع ان السلطات في الدولة كانت بيد المماليك الذين في غالبهم لا ينطقون باللغة العربية الا ان اللغة العربية والثقافة الإسلامية ازدهرت في عصرهم والسبب في ذلك يعود الى مؤسستين في الدولة هما مؤسسة الانشاء ومؤسسة القضاء.

ووجد هناك تنافس كبير بين الملوك والسلاطين في بناء المدارس والمساجد والمعاهد لنشر المعرفة وفي هذا العصر انتشر العلم والمعرفة حتى عدت اكثر دولة فيها علم وثقافة. ^[1]

.....
[1] المرجع السابق 4/1-9.

الوصايا وتشمل:
تعريف الوصية لغة واصطلاحاً
انواع الوصية
سبب المشروعية او حكمها
انواع الوصية بصفة حكمها الشرعي
كيفية انعقاد الوصية
اركان الوصية
شروط الوصية
صيغة الوصية
لزوم الوصية
قبول الوصية وردها
مقدار الوصية
الوصية للوارث
تزام الوصايا

الوصايا

تعريف الوصايا:

الوصايا: جمع وصية، كالهدايا جمع هدية ^[1].

أولاً: الوصية لغة: الوصية من الاصل الثلاثي "وصى" وهو اصل يدل على وصل شيء بشيء ^[2].

نقول: وصى يوصي توصية، وأوصى يوصي إيصاء ^[3].

والاسم: الوصية والوصاة والوصاية "بفتح الواو وكسرها" ^[4].

والتوصية والإيصاء في اللغة بمعنى واحد ^[5].

الا ان الفقهاء فرقوا بينهما فخصصوا الوصية بالتبرع المضاف لما بعد الموت والوصاية بالعهد الى من يقوم على من بعده ^[6]

[1] النسفي، نجم الدين ابو حفص عمر بن محمد، طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص(305) علق عليه ووضع حواشيه محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت طبعة اولى 1997م. الصنعاني، محمد بن اسماعيل الأمير البمني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام 166/30، صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد عصام الدين أمين، مكتبة الايمان، المنصورة، مصر.

[2] زكريا، ابو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة 116/6، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، طبعة أولى 1979م.

[3] الزبيدي، محب الدين ابو الفيض السيد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس 392/10، دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة أولى 1306هـ. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، 394/15، دار صادر، بيروت، طبعة سنة 1376هـ 1956م. معجم مقاييس اللغة 116/6.

[4] الزاوي، الطاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط على طريق المصباح المنير وأساس البلاغة 622/4، دار الكتب العلمية، بيروت، دار المعرفة، بيروت، طبعة سنة 1399هـ 1979م. لسان العرب 394/15.

[5] تاج العروس 392/10، لسان العرب 394/15.

[6] الفقه المنهجي على مذهب الامام الشافعي الدكتور مصطفى الخن، والدكتور مصطفى البيغا وعلي الشرجي 243/2، دار القلم، دمشق، ودار الشامية، بيروت طبعة ثانية 1416هـ 1996م. الشافعي، د. أحمد محمود، احكام الوصية والوقف ص4 طبعة سنة 1979م.

والوصية لغة تحتمل عدة معانٍ منها:

- 1- العهد: نقول أوصى الرجل ووصاه، عهد إليه ^[1]
- 2- ما يوصى به ^[2] ومنه قوله تعالى " من بعد وصيةً يوصونَ بها أو دين " ^[3].
- 3- فعل الموصي ^[4] ومنه قوله تعالى " يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ إِنَّنَا نُوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ " ^[5]
- 4- الأمر ومنه قوله تعالى " وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ " ^[6]
- 5- الإيصال "الوصل" ^[7] نقول وصل الشيء بغيره وصياً، وصله ^[8] والموصى يصل الخير الذي ينجزه في حال حياته، بخير يعلقه بموته ^[9].
- 6- الفرض ^[10] ومنه قول تعالى " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ " ^[11] أي يفرض عليكم.

-
- [1] لسان العرب 394/15، ترتيب القاموس المحيط 622/4.
- [2] الأزهرى، ابو منصور، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، 268/12، حققه مجموعة من العلماء والاساتذة وراجعه الأستاذ علي محمد الجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة. تاج العروس 392/10، ترتيب القاموس المحيط 622/4.
- [3] سورة النساء آية 12.
- [4] الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الاخبار 434/5، دار الخير دمشق وبيروت، طبعة ثانية 1418هـ - 1998م. ابن حجر، شهاب الدين ابو الفضل احمد بن علي العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري 419/5، شرح وتحقيق محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، طبعة ثانية 1409هـ - 1988م.
- [5] سورة المائدة آية 106.
- [6] سورة البقرة آية 132.
- [7] الجوهري، اسماعيل بن حماد، تاج اللغة العربية وصحاح العربية 2525/6، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة ثانية 1399هـ - 1979م.
- الزمخشري، جاد الله ابو القاسم محمود بن عمر ، اساس البلاغة 501، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة بيروت، طبعة سنة 1399هـ - 1979م.
- [8] لسان العرب 395/15.
- [9] الأنصاري، ابو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، الغرر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية 3/7، ضبط وتخرىج محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1997م. الجرواني، محمد عبد الله، فتح العلام بشرح مرشد الاتام 202/5، تحقيق محمد الحجار، دار ابن حزم، بيروت، طبعة 1997م.
- [10] لسان العرب 395/15، ترتيب القاموس المحيط 622/4 ، تاج العروس 392/10.
- [11] سورة النساء آية 11

ثانياً: الوصية اصطلاحاً:

لقد اختلف الفقهاء في تعريفهم للوصية:

- أ- فقد عرفها الشافعية بأنها: تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت [1]
- ب- وعرفها الحنابلة بأنها: الأمر بالتصرف بعد الموت، والوصية بالمال هي التبرع به بعد الموت [2].
- ت- وعرفها المالكية بأنها: عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابه عنه بعده [3].
- ث- وعرفها الحنفية بأنها: تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع [4].
- وقد عرفها القانون المدني الاردني في المادة رقم (1125) بأنها: تصرف في التركة مضاف الى ما بعد الموت [5].

[1] أبو يحيى، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب 21/2، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى سنة 1998م. الخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن محمد، الاقتاع في حل الفاظ أبي شجاع 217/2، دراسة وتحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1994م.

[2] ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني 389/8، تحقيق د. عبد الله التركي و د. عبد النفاح الحلو، هاجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، القاهرة طبعة ثانية 1992م، نسخة (أ) المرادوي، علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف 172/7، تحقيق محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1997م.

[3] جبريل، أبو الحسن، علي بن ناصر الدين بن محمد بن محمد بن خلف، كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني 290/2، ضبط وتصحيح محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى سنة 1997. النسوقي، محمد بن أحمد بن عرفه، حاشية النسوقي على الشرح الكبير 484/6، خرج آياته وأحاديثه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1996م.

[4] الرامقوري أبو محمد، محمود بن أحمد العيني الشهير بناصر الاسلام، البناية في شرح الهداية 484/12، دار الفكر، بيروت، طبعة ثانية 1990م. الطوري، محمد بن حسين بن علي، تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق 9/211، ضبط وتخريج زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1997م. (وهو مطبوع مع البحر الرائق).

[5] داوود، أحمد محمد علي، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون ص107، مكتبة دار الثقافة، عمان، طبعة ثانية 1996. عله، د. محمد عله، نظام الامره في الاسلام 577/3، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، طبعة ثانية 1990م.

والتعريف القانوني للوصية هو أضبط تعريفات الوصية وأدقها فهو تعريف شامل جامع يشمل جميع صور الوصية الواجبة والمندوبة بالمال أو بغيره لأن لفظ تصرف يشمل كل ذلك فيشمل الملكيات والاسقاطات التي فيها معنى التمليك كالوصية بالابراء من الدين والاسقاطات المحضة كالوصية بإبراء الكفيل من الكفالة ويشمل الوصية بالحقوق التي ليست مالا ولا منفعة ولا اسقاطاً لكن نقلت بالمال، كالوصية بتأجيل الدين.

وهو تعريف مانع لأنه قيد الوصية باضافتها الى ما بعد الموت، فأخرج كل التصرفات حال الحياة وتصرفات المريض مرض الموت كما وأخرج الايصاء. وهو الوصية باقامة وصي على أولاده الصغار بعد وفاته فهذا الأمر يدخل تحت أحكام الولاية على المال. ¹¹ والله أعلم.

أنواع الوصية:

تصح الوصية مطلقة ومقيدة

فالمطلقة ان يقول أوصيت لفلان بكذا.

والمقيدة او المعلقة ان يقول: ان مت من مرضي هذا او في هذه البلدة فلفلان كذا، فإن تحقق الشرط صححت وإلا فإن برىء من مرضه أو لم يمت في تلك البلدة بطلت لعدم وجود الشرط المعلق عليه. ¹²

[1] بدران، د. بدران ابو العنين، الموارث والوصية والهبه في الشريعة الاسلامية، ص128، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، طبعة سنة 1985م. منكور، محمد سلام، الوصايا في الفقه الاسلامي، ص257، مكتبة النهضة المصرية، مصر سنة 1958م. احكام الوصية والوقف 6-7.

[2] المغني 28/6، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. الزحيلي، د. وهبه الزحيلي، الفقه الاسلامي وادلته، 7438/10 - دار الفكر المعاصر، دمشق، طبعة رابعة 1997م.

مشروعية الوصية :

الوصية مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول.

أولاً: من الكتاب

أ- قوله تعالى " كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ"^[1]

ب- قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ
إِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ "^[2]

ثانياً : من السنة

أ- ما رواه البخاري عن سعد بن ابي وقاص - رضي الله عنه - قال: - جاء النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا بمكة، وهو يكره أن يموت بالارض التي هاجر منها، قال: "يرحم الله ابن عفرأ". قلت: يا رسول الله أوصي بمالي كله، قال: " لا " قلت: فالشطر، قال: " لا " قلت: الثلث، قال: " فالثلث والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في أيدهم، وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة، حتى اللقمة التي ترفعها الى في امرأتك، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك ناس، ويضر بك آخرون " ولم يكن له يومئذ إلا ابنه.^[3]

عالة: اي فقراء، وهي جمع عائل وهو الفقير، يقال عال يعيل عيلة أي افتقر والعيلة والعالة: الفاقة والفقير، قال تعالى " وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً " ^[4]. أي فقراء.

يتكفون: التكفف: مد الكف للسؤال، ويتكفون تحتمل عدة تأويلات:

- أ- يسألون الناس بأكفهم.
ب- يسألون الناس ما بأكفهم.
ج- يسألونهم كفاً من طعام.
د- يسألونهم ما يكفون به الجوع.^[5]

[1] سورة البقرة آية 180 .

[2] سورة المائدة آية 106 .

[3] البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب ان يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس، 246/3، دار الفكر طبعة اولى 1991م.

النووي، ابو زكريا محبي الدين يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، (80-79/11) تحقيق وتخريج خليل شبحا، دار المعرفة، بيروت، طبعة سادسة 1999م.

[4] سورة التوبة آية (28).

[5] ابن بطال، محمد بن احمد، النظم المستعذب في شرح غريب المهذب 339/2، ضبط وتصحيح زكريا عميرات دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1995م. طلبة الطلبة 305 .

ب- وما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده ". [1]

ثالثاً: الاجماع:

فما برح المسلمون من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والى يومنا هذا يوصون، وقد أفتى علماء الأمة بمشروعية الوصية، ولم ينقل عن أحد منهم انكارها فيكون اجماعاً. [2]

رابعاً: المعقول:

فإن الانسان المقبل على آخرته، هو في حاجة الى زيادة قرباته، ولعله يكون قد قصر بحقوق الله أو حقوق عباده فتكون الوصية فرصة له لزيادة المقربات وتداركاً لما فرط به في حياته من أعمال الخير، وان يحسن ختم حياته بالطاعات والاعمال الصالحة. [3]

-
- [1] صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول النبي صلى الله عليه وسلم، وصية الرجل مكتوبة عنده 245/3. صحيح مسلم لشرح النووي، كتاب الوصية في فتحة الكتاب 77/11.
- [2] الهروي القادي، نور الدين ابو الحسن علي بن سلطان بن محمد، فتح باب العناية بشرح النفاية 424/3 بعناية محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، طبعة اولى 1997م.
- الكاساني، علاء الدين ابو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع 471/10 تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997م.
- الرافعي، ابو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، العزيز شرح الوجيز 4/71، تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997م.
- [3] بدائع الصنائع 471/10-472، نظام الأسرة في الاسلام 578/3.

سبب المشروعية أو حکمتها

هو سبب كل التبرعات، وهو تحصيل فائدة الخير في الدنيا ونوال الثواب في الآخرة لذا شرعها الشارع تمكينا من العمل الصالح، ومكافأة من أسدى للمرء معروفاً، وصلة للرحم والأقارب غير الوارثين، وسد خلة المحتاجين، وتخفيف الكرب عن الضعفاء والبؤساء والمساكين وذلك بشرط التزام المعروف أو العدل وتجنب الاضرار في الوصية لقوله تعالى " من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار " [1]

والموت قد يفاجئ الانسان فتتركه المنية قبل ان يستطيع تدارك أمره، وما يجب عليه من التوبة ورد الحقوق الى أصحابها والاستكثار من اعمال البر، لذلك فقد شرع الله سبحانه وتعالى الوصية لحاجة الانسان الى ذلك كله.

وقد حفظ الشارع الحكيم للموصي حقه كاملاً، فيمكنه ان يعدل وصيته أو أن يرجع عنها كلها أو بعضها في أي وقت شاء، وحسب ما يراه محققاً للمصلحة كما وحرص الشارع الحكيم أيضاً على مصلحة الورثة، فلم يجز الوصية بأكثر من ثلث المال الا بإجازتهم.

فبالوصية يمكن تحقيق الكثير من الاهداف والمصالح والتي منها:

- 1- صلة الرحم وتقوية أواصر المحبة ودرء الحسد والحقد بين الأقارب.
- 2- التوسعة على الفقراء والمساكين من الأقربين وغيرهم.
- 3- المساهمة في بعض المشاريع الخيرية التي تخدم المجتمع المسلم بعامه.

[1] المرغيناني، برهان الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل، الهداية شرح بداية المبتديء 582/4، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1990م.

قطب، سيد قطب، في ظلال القرآن 167/1، دار الشروق، طبعة تاسعة، 1980.

الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون 109-110، الفقه الاسلامي وأدلته 7443/10.

أنواع الوصية بصفة حكمها الشرعي

كانت الوصية في بداية الاسلام واجبة ^[1] للوالدين والأقربين، وبذلك قال جمهور أهل التفسير من السلف الصالح واستدلوا بقوله تعالى : " كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ " ^[2] أي فرض عليكم وقوله " عليكم " تأكيد على هذا الوجوب وقوله " على المتقين " تأكيد مرة ثانية لأن تقوى الله فرض.

وكذلك ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله (ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده) ^[3]

وقيل ان الوصية كانت مندوبة ولم تكن واجبة بدليل سياق الآية وفحواها فقوله تعالى " بالمعروف " يقتضي عدم الوجوب، وتخصيصه المتقين بها في قوله تعالى " على المتقين " نفي للوجوب، فليس كل مسلم هو من المتقين والواجبات لا يختلف فيها المتقون وغيرهم. ^[4]

ثم نسخ الله وجوب الوصية بأية المواريث وبقي استحبابها لغير الورثة بقوله تعالى " من بعد وصية يوصي بها أو دين " ^[5]

[1] الحصاص، ابو بكر أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن 163/1-164، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة عن الاطبعة الاولى 1335هـ.

ابو حفص، عمر بن علي بن عادل، اللباب في علوم الكتاب 236/3، 240، تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، وشارك في تحقيق رسالته الجامعية د. محمد حسن، د. محمد حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1998م.

الصابوني، محمد علي، مختصر تفسير ابن كثير 157/1، دار الصابوني، القاهرة.
الكياهراسي، عماد الدين بن محمد، أحكام القرآن 57/1، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ثانية 1985م.

[2] سورة البقرة آية 180.

[3] سبق تخريجه ص

[4] الرازي، محمد بن عمر الشهير بفخر الدين الرازي، تفسير الفخر الرازي، أسرار التنزيل وأنوار التأويل 61/5، دار الكتب العلمية، طهران، طبعة ثانية. أحكام القرآن للحصاص 163/1-164، اللباب في علوم الكتاب 236/3-237.

[5] سورة النساء آية 11.

والنسخ لغة: الازالة والتغيير والابطال، فقول: نسخت الشمس الظل: أي ازالته ونسخ الله الآية: ازال حكمها، ونسخت الريح الديار: أي غيرتها. ونسخ الشيء: ابطله.^[11]
وأصطلاحاً: هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه على وجه لولاه لكان ثابتاً.^[12]
وذهب الى القول بنسخ الوصية من قال بان الوصية كانت واجبة ثم اختلفوا عن نسخ وجوب الوصية الى فريقين.^[13]

الفريق الاول: قالوا ان وجوب الوصية قد نسخ كلياً في حق من يرث وفي حق من لا يرث من الوالدين والاقربين، وهو احدى الروايتين عن ابن عباس وعليه أكثر المفسرين وجمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^[14] وهو الراجح والله تعالى أعلم.
ومما يدل على النسخ أيضاً ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما احب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والربع، وللزوج الشطر والربع.^[15]

[1] الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح 308/1، بغاية يوسف محمد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، طبعة ثالثة 1997م. ترتيب القاموس المحيط 362/4.

[2] شلبي، محمد مصطفى، أصول الفقه الاسلامي ص536، دار النهضة العربية، بيروت، طبعة سنة 1986م.

[3] ابن العربي، ابو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن 71/1، تحقيق علي البيجاوي، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه طبعة اولى 1957م.

الأكوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، تفسير الأوسى (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) 54/2، دار الفكر، بيروت، طبعة 1978م. أحكام القرآن للجصاص 164/1.

الصاوي، احمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك 316/4، ضبطه وصححه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1995م.

الكنشاوي، ابو بكر بن حسن، أسهل المدارك لشرح ارشاد السالك 327/2، ضبطه وصححه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1995م.

الرددير، ابو البركات- سيدي بن احمد بن محمد العنوي، الشرح الصغير 316/4، ضبط وتصحيح محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1995م. (وهو مطبوع مع كتاب بلغة السالك لأقرب المسالك).

[4] ابن عابدين، محمد امين 336/10، رد المحتار على الدر المختار لشرح فتاوى الابصار 336/10، دراسة وتحقيق وتعليق على معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م. (وهو مطبوع بحاشية الدر المختار).

اللباب في علم الكتاب 236/3، تفسير الأوسى 54/2، أحكام القرآن لابن العربي 71/1، الفرر البهية 4/7، المغني 8/391.

فتح العلام بشرح مرشد الانام 202/5.

[5] صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث 248/3.

الفريق الثاني:

قالوا ان وجوب الوصية قد نسخ عن يرث، وبقيت الوصية واجبة للوالدين والاقربين الذين لا يرثون وهو قول ابن حزم والرواية الثانية عن ابن عباس حتى انه اذا أوصى لغير هؤلاء بطلت الوصية لهم وردت على قرابته.

وذهب ابن حزم في المحلى الى وجوبه للوالدين والاقربين الذين لا يرثون حتى ان الانسان اذا مات ولم يوصي وجب على ورثته او الوصي عليهم ان يتصدقوا عنه بما تيسر، لأن فرض الوصية واجب. ^[1]

والوصية تعثرها الاحكام التكلفية الخمسة من وجوب، وندب، وإباحة، وكراهة، وحرمة، فتكون الوصية:

1- واجبة: اذا تعلق بحق من حقوق الله والتي يكون الموصي قد فرط فيها في حياته كالزكاة او الكفارات، او تعلق بحق من حقوق العباد والذي لا يُعلم الا عن طريق الموصي، كالدين على الموصي او الوديعة التي تكون عنده.

2- مندوبة: اذا تعلقت بالقرابن كالوصية لغير الوارثين من الاقارب والارحام كالوصية للفقراء او اهل الصلاح والتقوى.

3- مباحة: كالوصية للصديق او الغني (من الاقارب او الاجانب).

4- مكروهة: اذا تعلقت بكل ما كرهه الشارع، كالوصية لضرب قبة على قبر او الوصية لأهل الفسق والمعاصي اذا غلب على ظن الموصي انهم سينفقونها على الفسق والفجور.

5- محرمة: اذا تعلقت بمعصية كالوصية بالخمير، او الوصية لبناء كنيسة او الوصية بقصد الاضرار بالورثة. ^[2]

[1] ابن حزم، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد، المحلى بالآثار 353/8-355، تحقيق عبد الغفار البزاري، دار الكتب العلمية، بيروت.

القرطبي، ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري، الجامع لأحكام القرآن الكريم 176/2، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 1993م. الباب في علوم الكتاب 236/3-243.

احكام القرآن للجصاص 165/1. تفسير الأكوبي 54/2.

[2] نيل الأوطار 436/5. فتح الباري 423/5. بلغة السالك لأقرب المسالك 316/4. رد المحتار 336/10. المعنى 290/81-291.

كيفية انعقاد الوصية:

تتعقد الوصية شرعاً بأحد طرق ثلاث: [1]

1- العبارة: فلا خلاف بين الفقهاء في انعقاد الوصية باللفظ الصريح مثل اوصيت لفلان بكذا، وغير الصريح الذي يفهم منه الوصية بالقرينة مثل جعلت له بعد موتي كذا، او اشهدوا اني اوصيت لفلان بكذا.

2- الكتابة: فلا خلاف ايضاً في ان الوصية تتعقد بها اذا صدرت من عاجز عن النطق كأخرس، ومثله عند الحنفية والحنابلة معتقل اللسان اذا امتدت عقلته او صار ميوساً من قدرته على النطق.

اما عند الشافعية فتصح وصية معتقل اللسان مطلقاً كأخرس بالكتابة أو بالإشارة كالبيع.

3- الإشارة المفهمة: فتتعقد بها الوصية من الأخرس او معتقل اللسان بشرط ان يصير معتقل اللسان عند الحنفية والحنابلة ميوساً من نطقه بأن يموت كذلك، واذا كان العاجز حين النطق عالماً بالكتابة، فلا تتعقد وصيته إلا بالكتابة لأن دلالتها على المقصود أدق وأحكم.

وتتعقد الوصية بالإشارة المفهمة ايضاً ولو من قادر على النطق عند المالكية.

.....

[1] الشربيني، شمس الدين محمد بن الخطيب، مفتي المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج على متن منهاج الطالبين للامام النووي 67/3-68، اعتنى به محمد خليل عيناتي، دار المعرفة، بيروت، طبعة اولى 1997م.
[2] المغني 51/6، الفقه الاسلامي وادلته 7448/10.

أركان الوصية:

1- ذهب جمهور الفقهاء ^[1] من مالكية وشافعية وحنابلة الى ان اركان الوصية اربعة اركان:

أ- الموصي.

ب- الموصى له.

ت- الموصى به.

ث- الصيغة.

2- وذهب الحنفية ^[2] الى ان اركان الوصية: الايجاب والقبول او الايجاب من الموصي وعدم الرد من الموصى له بأن يموت قبل الرد فيقع اليأس من رده.

-
- [1] التردبير، سيدي احمد بن محمد المنوي، الشرح الكبير 484/6، خرج آياته واحاديثه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996م (وهو مطبوع مع حاشية الدسوقي).
- الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير 189/8، تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م.
- الجهوتي، منصور بن يونس بن ادريس، شرح منتهى الإرادات (دقائق اولى النهى لشرح المنتهى) 453/2، عالم الكتب، بيروت، طبعة ثانية 1996م.
- ابراهيم بن عبد الله، العذب الفائق شرح عمده الفارض 229/2، خرج احاديثه ووضع حواشيه محمود عمر النماطي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1999م. الفرر البهية 4/7.
- [2] بدائع الصنائع 479/10-480.

شروط الوصية:

أ- شروط الموصي:

تصح الوصية ممن اجتمعت فيه الشروط التالية:

أولاً: (1) ان يكون اهلاً للتبرع وهو (المكلف).

والمكلف هو المخاطب بأحكام الشريعة الملزم بتنفيذها وهو البالغ العاقل^[1].

1- العقل: اتفق جمهور الفقهاء^[2] من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على ان الموصي يجب ان يكون عاقلاً لتصح وصيته، فلا تصح وصية من فقد العقل كالمجنون والمعته، لأن العقل مناط التكليف وفاقد العقل غير مكلف فلا حكم لكلامه ولا أهلية له للتبرع.

2- البلوغ: والبلوغ مناط التكليف أيضاً وقد اختلف الفقهاء في اشتراطه:

أ- فقد اشترط الحنفية والراجح عند الشافعية ان يكون الموصي بالغاً فلا تصح عندهم وصية غير البالغ ولو كان صغيراً مميّزاً لأنه ليس من أهل التبرع، ولا عبادة له فقله غير ملزم وفيه تصحيح وصيته إلزام بقوله.

وقد استثنى الحنفية حالة واحدة فيما اذا كانت وصية الصبي المميز لتجهيزه وتكفينه ودفنه^[3]

ب- ولم يشترط المالكية البلوغ لصحة الوصية، فقد ذهبوا الى ان وصية الصبي المميز صحيحة اذا عقل القربة وكانت وصيته في القربات ووجوه الخير، فتكون نفعاً محضاً له^[4].

[1] قلعة جي، أ.د. محمد رواس، معجم لغة الفقهاء ص426، دار النفائس، بيروت، سنة 1996.

[2] الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود، الاختيار لتعليل المختار 528/3، تحقيق زهير الجعيد، دار الارقم، بيروت. أسهل المدارك 528/2، الاقتاع 222/2.

ابو البركات، مجد الدين، المحرر في الفقه 376/1، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة ثانية 1984م. التتوخي، زين الدين المنجي، الممتع في شرح المقتع 192/4-194، دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهبش، دار خضر، بيروت، طبعة اولى 1997م.

[3] النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، تصحيح التتبيه 430/1، تحقيق د. محمد الابراهيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة اولى 1996م.

البغوي، ابو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، التهذيب 99/5، تحقيق علي معوض واحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997. رد المحتار 347/10-348، الهداية 585/4.

[4] الاصبحي، مالك بن انس، المدونة الكبرى 345/4-346، ضبط وتصحيح احمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م.

القرطبي، محمد بن احمد بن محمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد 1545/4، تحقيق ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، طبعة اولى 1995م.

ت- اما الحنابلة فقد ذهبوا الى صحة وصية الصغير اذا تجاوزت سنة عشر سنين ووافقت وصيته الحق، وعدم صحة وصية من له من العمر اقل من سبع سنوات، ومن كان سنة بين السبع والعشر ففي صحة وصيته عندهم قولان، والمفتي به انها صحيحة. [11]
وما ذهب الحنفية والشافعية من اشتراط البلوغ في الموصي لتصح وصيته هو الراجح والله تعالى اعلم.
ثانياً: الحرية

وهي شرط من شروط الموصي عند جمهور الفقهاء [12] من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة فلا تصح وصية العبد الذي لم يأذن له سيده سواء كان العبد قناً او مديراً او كاتباً اذا مات على الرق لأنه ليس أهلاً للتبرع لانقضاء ملكه، فهو لا يملك شيئاً، بل هو وما معه ملك لسيده فلا يمكنه ان يملكه لغيره.

ثالثاً: ان يكون راضياً مختاراً: لأن الوصية ايجاب ملك، فلا بد فيه من الرضا، كإيجاب الملك بسائر الاشياء والتصرفات من بيع وهبة ونحوهما فلا تصح وصية الهازل والمكره والمخطيء لأن هذه العوارض تفوت الرضا والرضا لا بد منه في عقود الملكيات. [13]
رابعاً: ألا يكون على الموصي دين مستغرق للثركة. [14]

-
- [1] ابن قدامة، موفق الدين ابو محمد بن عبد الله بن احمد، الكافي 268/2، تحقيق محمد فارس ومسعد السعدي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م. الممتع 194/4.
- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف 174/7.
- [2] الغنيمي، عبد الغني، اللباب في شرح الكتاب 178/3، المكتبة العلمية، بيروت، طبعة سنة 1993م.
- التسولي، ابو الحسن علي بن عبد السلام، البهجة في شرح التحفة 589/2، دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء، طبعة سنة 1991م. الخرشي، محمد بن عبد الله بن علي، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل 457/8، ضبط وتخرىخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمي، بيروت، طبعة اولى 1997م.
- الدهوثي، منصور بن يونس بن ادريس، كشاف القناع عن متن الاقناع 406/4، تحقيق محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى سنة 1997م، العزيز شرح الوجيز 7/7.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين 93/5، تحقيق علي معوض واحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1992م.
- [3] الفقه الاسلامي وأدلته 746/10، بدائع الصنائع 485/10، مغني المحتاج 53/3.
- [4] بدائع الصنائع 487/10، رد المحتار 337/10.

ب- شروط الوصى له

الموصى له قسماً:

أ- الوصية لغير معين (كجهة عامة) كالقبيلة العظيمة، والفقراء والمساكين ولا يشترط كون الموصى له معيّناً وبه قال المالكية والحنابلة والجمهور وقال ابو حنيفة لا تصح الوصية للقبيلة التي لا يمكن حصرها لأن فيها الاغنياء فلا تقع لهم قرية.^[1] والجهة العامة هي التي لا يمكن حصر افرادها واستيعابهم، وسواء ظهر في الوصية قصد القرية كالوصية للفقراء وبناء المساجد، او تكون مباحة لا يظهر فيها قصد القرية كالوصية للاغنياء.

ولكن يشترط في الوصية ان لا تكون لجهة معصية، فلا تصح وصية المسلم لما فيه معصية الله، كبناء بقعة لبعض المعاصي كالكنيسة، او الملاهي التي يعصى فيها الله، وذلك لأن قصد المسلم التقرب الى الله ولا يكون ذلك الا بالطاعات والعمل الصالح.^[2]

ب- الوصية لمعين: ويشترط فيه:

1- ان يكون معيّناً: فلا تصح الوصية لأحد هذين الرجلين، لأن الموصى له مجهول، والجهالة تمنع من تسليم الموصى به الى الموصى له فلا تنفيذ للوصية.^[3]

2- ان يكون ممن يتصور له الملك، وقد اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية على هذا الشرط لأن الوصية تملك، فيشترط في الموصى له ان يكون اهلاً للملك عند موت الموصى.^[4]

[1] الشيرازي، ابو اسحاق، ابراهيم بن علي الفيروزابادي، المهذب في فقه الامام الشافعي 729/3، تحقيق د.محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، طبعة اولى 1996م.

روضة الطالبين 158/5، الكافي 270/2، بدائع الصنائع 503-505/10، العذب المفروض لشرح عمده الفارض 2/237.

ابن هبيرة، ابو المظفر يحيى بن محمد، الاصحاح عن معاني الصحاح 65/2، تحقيق محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996م.

[2] روضة الطالبين 94/5، المغني 455/8.

[3] الفرغ البهية 7/7، بدائع الصنائع 502/10، الكافي 269/5.

[4] القرافي، ابو العباس احمد بن ابراهيم، الذخيرة 13/7، تحقيق محمد حجي وسعيد اعراب ومحمد ابو خيزة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، طبعة اولى 1994.

الدهوتي، منصور بن يونس، الروض المربع شرح زاد المستنقع ص 471، خرج احاديثه عبد القنوس محمد نذير، دار المؤيد، الرياض، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة اولى 1996م. بدائع الصنائع 488-490/10، روضة الطالبين 95/5.

3- أن يكون موجوداً عند موت الموصي أو عند الوصية، وقد ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة، لأن الوصية تملك ولا يجوز التملك للمعدوم، والموجود أما أن يكون موجوداً حقيقياً أو وجوداً تقديراً كالحمل الذي يولد حياً لأقل مدة الحمل ستة أشهر من تاريخ انشاء الوصية أو من وقت موت الموصي^[1] وخالف المالكية فلم يشترطوا وجود الموصي له، لا عند انشاء الوصية، ولا عند موت الموصي فتجوز الوصية عندهم للحمل حتى لو لم يكن موجوداً، والذي سيوجد بعد انشاء الوصية^[2] والراجح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من اشتراط وجود الموصي له حقيقياً وتقديراً عند موت الموصي والله تعالى اعلم.

4- عدم المعصية، فلا تصح الوصية لكافر بعبد مسلم، ولا بمصحف أيضاً كما لا تجوز الوصية لأهل الحرب بسلاح أو مال لوجود المعصية في كل ذلك.^[3]

ج- شروط الموصى به

- 1- أن يكون مالاً متقوماً شرعاً يحل اقتناؤه والانتفاع به، فلا تصح الوصية بما لا يتقوم ويحرم اقتناؤه والانتفاع به، كالدم والخنزير، وآلة الله أو القمار عند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.^[4]
- 2- أن يكون قبلاً للنقل، فلا تصح بما لا يقبل النقل من شخص إلى شخص كحد القذف أو القصاص.

[1] رد المحتار 337/10، تكملة البحر الرائق 212/9، ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم، ملار السبيل في شرح الدليل 1040/2، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الاسلامي، بيروت، ودمشق، طبعة سابعة 1989م. الشرواني، عبد الحميد، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج 436/8، ضبط وتصحيح محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولة 1996م. (وهي مطبوعة مع حاشية العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

[2] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 485/6، البهجة 859/2، حاشية الخرشني 458/8.

[3] الفقه المنهجي 49/2.

[4] النجدي، عثمان بن احمد، هداية الراغب لشرح عمدة الطالب ص419، تحقيق الشيخ حسن مخلوف، دار البشير، جدة، والدار الشامية، بيروت، طبعة ثانية 1989م. رد المحتار 338/10، المهذب 715/3.

الذخيرة 29/7، كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني 293/2، فتح الوهاب 293/2.

3 - ان لا يكون معصية، لأن الوصية انما شرعت قُربى الى الله سبحانه وتعالى، ولتدارك الانسان بعضاً مما فرط به في حياته من حقوق الله او حقوق عباده، ولا يتقرب الى الله سبحانه بالوصية بمعصية فقد اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على عدم جواز ان يكون الموصى به معصية. [11]

4- ان يكون الموصى به مملوكاً للموصى عند انشاء الوصية اذا كان معيناً بالذات لأن الوصية بمعين ايجاب للملك في المعين، فلا بد من ان يكون مملوكاً له وقت الوصية فالوصية بملك الغير لا تصح. [12]

صيغة الوصية

صيغة الوصية عند جمهور الفقهاء هي الايجاب والقبول [13] وعند الحنفية هي الايجاب من الموصى وعدم الرد من الموصى له بأن يقع اليأس من رده، كأن يموت الموصى له بعد موت الموصي وقبل القبول أو الرد، وذهب زفر من الحنفية الى ان ركن الوصية هو الايجاب فقط. [14]

وقد اتفق الفقهاء على انعقاد الوصية باللفظ الصريح من القادر عليه، وبالكتابة من العاجز عن النطق، وبالإشارة المفهومة ممن عجز عن النطق والكتابة.

وذهب الجمهور منهم الى انها تتعقد بالكتابة وان كان الموصى قادراً على النطق ولا تتعقد بالإشارة ممن يحسن الكتابة. [15]

كما وتتعد الوصية بالكتابة اي بلفظ غير صريح في دلالاته على الوصية كأعطوا الشيء الفلاني لفلان بعد موتي، وتتهم من ارادة الموصي للوصية بقرينه ومن هذا النوع الوصية بالكتابة فقد اعتبرها الشافعية كناية. [16]

[1] بدائع الصنائع 501/10، البناية 618/12، المهذب 710/3، التهذيب 90/5، الشرح الكبير 484/6-485.

[2] المغني 59-64، الفقه الاسلامي وأدلته 7479-7482.

[3] الشرح الكبير 486/6، مغني المحتاج 86/4.

[4] بدائع الصنائع 479/10-480.

[5] الحقوق المتعلقة بالتركة 10/117، الوصايا في الفقه الاسلامي 267-269.

[6] العزيز شرح الوجيز 61/7-63، روضة الطالبين 135-133/5، الانصاف 93/7، بلغة السالك 319/4.

الموات، ابو عبد الله محمد بن يوسف، التاج والاكليل لمختصر خليل 517/8، ضبط وتخريج زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1995م. (وهو مطبوع على هامش كتاب مواهب الجليل)

لزوم الوصية

1- اذا صحت الوصية وكانت لجهة عامة كالفقراء وبنى هاشم لزم بموت الموصي من غير قبول لتعذره اي تعذر القبول من جميعهم.

وهذا ما قال به جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.^[1]

2- واذا كانت الوصية لمعين سواء كان واحد كزيد او عدداً محصوراً كفقراء زاوية وفقهاء مدرسة معينة فلا تملك الوصية ولا تلزم الا بقبول الموصي له واحداً كان او اكثر وبهذا قال جمهور الفقهاء لأن الوصية تملك بعقد لمعين فلا تلزم من غير قبول كالبيع والهبة، كما ان للموصي له الخيار في قبول الوصية وردها، فإن قبلها ثبت له الملك، وإن ردها ارتدت، وإثبات الملك له قبل قبوله قد تلحق به الضرر، كأن يكون الموصي به عبداً أعمى، فتصبح نفقته على الموصي له، ولا منفعة له منه.^[2]

قبول الوصية وردها

العبرة بقبول الموصي له الوصية او رده لها هي بعد موت الموصي ولا عبرة لذلك قبل موته، لأن الإيجاب في الوصية هو بعد الموت، والقبول يكون بعد الإيجاب فيكون وقته بعد موت الموصي كما انه لا حق للموصي له بالموصي به الا بعد موت الموصي لأن الوصية عقد غير لازم، فللموصي الحق في الرجوع عن وصيته ما دام حياً، وعليه جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة.^[3]

وقبول الوصية على التراخي فلا يشترط الفور في الرد او القبول بعد موت الموصي بل يصح القبول على الفور وعلى التراخي، ولو لزمين طويل، لأن الفور شرط في العقود المنجزة كالبيع، والتي يجب ان يرتبط القبول فيها بالإيجاب والوصية ليست كذلك.^[4]

[1] البناية 501/12-502، الشرح الكبير 487/6، المهذب 716/3، الاتصاف 192/7، الممتع 208/4.

[2] فتح باب العناية بشرح النقاية 427/3، حاشية الخرشى 459/8، العزيز شرح الوجيز 63/7، الكافي 270/2، الاختيار 529/2.

الفتال، سيف الدين ابو بكر محمد بن احمد الشاشي، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء 75/6، تحقيق د. ياسين احمد ابراهيم دراركة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، طبعة اولى 1988م.

[3] البغدادي، ابو محمد عبد الوهاب، التلقين، تحقيق ودراسة محمد الغاني، دار الفكر، طبعة سنة 1995م.

الاخبار 529/2، حاشية الخرشى 459/8، حلية العلماء 75/6، روضة الطالبين 135/5، الكافي 270/2.

[4] الحطاب الرعيني، ابو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل 518/8، ضبط وتخريج زكريا صيرات، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1995م.

العزيز شرح الوجيز 63/7، حاشية الخرشى 459/8.

اما اذا وقع ضرر على الورثة بتأخير القبول او الرد، فيحق للورثة مطالبة الموصى له بالقبول او الرد، ويجب عليه ذلك دفعاً للضرر، فإن امتنع اعتُبر امتناعه رداً ويسقط حقه في الوصية وبهذا قال الشافعية والحنابلة. [1]

مقدار الوصية

ينبغي للموصى ويطلب منه ندباً ولا يزيد في وصيته عن ثلث ماله عملاً بحديث سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه. [2]

وإذا أوصى لغير وارثه بثلث ماله فأقل صحت الوصية ولا تحتاج الى اجازة الورثة اجماعاً [3]

وان اوصى لغير وارثه بأكثر من الثلث ولو بجميع ماله ولا وارث له خاص بقراءة ولا بزوجة ولا بولاء، وانما يرثه بيت المال لعامة المسلمين بطلت الوصية في الزائد على الثلث وهو ما ذهب اليه المالكية والشافعية والحنابلة في قول مرجوح عندهم. [4] وذهب الحنابلة الى ان للموصى ان يوصي بجميع ماله ولا وارث له ولا ارث لبيت المال وبه قالت الحنفية. [5]

[1] كشف القناع 4/417، الانصاف 7/193، حاشية الدسوقي 6/486.

[2] سبق تخريجه ص

[3] ذكر الاجماع في التتبيه 2/454، الافصاح عن معاني الصحاح 2/60، وينظر دامالفتدي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخ زاده، مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر 4/419، خرج آياته واحاديثه خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1998م. بلغة السالك 4/320. البيجرمي، سليمان بن محمد بن عمر، حاشية البيجرمي 4/50، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996م. المغني 8/404.

[4] ابن نصر البغدادي، ابو محمد عبد الوهاب بن علي، الاشراف على نكت مسائل الخلاف 2/1014، قارن بين لسخه وخرج احاديثه الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، بيروت، طبعة اولى 1999م. حاشية الدسوقي 6/492، الشرح الكبير 6/492.

[5] النمنهوري، احمد بن عبد المنعم بن يوسف، الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني 2/91، تحقيق د. عبد الله الطيار، د. عبد العزيز الحجيلان، دار العاصمة، الرياض، طبعة اولى، الانصاف 7/180، الهناية 12/488.

وان كان له وارث خاص صحت الوصية بالزائد على الثلث ووجب الثلث ويوقف الزائد على اجازة الورثة، وهذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة لأن الوصية بما زاد عن الثلث صادفت ملك الورثة فإن اجاز الورثة ما زاد عن الثلث جاز وان لم يجيزه بطل، ووجب الثلث وان اجاز بعض الورثة الزائد عن الثلث ولم يجيزه البعض الآخر نفذت الوصية في حصة من اجاز، وبطلت في حصة من لم يجيز.^[1]

الا ان المالكية ذهبوا في القول الراجح عندهم الى ان الوصية بما زاد عن الثلث باطلة الا ان تكون عطية مبتدأة من الورثة، فتجوز وتحتاج الى قبول خاص من الموصى له. وفي القول الآخر المرجوح تصح الوصية بالزائد عن الثلث وتكون متوقفة على اجازة الورثة فالاجازة تنفذ لو وصية الميت مبتدأة من الورثة فهي بالتالي لا تحتاج الى قبول جديد من الموصى له.^[2]

وما ذهب اليه جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة من صحة الوصية للاجنبي بأكثر من الثلث اذا اجازها الورثة، فإن لم يجزها الورثة بطلت الوصية بالزائد عن الثلث وردت الى الثلث، لأن الحق فيما زاد من الثلث للورثة، فإن اجازوه جاز وان ردوه بطل، وان اجاز بعضهم ورد الباقي نفذ في حصة من اجاز، وبطل في حصة من لم يجز، وهو الراجح والله تعالى اعلم.

[1] رد المحتار 34/10، البناية 488/12، المهذب 709/3، الغرر البهية 14/7، المغني 403/8-404، الانصاف 7/183-182.

[2] حاشية الدسوقي 492/6، حاشية الخرشى 464/8، الشرح الكبير 492/6.

الوصية للوارث

الأصل في الوصية ان تكون لغير وارث، لأن المقصود بها القرية وتحصيل الثواب واستدراك ما فات حال الحياة، والوارث قد أخذ نصيبه من التركة الا ان الموصي قد يخالف ذلك، ويوصي لوارث من ورثته، ففي صحة هذه الوصية عدة اقوال:

أ- عند الشافعية قولان: [1]

1- القلع ببطلانها ولا تأثير لاجازة باقى الورثة اذا اجازوها لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال " ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث " [2]

2- القول بصحتها وهو الاظهر لكنها موقوفة على اجازة باقى الورثة، فإن اجازوها صحت وان ردها بطلت لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال " لا وصية لوارث الا ان يجيز الورثة " [3]

ب- وهو المعتمد عند الحنابلة أيضاً. [4]

[1] روضة الطالبين 104/5، العزيز شرح الوجيز 24/7.

[2] ابن حنبل، احمد، مسند الامام احمد في مسند الشاميين 215/29، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف الشيخ شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة اولى 1999م. ابن حجر، ابو الفضل احمد بن علي المسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج احاديث الراعي الكبير 202/3، تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1998م.

ابو داود، سليمان بن الاشعث السجستاني، سنن ابي داود، كتاب الوصايا باب ما جاء في الوصية للوارث 196/3، اعداد وتعليق عزت عبده الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، طبعة اولى 1997م.

[3] سنن الدارقطني، كتاب الوصايا 86/4، تعليق وتخرير مجدي الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996م.

البيهقي، ابو بكر احمد بن الحسين بن علي، سنن البيهقي، كتاب الوصايا، باب الوصية للوالدين والاقرابين الوارثين 6/433، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م.

[4] الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على مختصر الخراقي 365/4، تحقيق وتخرير عبد الله الجبرين، مكتبة العبيكان، الرياض، طبعة اولى 1993م. الانصاف 183/7.

ت- واما عند الحنفية فلا تجوز الوصية للوارث مطلقاً. [1]

ث- اما عند المالكية ففي الوصية للوارث قولان: [2]

القول الاول: وهو المشهور عندهم انها باطلة، فلا تجوز الوصية للوارث اجازها الورثة ام لم يجيزوها لقوله عليه السلام " ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث" [3]
القول الثاني: وهو ان الوصية للوارث صحيحة وتتوقف على اجازة الورثة كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال " لا وصية لوارث الا ان يجيز الورثة " [4]
مبطلات الوصية [5]

1- زوال اهلية الموصي بالجنون المطبق ونحوه.

حيث تبطل الوصية عند الحنفية بالجنون المطبق ونحوه كالعته، واما جمهور الفقهاء غير الحنفية (الشافعية والحنابلة والمالكية) فلم يبطلوا الوصية بالجنون سواء اكان مطبقاً ام لا وسواء اتصل بالموت ام لم يتصل.

2- حردة الموصي، عند الحنفية والشافعية وكذا ردة الموصي له عند المالكية، اذا مات مرتداً ولم يرجع الى الاسلام.

3- تعليق الوصية على شرط لم يحصل، كأن يقول ان مت من مرضي هذا او من سفري هذا فلفلان كذا، فلم يمت، فتبطل الوصية، وقد صرح بذلك المالكية والحنفية والحنابلة.

4- الرجوع الصريح عن الوصية، تبطل به بالاتفاق، لانه عقد غير لازم فيجوز للموصي الرجوع عنها متى شاء.

5- رد الوصية حيث تبطل الوصية اذا ردها الموصي له بعد وفاة الموصي.

6- موت الموصي له المعين قبل موت الموصي تبطل الوصية بالاتفاق.

7- قتل الموصي له الموصي حيث تبطل الوصية عند الحنفية والحنابلة للقاتل.

8- هلاك الموصي به المعين او استحقاؤه.

9- تبطل الوصية للوارث عند المالكية ولو اجازها الورثة.

[1] الهداية 583/4، بدائع الصنائع 490/10-491.

[2] حاشية الدسوقي 492/6، بلغة السالك 320/4-321، حاشية الخرنسي 464/8.

[3] سبق تخريجه ص 55

[4] سبق تخريجه ص 55

[5] بدائع الصنائع 494، 498، 592، 594.

مفتي المحتاج 72/3-76، الفقه الاسلامي وادلته 7553/1.

تزامم الوصايا

التزام لغة: هو أن يزحم القوم بعضهم بعضاً من كثرة الزحام وازدحموا وتزامموا أي تضايقوا، وزاحمه مزاحمة أي ضايقه. [1]

اصطلاحاً: أن تتعدد الوصايا، ويضيق الثلث عنها ولم يجيز الورثة أو يجيزوا ولا تتسع التركة لتنفيذ كل الوصايا. [2]

ولا يخلو حال تعدد الوصايا من إحدى أمور ثلاثة:

- 1- أما أن تكون كلها للعباد، كخالد وبكر وعمر.
- 2- وأما أن تكون كلها لله تعالى كالإيصال بقدية صيام وصدقة تطوع وعمارة مسجد ونحوهما.
- 3- وأما أن تكون مشتركة من النوعين السابقين، بأن تكون بعضها لله والبعض الآخر للعباد. ولتفهاء في تنفيذ مثل هذه الوصايا آراء. [3]

حيث فصل الحنفية في هذا الموضوع فأبانوا قواعد حل التزام بين الوصايا:

أ- قاعدة التزام في الوصايا بين العباد.

إذا وصى شخص بعدة وصايا لأشخاص معينين، وزادت الوصايا في مجموعها عن الثلث ولم يجيز الورثة الزائد، أو أجازوا ولم تتسع التركة لتنفيذ الوصايا، فيكون لها حالتان:

1- أن تكون كل وصية من الوصايا لا تتجاوز الثلث، كسدس المال لشخص، والربع لآخر، والثلث لثالث، يضرب كل سهم في الثلث، أي يأخذ كل واحد من الوصية بنسبة وصيته من الثلث، ويقسم ثلث التركة على تسعة، فيعطى الأول اثنين من السهام والثاني ثلاثة والثالث أربعة، وهذا متفق عليه عند الحنفية.

2- أن تكون إحدى الوصايا زائدة على الثلث، كثلث لواحد ونصف لآخر قال أبو حنيفة: يقسم الثلث بينهما مناصفة، لأن الوصية إذا زادت عن الثلث ولم تجز الورثة، تكون باطلة في القدر الزائد، فيكون هناك وصيتان كتاها بالثلث تزاحمان فيه فيكون ثلث التركة بين الموصى لهما نصفين.

[1] لسان العرب 16/2، تاج العروس 328/8، المعجم الوسيط 390/1.

[2] الفقه الإسلامي وأدلته 7559/10.

[3] ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري، فتح القدير 467/8-470، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، طبعة سنة 1318هـ.

مغني المحتاج 64/3-67، البدائع 554/10-556، رد المحتار 364/10-365.

وقال الصحابيان (محمد^[1] وابو يوسف^[2]) وبقية الائمة يقسم الثلث بينهما بنسبة انصباثهم في الوصية، واستثنى ابو حنيفة ثلاث حالات هي:

1- المحاباة: فهي محاباة بعض الناس في ثمن البيع، كأن يوصي شخص بأن تباع سيارته التي تساوي قيمتها ثلاث آلاف بألف، والسيارة التي تعادل قيمتها ستة آلاف بألفين، علماً بأنه لا مال له سواهما، فهو يريد الوصية بفرق السعرين، فيقسم الثلث وهو الثلاثة آلاف بينهما، ثلاثاً، ثلث للأول، وثلثان للثاني.

2- الدراهم المرسله: فهي ان يوصي لشخص بأربع مائة دينار، ولآخر بثمان مائة وتركته كلها الف ومائتا دينار، ولم تجز الورثة، فكأنه اوصى لواحد بالثلث، وللآخر بالثلثين، فيقسم الثلث بينهما، ثلاثاً، للأول ثلث، وللآخر ثلثان.

[1] هو ابو عبد الله، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، صاحب ابي حنيفة، ولد سنة 132هـ، كان فقيهاً، عالماً بكتاب الله، ماهراً في اللغة العربية والنحو والحساب، وكان له مجلس في مسجد الكوفة وهو ابن عشرين سنة، توفي - رحمه الله - بالرقي سنة 189هـ، من مؤلفاته المبسوط والحجة على أهل المدينة. (1)

[2] هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصاري، ولد بالكوفة سنة 113هـ، صاحب الامام ابي حنيفة، وهو أول من نشر مذهبه، كان فقيهاً من حفاظ الحديث، ثم غلب عليه الرأي، وهو أول من دعي قاضي القضاة، توفي - رحمه الله - ببغداد سنة 182هـ، من مؤلفاته الخراج والاکثار. (2)

(1) محيي الدين، ابو محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر بن سالم بن ابي الوفاء القرشي، الجواهر المضبنة في طبقات الحنفية 122/3-127، تحقيق د. عبد الفتاح الحلوة، مؤسسة الرسالة وهجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، القاهرة، طبعة ثانية 1993م.

اللكثوي، محمد عبد الحي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية 268-270، بعناية احمد الزعبي، دار الارقم، بيروت، طبعة اولى 1998م.

السودوني، ابو الفداء زين الدين قاسم بن فطلو بقاء، تاج التراجم 237-240، تحقيق محمد يوسف، دار القلم، دمشق، طبعة اولى 1992م.

الزركلي، خير الدين، الاعلام 80/6، دار العلم للملايين، طبعة ثانية 1997م.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، الطبقات الكبرى 238/7-239، دراسة وتحقيق محمد عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ثانية 1997م.

ابن خلكان، ابو العباس، احمد بن محمد بن ابي بكر، وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان 378/6-390، تحقيق د. احسان عباس، دار صادر، بيروت.

الجواهر المضبنة 611/3-613، الفوائد البهية 372-373.

السعاية: وصورتها ان يوصي بعق عبدين قيمة احدهما ألف، وقيمة الآخر ألفان ولا مال له غيرها، اذا اجازت الورثة عتقا جميعاً، وان لم يجيزوا من الثلث، وثالث ماله الف، فالألف بينهما على قدر وصيتهما، ثلثا الألف للذي قيمته الفان، ويسعى في الباقي، والثلث للذي قيمته الف ويسعى في الباقي. (1)

وسبب الاستثناء في رأي ابي حنيفة، ان الموصي لم يصرح في وصيته بما يبطلها وهو الزيادة على الثلث وانما جاء البطلان من الواقع بطريق المزاحمة.

ب- التزاحم بين الوصايا في حقوق الله تعالى:

كان يوصي شخص بوصايا تزيد عن الثلث وكلها من حقوق الله تعالى، فإما أن تكون متحدة الرتبة، أو متفاوتة الرتبة، أو مختلفة.

(1) إذا كانت متحدة الرتبة بأن كلها فرائض كالحج والزكاة أو كلها واجبات أو كلها مندوبات يقدم في رأي الحنفية ما بدا به الميت أولاً، فإذا أوصى بحج وزكاة قدم الحج، وإذا أوصى بكفارة يمين وكفارة ظهار، قدمت الوصية الاولى، فإن فضل شيء من الثلث فللوصية الثانية.

(2) وإذا كانت متفاوتة الرتبة: كأن كان بعض الوصايا بالفرائض، وبعضها بالواجبات كصدقة الفطر عند الحنفية، وبعضها بالمندوبات، كحج التطوع، قدم الفرض على الواجب ثم المندوب.

ت- التزاحم بين وصايا حق الله وحق العباد:

ويحدث ذلك كما اذا اوصى بالحج والزكاة والكفارة وخالد من الناس، فإنه يقسم الثلث بينهما أرباعاً ويعطى لكل جهة الربع، فيكون للحج ربع الثلث، وللزكاة ربع الثلث، وللکفارة ربع الثلث ولخالد ربع الثلث، وعند استواء القربات في القوة يقدم منها ما بدأ به الموصى أو الأقوى عبادة أو تقسم على الجميع بالتساوي.

أما المذاهب الاخرى (المالكية والشافعية والحنابلة)^[2] فقد ذهبوا الى ما ذهب اليه الصحابان من انه اذا تزاحمت الوصايا وزادت عن الثلث فإنه يقسم (الثلث) بنسبة كل واحد منهم.

فمن أوصى لاثنتين، لأحدهما بنصف ماله وللآخر بثلث ماله، ورد الورثة الزائد فإنهما يقسمان بينهما أخماساً.

وإذا اجاز الورثة الوصية، كان أوصى بنصف ماله لشخص، ولآخر بجميع ماله قسم المال بينهما اثلاثاً، يأخذ الموصى له بالنصف ثلثه، والموصى له بجميع المال يأخذ الباقي ثلثان.

[1] البناية في شرح الهداية 519/12-520، رد المحتار 365/10.

[2] بداية المجتهد 610/2، روضة الطالبين 181/5-183، الحاوي الكبير 206/8-210، الكافي 2-273.

القسم الثاني

ويشمل خمسة فصول

الفصل الأول : الوصية بالنصيب مع استثناء جزء من المال.

الفصل الثاني : الوصية بالنصيب وبجزء معلوم من التركة ولآخر بالنصيب إلا جزءا معلوما من التركة.

الفصل الثالث : الوصية بالنصيب ولآخر بجزء معلوم مما يبقى من المال بعد إخراج النصيب.

الفصل الرابع : الوصية بالنصيب ولآخر بجزء معلوم مما يبقى من جزء من المال بعد إخراج النصيب.

الفصل الخامس : الوصية بالنصيب وبجزء مما للآخر أو استثناء جزء مما للآخر.

فصل [1]

في الوصية بالنصيب مع استثناء جزء من المال

فيما إذا ترك ورثة^[2]،

[1] الحاجز ما بين شينين، أو بون ما بين الشينين. (1)

[2] جمع وارث والوارث هو الذي يستحق الإرث بسبب من أسباب الميراث وأسباب الارث المنفق عليها هي: (2)

1- القرابة الحقيقية (النسب) ويسمى عند الحنفية الرحم فيراد بها القرابة الحقيقية وهي كل صلة سببها الولادة، وتشمل فروع الميت واصله وفروع اصوله سواء أكان الارث بالفرض فقط كالأم، أم بالفرض مع

التعصيب كالأب، أم بالتعصيب فقط كالأخ، أم بالرحم كنوي الارحام مثل العم لأم.

ويكون الميراث بسبب القرابة شاملاً الأتي:

أ- الاولاد وبناتهم نكوراً وولداً.

ب- الاباء وأبائهم والامهات أي الأم وأمهات الأمهات الآباء.

ت- الاخوة والاخوات.

ث- الاعمام وبناتهم النكور فقط.

2- الزوجية أو النكاح الصحيح وان لم يحصل به دخول أو خلوه وهو يشمل الزوج والزوجة، كما ويتوارثان

ليضاً في عدة الطلاق الرجعي، ولا توارث في النكاح الفاسد المجمع على فساد، كالنكاح بغير شهود، ولا

النكاح الباطل كنكاح المتعة.

(1) لسان العرب 1101/2 ، الدار المصرية للتأليف والترجمة. تاج العروس 59/8 ، دار مكتبة الحياة.

(2) رد المحتار 497/10-498، مضي المحتاج 7/3، كشاف القناع عن متن الاقناع 404/4، دار الفكر، بيروت،

طبعة سنة 1402هـ. القنومي، د. مروان القنومي، أحكام الموارث ص 13-14، دار الحسن للطباعة والنشر،

الخليل، 1406هـ.

الفقه المنهجي 75/5-76، روضة الطالبين 5/5، الكافي 294/2، الايضاح 303/7.

رد المحتار 501/10، الفقه المنهجي 76/5، روضة الطالبين 5/5، الفقه الاسلامي وأدلته 7704/10-7707.

المارديني، محمد سبط المارديني، الرحبية في علم الفرائض وحاشية العلامة البقري، طبعة سابعة 1418هـ.

وأوصى¹¹¹ لشخصٍ بمثلٍ [نصيبٍ بعضهم، إلا جزءاً معلوماً من التركة¹²¹، كما إذا ترك ابنين،

وأوصى لزيدٍ بنصيب¹¹²]

[1] ما بين المعقوفتين سقط من ب .

لما المطلقة طلاقاً باتناً فلا ترث ولو كانت في العدة إذا طلقها زوجها في حال صحته لعدم اتهامه بالفرار من لوثها، فإن طلقها في مرض موته فراراً من لوثها منه، فترث عند الحنفية إذا مات ما لم تقضي عندها معاملة له بنقيض مقصوده، وترث منه عند المالكية ولو انتقضت عندها، وتزوجت غيره فملاً لاطلاق الأثر فيها، وترث منه عند الحنابلة ما لم تتزوج غيره، ولا ترث منه عند الشافعية، إذا كانت العدة باقية لمعنى آخر، لأن البيئونة قطعت الزوجية التي هي سبب الإرث.

3- الولاء: وهو قرابة حكومية أنشأها الشارع من العتق، وولاء العتق هو العصوبة المسببية، أو هو صلة بين السيد وبين من أعتقه، وتجعل للسيد أو عصبته حق الإرث ممن أعتقه إذا مات ولا وارث له من قرابته. وأضاف الحنفية للأسباب الثلاثة المذكورة خلافاً لغيرهم (ولاء الموالاة) وهو عقد بين اثنين على أن يعقل كل منهما عن الآخر، وأن يتولوا، وأضاف الشافعية والمالكية سبباً رابعاً (وهو جهة الاسلام) فإنها وارثة كالنسب فتصرف تركة المسلم إذا لم يكن له وارث بالاسباب السابقة لبيت المال لوثاً للمسلمين، عصبية لا مصلحة.

[1] التركة لغة هي ما يتركه الميت من التراث.

اصطلاحاً فهي عند الحنفية: ما يتركه الميت خالياً أو صافياً عن تعلق حق الغير بعين من الاموال.

وعند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) هي: ما يخلفه الميت من مال أو حق ينبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك. (1)

(1) البستاني، فؤاد الفراج، منجد الطلاب في اللغة والاعلام ص55، دار المشرق، بيروت. تاج العروس 392/10 رد المحتار 759/6، مطبعة الباجي الحلبي، مصر، طبعة ثانية 1386هـ، ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق 557/80، دار المعرفة، بيروت، طبعة ثانية، بلغة السالك 443/2، دار الفكر العربي، بيروت، حاشية الدسوقي 457/4، دار احياء الكتب العربية، مغني المحتاج 7/3.

أَخَذَهُمَا إِلَّا مُتَّسِنَ جَمِيعِ الْمَالِ (1).

[1] وهذا نوع من الوصية بالمجهول، وتصح الوصية عند الجمهور (الشافعية والمالكية والحنابلة) بالمجهول، كالوصية بجزء أو سهم من المال، لأن الوصية تبرع محض فلا تضر فيها الجهة بالمقترع به وصل الشافعية والحنابلة للوصية بالمجهول، بالحمل في البطن واللين في الضرع وخادم أو عبد من عبيده. وذهب الحنفية إلى أنه لا تصح الوصية بالمجهول، كالوصية بما في البطن والضرع وبما على الظهر من الصوف، وبما سيحدث من اللين والولد لأنه يشترط وجود الموصى به عند موت الموصي، فلو مات الموصي ولم يكن الموصى به موجوداً وقت موته، بطلت الوصية. (1).

(1) الفقه المنهجي 51/2، الكافي 269/2، الانصاف 255/7، البدائع 225/10-226، رد المحتار 402/10. السبجوري، ابراهيم السبجوري، حاشية السبجوري على شرح العلامة ابن القاسم الغزي على متن ابي شجاع 153، 154/2، ضبطه وصححه محمد بن عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت. التلخاب في شرح الكتاب 176/2، المهذب 459/1.

وَتَرْيْقُهُ أَنْ تَزِيدَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرِثَةِ مِثْلَ سِهَامٍ^[1] الْوَارِثِ الْمُسْتَبِيهِ بِنَصِيْبِهِ سَهْمًا كَانَ النَّصِيْبُ^[2]

أَوْ أَكْثَرَ، وَتَضْرِبُ الْمُجْتَمَعُ فِي مَخْرَجِ^[3] الْكَسْرِ الْمُسْتَنْثَى .

[1] السهام جمع سهم والسهم النصيب والحظ .

والسهام في الأصل التي يضرب بها في الميسر وهي القداح ثم سمي به ما يفوز به الفالج سهمه ثم كثر حتى سمي كل نصيب سهماً وتجمع على أسهم وسهام ومنهتان .

والسهم هو الجزء المعطى لكل وارث من أصل المسألة . (1)

[2] النصيب هو الحظ من كل شيء ، والجمع انصباة وانصبه .

وهو الفرض المقدر شرعا للوارث . (2)

[3] المخرج هو اقل عدد يصح منه ذلك الكسر ، وهو مفعول بمعنى المكان فكأنه موضع تخرج منه سهام المسألة صحيحة الذي هو أصلها والكسر أصله مصدر وأطلق هنا على الكسر المراد به الجزء وهو ما دون الواحد ، فمخرج النصف اثنتان والثالث ثلاثة (3)

(1) لسان العرب 200/15 ، تاج العروس 352/8 ، الفقه الاسلامي وأدلته 7701/10 .

(2) لسان العرب 645/3 ، تاج العروس 481/1 ، الفقه المنهجي 82/5 ، كشاف القناع 403/4 .

(3) معنى المحتاج 7/3 . كشاف القناع 430/4 .

فَمَا حَصَلَ فَمَنْهُ تَصِيحُ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ زِدْ عَلَى مَخْرَجِ الْكَسْرِ بَسْطَهُ، وَأَضْرِبِ الْمُجْتَمَعَ فِي النَّصِيبِ الْمَزِيدِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرْتَةِ سَهْمًا كَانَ الْمَزِيدُ أَوْ أَكْثَرَ يَحْصَلُ مِقْدَارُ النَّصِيبِ الْمُشْبِهِ بِهِ، فَاسْقِطْ مِنَ النَّصِيبِ مِقْدَارَ الْكَسْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْمَسْأَلَةِ، يَفْضَلُ مِقْدَارُ الْوَصِيَّةِ، إِدْفَعُهُ لِلْمُوصَى لَهُ وَأَقْسِمِ بَأَقْيِ السِّهَامِ كُلِّهَا عَلَى الْوَرْتَةِ، وَكَثِيرًا مَا تَحْتَاجُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ إِلَى اخْتِصَارٍ كَمَا سَتَرَاهُ. ⁽¹⁾ فَزِدْ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ وَاحِدًا عَلَى عَدَدِ سَهْمِي الْإِبْنَيْنِ ⁽²⁾.

[1] وهناك طرق أخرى لحل هذه المسألة والنتيجة واحدة ومن أراد المزيد فليرجع إلى المراجع المذكورة

في الهامش. (1)

[2] الإبنون هما من العصبة وهم أقربها والعصبة هم كل من ليس له سهم مقدر وبأخذ ما بقي من سهام ذوي الفروض وإذا انفرد أخذ جميع المال وهم الذكور من أقارب الميت الذي لم تنخل في نسبته إلى الميت أنثى، وقد رمزت لها في حل المسائل بحرف (ع) (2)

(1) العزيمز 163/9، الذخيرة 116/13، ابن النجار، تقي الدين الفتومي، منتهى الإرادات 63/2، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، عالم الكتب، المغني 43/6.

(2) الاختيار لتعطيل المختار 292/5، دار المعرفة، بيروت. الفقه الإسلامي وأدلته 7794/10، الفقه المنهجي 97/5.

واضرب الثلاثة الحاصلة في مخرج السدس، تصح المسألة من ثمانية عشر، ثم زد بسط السدس، وهو واحد على مخرجه، واضرب السبعة [الحاصلة¹¹] في السهم المزيد والضرب في واحد لا أثر له، يحصل النصيب المشبه به سبعة، فهو مقدار ما لكل ابن، فأسقط منه سدس الثمانية عشر، وهو ثلاثة يفضل أربعة: هي وصية زيد، والباقي لابن، لكل ابن سبعة، وإن شئت فالنصيب سبعة، ادفع لكل ابن سبعة، يفضل لزيد أربعة هي وصيته¹¹.

[أ] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[1] حل هذه المسألة

أ) بيان الفروض والسهام حتى نعرف مقدار النصيب المشبه به

| الورثة | ابنان | الاصل |
|--------|-------|-------------------|
| الفروض | ع | 2 |
| السهام | 1، 1 | 2 |
| | | $3 = 1 + 2$ |
| | | $18 = 6 \times 3$ |
| | | $7 = 6 + 1$ |

ب) حلها مع الوصية

7 - 1 × 7 مقدار النصيب المشبه به

4 - 3 - 7 مقدار الوصية

| الورثة | ابنان | زيد | الاصل |
|--------|-------|-----|-------|
| الفروض | ع | 4 | 18 |
| السهام | 7، 7 | 4 | 18 |

لو $18 - 14 = 4$ هي مقدار الوصية .

وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الْإِبْنَيْنِ بِنْتٌ وَعَمٌّ، فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ، لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْبِنْتِ وَالْعَمِّ اثْنَانِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْهُمَا ^[11]

.....

[11] حل هذه المسألة :-

(أ) بيان الفروض والسهام

| الورثة | الفروض | السهم | بنت | عم | الأصل |
|--------|---------------|-------|-----|----|-------|
| | $\frac{1}{2}$ | 1 | 1 | ع | 2 |

$$3 - 1 + 2$$

$$18 - 6 \times 3$$

$$7 - 6 + 1$$

$$7 - 1 \times 7 \text{ النصيب المشبه به}$$

$$4 - 3 - 7 \text{ الوصية}$$

(ب) حلها مع الوصية :-

| الورثة | الفروض | السهم | بنت | عم | (زيد) | الأصل |
|--------|---------------|-------|-----|----|-------|-------|
| | $\frac{1}{2}$ | 14 | 7 | ع | 4 | 18 |
| | | | | | 4 | 18 |
| | | | | 7 | 4 | 18 |

مسألة ثانية :

لثلاثة ابناء، وأوصى لزيد بنصيب أحدهما، إلا خمس المال، زد على مسألة الابنين واحداً مثل نصيب أحدهما، واضرب الثلاثة في خمسة مقام الخمس، تصح من خمسة عشر، وزد واحداً بسط الخمس على مقامه، واضرب الستة الحاصلة في السهم المزيد، يحصل النصيب ستة، والوصية ثلاثة، لأنك تخرج من الستة خمس المال ثلاثة أسهم، تفضل الوصية ثلاثة، وترجع هذه الصورة بالاختصار إلى ثلثيها خمسة لكل ابن سهمان، ولزيد سهم لاشترك النصيبين، والوصية بالثلث^[1]

[1] حل هذه المسألة :-

(أ) بيان الفروض والسهام

الورثة ابناء

الفروض ع

الأصل

2

2

1

1

السهام

$$3 = 1 + 2$$

$$15 = 5 \times 3$$

$$6 = 5 + 1$$

$$\text{النصيب المشبه به } 6 = 1 \times 6$$

$$\text{مقدار الوصية } 3 = 3 - 6$$

(ب) حلها مع الوصية :

| الورثة | ابنان | زيد | الأصل |
|--------|-------|-----|-------|
| الفروض | ع | ٢ | 15 |
| السهام | 12 | 3 | 15 |
| | 6 ، 6 | 3 | 15 |
| | 2 ، 2 | 1 | 5 |

وإن شئت عملها بطريق ما تحت الكسر المستثنى، يبقى التصحيح ما لم يحصل كسر، ولم [تحتج⁽¹⁾]

هذه الطريقة إلى اختصار، والزائد على الفريضة هو الوصية، وإن حصل كسر فابسط الكل من

جنسه يحصل التصحيح. ففي هذا المثال تحت الخمس السدس، زد على الفريضة وهي سهمان،

مثل النصيب سهماً، واسقط من الثلاثة الحاصلة سدسها نصف سهم، يفضل اثنان ونصف،

فالفريضة اثنان، والنصف الزائد على الفريضة هو الوصية، فابسط الكل أنصافاً، تصح من

الخمس الحاصلة ابتداءً لزيد سهم بسط النصف، وكل ابن سهمان، وهذه الطريقة أجود. (1)

[أ] ما بين المعقوفتين في ب [تحصل]

[1] حلها بطريق ما تحت الكسر :

(أ) بيان الفروض والسهام

| الأصل | ابنان | الورثة |
|-------|-------|--------|
| 2 | ع | الفروض |
| | 1 | السهام |

$$3 = 1 + 2$$

$$2.5 = 0.5 - 3$$

(ب) حلها مع الوصية :

| الأصل | (زيد) | ابنان | الورثة |
|----------------|----------------|--------------|--------|
| 2.5 | ٢ | ع | الفروض |
| 2×2.5 | 2×0.5 | 2×1 | السهام |
| 5 | 1 | 2 | 2 |

وَأُوْتِيَ ابْنَيْنِ وَأَوْصَى لِزَيْدٍ [بِمِثْلِ⁽¹⁾] نَصِيبِ أَحَدِهِمَا، إِلَّا خُمْسَ الْمَالِ، فَأَضْرِبَ مَجْمُوعَ

الْفَرِيضَةِ وَالنَّصِيبِ الْمَزِيدَ ثَلَاثَةَ فِي خَمْسَةِ مَقَامِ الْخُمْسَيْنِ، تَصِحُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَزِدْ عَلَى مَقَامِ

الْخُمْسَيْنِ بِسَطْحِهَا سَهْمَيْنِ يَحْصُلُ سَبْعَةٌ، اضْرِبْهَا فِي السَّهْمِ الْمَزِيدِ يَحْصُلُ النَّصِيبُ سَبْعَةً، اسْقِطْ

مِنَهُ خُمْسَ الْمَالِ سِتَّةَ تَفْضُلُ الْوَصِيَّةِ سَهْمًا. 111

[أ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[1] حل هذه المسألة :

(أ) بيان الغروض والسهام

| الأصل | ابنان | الورثة | الغروض | السهام |
|-------|-------|--------|--------|--------|
| 2 | 1 | 1 | ع | • |

$$3 = 1 + 2$$

$$15 = 5 \times 3$$

$$\text{النصيب} \quad 7 = 5 + 2$$

$$7 = 1 \times 7$$

$$\text{الوصية} \quad 1 = 6 - 7$$

(ب) حلها مع الوصية :

| الأصل | (زيد) | ابنان | الورثة | الغروض | السهام |
|-------|-------|-------|--------|--------|--------|
| 15 | ؟ | ع | | | |
| 15 | 1 | 14 | | | |
| 15 | 1 | 7 | 7 | | |

أو أسقط من الثلاثة سبعمها، وهو ستة أسباع سهم واحد، لأن الخمسين تحتها السبعان، يفضل

سبعان، وسبع سهم، والسبع الزائد هو الوصية، بسط الكل أسباعاً، تصح بالطريقتين من خمسة

عشر، النصيب سبعة، والوصية سهم ولا اختصار فيها ¹¹¹.

.....

(1) حلها بما تحت الكسر

(أ) بيان الفروض والسهام

الورثة ابنان

الفروض ع

السهام 1 1

$$3 = 1 + 2$$

$$2 \frac{1}{7} = \frac{6}{7} + 3$$

(ب) حلها مع الوصية

الورثة ابنان

(زيد) الأصل

الفروض ع

$$2 \frac{2}{7}$$

$$7 \times 2 \frac{1}{7}$$

15

$$7 \times \frac{1}{7}$$

1

السهام 7×1 7×1

7 7

وَلَوْ قَالَ الْمُوصِي وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا: - أَوْصَيْتُ لَزَيْدٍ بِنَصِيبِ أَحَدِ الْإِبْنَيْنِ، إِلَّا ثَلَاثَةَ أَثْمَانِ الْمَالِ،

لَصَحَّتْ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، الْحَاصِلَةُ مِنْ ضَرْبِ الثَّلَاثَةِ مَجْمُوعُ الْفَرِيضَةِ، وَالسَّهْمُ فِي مَقَامِ

الْأَثْمَانِ، ثُمَّ زِدْ عَلَى الْمَقَامِ ثَلَاثَةَ أَثْمَانِهِ، يَحْصُلُ أَحَدَ عَشَرَ، اضْرِبْهُ فِي السَّهْمِ الْمَزِيدِ يَحْصُلُ

النَّصِيبُ أَحَدَ عَشَرَ وَثَلَاثَةَ أَثْمَانِ الْمَالِ تِسْعَةً، أَسْقِطْهَا مِنَ النَّصِيبِ، تَبَقِيَ الْوَصِيَّةُ سَهْمَيْنِ¹¹¹.

.....

[1] حل هذه المسألة

(أ) بيان الفروض والسهام

الورثة ابنان

الفروض ع

الأصل

2

1

1

السهام

$$3 = 1 + 2$$

$$24 = 8 \times 3$$

$$11 = 8 + 3$$

$$11 = 1 \times 11 \text{ النصيب}$$

$$11 = 9 - 2 \text{ الوصية}$$

(ب) حلها مع الوصية

الورثة ابنان

الفروض ع

السهام 22

24 2 11 11

وإن شئت عملها بما تحت الكسر، فتحت ثلاثة الأثمان ثلاثة أجزاء، من أحد عشر [جزءاً^[1]، فاسقط من الثلاثة ثلاثة أجزاء من أحد عشر، وهو تسعة أجزاء من سهم، يفضل سهمان وجزان من أحد عشر جزءاً من سهم، والجزان الزائدان هما الوصية، بسط الكل أجزاء من أحد عشر، يحصل أربعة وعشرون، ومنها يصح النصيب أحد عشر، والوصية سهمان كما حصل بالطريق الأول^[1].

[1] ما بين المعوقتين سقط من ب .

| | | | |
|------------------------|-----------------|--------|--------|
| [1] حلها بما تحت الكسر | | | |
| | ابنان | ع | الوصية |
| | | 2 | |
| الأصل | 1 | 1 | 2 |
| | 1 | 1 | 2 |
| | $3 = 1 + 2$ | | |
| | $2.2 = 0.9 - 3$ | | |
| حلها مع الوصية | | | |
| | ابنان | زيد | الأصل |
| | | | |
| | 11×2 | 11×0.2 | 11×2.2 |
| السهم | 22 | 2 | 24 |
| | 11 | 2 | 24 |

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ :

خَلْفَ ابْنِنا وَبِنْتِنا (11) ،

[1] وأحوال بنات الصلب هي (1)

1- ان ترث النصف اذا كانت واحدة، وانفردت عن يسارها وعن يمينها ودليل هذه الحالة قوله تعالى "..... وإن كانت واحدة فلها النصف". (2) ومثال ذلك ان يتوفى شخص عن أب وبنت، للبنت النصف فرضاً وللأب الباقي فرضاً وتعصباً.

2- ان يرثن الثلثان (للثنتين فصاعداً) اذا لم يكن معهن من يعصيهن، ودليل هذه الحالة قوله تعالى "..... فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك". (3)، ومثال ذلك ان يتوفى شخص عن أب وبنتين، للبنتين الثلثان فرضاً وللأب الباقي فرضاً وتعصباً.

3- ان يرثن بالتعصب مع اخوتهن على سبيل التفاضل للذكر مثل حظ الانثيين، سواء أكان شقيقها أم كان أخاها من الأب وحده، ودليل هذه الحالة قوله تعالى "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين". (4)

(1) احكام الموارث 38-41 ، الفقه الاسلامي وادلته 10/7774-7775 ، كشاف القناع 4/421 ، الاختيار 5/87 ، دار المعرفة، بيروت ، روضة الطالبين 5/15 ، الكافي 2/299 ، بداية المجتهد 5/404 ، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996 .

(2) سورة النساء آية رقم (11).

(3) سورة النساء آية رقم (176).

(4) سورة النساء آية رقم (11).

وأوصى يزيد بنصيب الابن إلا ربع المال ، زد على مسألة الورثة وهي ثلاثة ، سهمين مثل نصيب الابن، واضرب الخمسة الحاصلة في مخرج الربع، تصح من عشرين، ثم زد على مخرج الكسر بسطه، واضرب الحاصل، وهو خمسة في السهمين المزيدين، يحصل النصيب المشبه به، وهو نصيب الابن عشرة، اطرح منه ربع العشرين خمسة، يفضل^[أ] [الوصية^ب] خمسة، وترجع بالاختصار إلى خمسها أربعة، لإشتراك النصيبين والوصية بالخمس، لزيد سهم، وللبنت سهم، وتلاين سهمان^[ب] .

[أ] ما بين المعقوفتين في ب [للورثة] .

[ب] ما بين المعقوفتين سقط من ب .

[1] حل هذه المسألة :

أ) بيان الفروض والسهام

الورثة : ابن بنت

الفروض : ع

السهام : 2 1 3

$$5 = 2 + 3$$

$$20 = 4 \times 5$$

$$5 = 4 + 1$$

$$10 = 2 \times 5 \text{ النصيب المشبه به}$$

$$10 = 5 - 5 \text{ الوصية}$$

ب) حلها مع الوصية :

الورثة : ابن بنت

الفروض : ع

السهام : 15 5 10 2 1

زيد 5 5 1

الأصل 20 20 20 4

أو اعمل بما تحت الكسر، اسقط من الخمسة خمستها، وهو ما تحت الكسر، تصح من الأربعة

الباقية ابتداء من غير اختصار، والسهم الزائد على الفريضة هو الوصية^[11].

[11] حلها بما تحت الكسر :

(أ) بيان الفروض والمساهمة

| الورثة | ابن | بنت | الأصل |
|----------|-----|-----|-------------|
| الفروض | ع | | |
| المساهمة | 2 | 1 | 3 |
| | | | $5 = 2 + 3$ |
| | | | $4 = 1 - 5$ |

(ب) حلها مع الوصية

| الورثة | ابن | بنت | (زيد) | الأصل |
|----------|-----|-----|-------|-------|
| الفروض | ع | | | |
| المساهمة | 3 | | 1 | 4 |
| | | | | 4 |
| | 2 | 1 | 1 | 4 |

ولو كانت الوصية والمسألة بحالها ينصيب الابن، إلا خمس المال، لصحت من خمسة وعشرين، لأنك تزيد على الفريضة مثل سهمي الابن، وتضرب الخمسة الحاصلة في خمسة، مقام الخمس، تصيح من الخمسة والعشرين، وكان النصيب المشبه به اثني عشر، لأنك تزيد بسط الخمس على مقامه، وتضرب الستة الحاصلة في السهمين المزيدين، يحصل نصيب الابن اثنا عشر، اطرح منه خمس المال خمسة، تفضل الوصية، فوصية زيد سبعة، ولابن اثنا عشر، وكلبت نصفه ستة⁽¹⁾

[1] حل هذه المسألة :

(أ) بيان الفروض والسهام

| الورثة | ابن | بنت | الأصل |
|--------|------------------------------------|-----|-------|
| الفروض | ع | | 3 |
| السهام | 2 | 1 | 3 |
| | $5 = 2 + 3$ | | |
| | $25 = 5 \times 5$ | | |
| | $6 = 5 + 1$ | | |
| | $12 = 2 \times 6$ النصيب المشبه به | | |
| | $7 = 5 - 12$ مقدار الوصية | | |

(ب) حلها مع الوصية

| الورثة | ابن | بنت | (زيد) | الأصل |
|--------|-----|-----|-------|-------|
| الفروض | ع | | 7 | 25 |
| السهام | 18 | | 7 | 25 |
| | 12 | 6 | 7 | 25 |

أو تُسْقَطُ مِنَ الْخَمْسَةِ سُدُسُهَا، لِأَنَّهُ تَحْتَ الْخُمْسِ، يُفْضَلُ أَرْبَعَةٌ وَسُدُسٌ، وَالزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَهُوَ

سِتْهُمُ وَسُدُسٌ هُوَ الْوَصِيَّةُ، ابْسُطِ الْكُلَّ أُسْدَاسًا، تَصِيحٌ مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ كَمَا تَقَدَّمَ ^[1].

.....

[1] حلها بما تحت الكسر

(أ) بيان الفروض والسهام

| الأصل | بنت | ابن | الورثة |
|-----------------------------------|-----|-----|--------|
| 3 | | ع | الفروض |
| 3 | 1 | 2 | السهام |
| $5 = 2 + 3$ | | | |
| $4 \frac{1}{6} = \frac{5}{6} - 5$ | | | |

(ب) حلها مع الوصية

| الأصل | (زيد) | بنت | ابن | الورثة |
|--------------------------|--------------------------|--------------|--------------|--------|
| $4 \frac{1}{6}$ | $1 \frac{1}{6}$ | | ع | الفروض |
| $4 \frac{1}{6}$ | $1 \frac{1}{6}$ | | 3 | السهام |
| $6 \times 4 \frac{1}{6}$ | $6 \times 1 \frac{1}{6}$ | 6×1 | 6×2 | |
| 25 | 7 | 6 | 12 | |

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ :-

خَلْفَ أُخْتًا شَقِيقَةً⁽¹⁾ وَأُمَّ⁽²⁾ وَعَمًّا

[1] أحوال الاخوات الشقيقات هي:

- 1- ان ترث النصف فرضاً، وذلك اذا كانت اختاً واحدة، ولم تصر عصبه بأخ شقيق أو عصبه مع الفرع الولوث المؤنث (البنت و بنت الابن) ولم يوجد بين الورثة من يحجبها.
- 2- ان يرث الثلثين فرضاً بالمسوية بينهن اذا كن اكثر من اخت ولم يصرن عصبه بالأخ الشقيق او عصبه مع الفرع الولوث المؤنث وان لا يوجد من يحجبهن.
- 3- ان يرثن بالتعصيب بالغير، وذلك اذا كان مع الولدة او الاكثر اخ شقيق واحد او اكثر.
- 4- ان يرثن بالتعصيب مع الغير، وذلك اذا كان مع الواحدة منهن او الاكثر بنت صليبية او بنت ابن للمتوفى واحدة او اكثر، ولم يكن معها أخ شقيق يعصبها، فإن الاخت الواحدة او الاكثر تأخذ الباقي بعد اصحاب الفروض.
- 5- مسقوطهن بالفرع الولوث للمذكر كالابن وابن الابن وان نزل، وبالاصل الولوث المذكر كالأب والجد الصحيح عند ابي حنيفة خلافا لصاحبيه. (1)

[2] وللأم احوال ثلاثة (2)

- 1- ان ترث السدس، عند وجود الفرع الولوث، مطلقا وهو الولد او ولد الابن وان سفل، او الاثنتين من الاخوة والاختوات فصاعدا من اي جهة كان.
- 2- ان ترث ثلث التركة كلها: عند عدم المذكورين في الحالة الاولى من الفرع الولوث والعدد من الاخوة ولم يكن مع الابوين احد الزوجين.
- 3- ان ترث ثلث الباقي اذا كان مع الابوين احد الزوجين. وذلك لقوله تعالى "..... ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك اذا كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه لبواه فلأمه الثلث فإن كان له اخوة فلأمه السدس....."، (3)

(1) روضة الطالبين 15/5-16، الاختيار 90/5-91، رد المحتار 512/10-516، الكافي 300/2، كشاف القناع 422/4، بداية المجتهد 409/5-410.

(2) روضة الطالبين 11/5، الاختيار 89/5، احكام المواريث ص 63-66، الفقه الاسلامي وادلته 7787/10-7789، بداية المجتهد 408/5.

(3) سورة النساء آية (11).

وأوصى لزيد بنصيب الأخت، إلا ثلث المال، فالفریضة من ستة، زد علیها ثلاثة أسهم مثل نصيب الأخت، واضرب التسعة الحاصلة في ثلاثة، مقام الثلث تصیح من سبعة وعشرين، وأكمل العمل بأن تزيد علی مقام الثلث بسطة، وتضرب الأربعة الحاصلة في الثلاثة المزيدة، يحصل نصيب الأخت اثنا عشر، اطرح منه ثلث المال تسعة [تحصل^[1]] الوصية، لزيد ثلاثة، وللشقيقة اثنا عشر، وللأم ثمانية، وللعم أربعة^[1].

[1] ما بين المعقوفين في ب [تفضل]

[1] حل هذه المسألة :-

أ) بيان الفروض والسهام

| الأصل | عم | أم | أخت شقيقة | الورثة الفروض السهم ⁴ |
|-------|----|---------------|---------------|--|
| 6 | ع | $\frac{1}{3}$ | $\frac{1}{2}$ | |
| 6 | 1 | 2 | 3 | |
| | | | | $9 = 3 + 6$ |
| | | | | $27 = 3 \times 9$ |
| | | | | $4 = 3 + 1$ |
| | | | | $12 = 3 \times 4$ النصيب المشبه به |
| | | | | $3 = 9 - 12$ الوصية |

ب) حلها مع الوصية

| الأصل | (زيد) | عم | أم | أخت | الورثة الفروض السهم |
|-------|-------|----|---------------|---------------|---------------------------|
| 27 | 3 | ع | $\frac{1}{3}$ | $\frac{1}{2}$ | |
| 27 | 3 | 4 | 8 | 12 | |

أو تعمل بما تحت الكسر، فتطرح من التسعة ربعها سهمين وربعاً يفضل ستة وثلاثة أرباع،

[فالسنة⁽¹⁾] للورثة، وثلاثة الأرباع الزائدة هي الوصية، أبسط الكل أربعاً تصح كما تقدم⁽¹⁾.

[1] ما بين المعقولتين في ب [الوصية] .

[1] حلها بما تحت الكسر

| الورثة (أ) | أخت شقيقه | أم | عم | الأصل |
|------------|---------------|---------------|----|-------|
| الفروض | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{3}$ | ع | 6 |
| السهم | 3 | 2 | 1 | 6 |

$$9 = 3 + 6$$

$$6 \frac{3}{4} = 2 \frac{1}{4} - 9$$

ب) حلها مع الوصية :

| الورثة | أخت شقيقة | أم | عم | (زيد) | الأصل |
|--------|---------------|---------------|--------------|------------------------|--------------------------|
| الفروض | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{3}$ | ع | $\frac{3}{4}$ | $6 \frac{3}{4}$ |
| السهم | 4×3 | 4×2 | 4×1 | $4 \times \frac{3}{4}$ | $4 \times 6 \frac{3}{4}$ |
| | 12 | 8 | 4 | 3 | 27 |

وتو أوصى له والمسألة بحالها بنصيب الأم من الستة سهمان، تزيدا على الفريضة، تبلغ ثمانية،
تضربها في مقام الثلث يحصل أربعة وعشرون، كما ذكرناه، ثم تزيد بسط الثلث على مقامه،
وتضرب الأربعة [الحاصلة]¹¹ في السهمين المزيدين¹²، يحصل النصيب ثمانية، والثلث أيضاً
ثمانية، يستنتى من النصيب ثمانية الأثمانية لم يبق شيء .¹³

[أ] ما بين المعقوفين سقط من ب

[ب] ما بين المعقوفين في ب [على مقامه] .

[1] حل هذه المسألة :-

(أ) بيان الفروض والسهام

| الأصل | عم | أم | أخت شقيقة | الورثة |
|-------|----|---------------|---------------|--------|
| 6 | ع | $\frac{1}{3}$ | $\frac{1}{2}$ | الفروض |
| 6 | 1 | 2 | 3 | السهام |

$$8 = 2 + 6$$

$$24 = 3 \times 8$$

$$4 = 3 + 1$$

$$8 = 2 \times 4 \text{ النصيب المشبه به}$$

$$0 = 8 - 8 \text{ الوصية}$$

(ب) حلها مع الوصية

| الأصل | (زيد) | عم | أم | أخت شقيقة | الورثة |
|-------|--------|----|---------------|---------------|--------|
| 24 | ٢ | ع | $\frac{1}{3}$ | $\frac{1}{2}$ | الفروض |
| 24 | لا شيء | 4 | 8 | 12 | السهام |

[1] الاستثناء هو صرف العامل عن تناول الممنثنى ، ويقال حلف يمينا ليس فيها ثنيه اي لا استثناء فيها . وهو عبارة عن لفظ متصل بجملته لا يستقل بنفسه دال بحرف إلا لو اخواتها وهي عدا وحاشا وموى وما جرى مجراها على ان مدلوله غير مراد مما اتصل به ليس بشرط ولا صفة ولا غاية . ويشترط لصحته ان يكون متصلا بالممنثنى منه وان لا يكون مستفرقا . (1)

(1) الرافعي ، احمد بن محمد ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 106/1 . ترتيب القاموس المحيط 42411 ، الأمدي ، علي بن محمد ، الإحكام في أصول الأحكام 30814 تحقيق د.سيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت طبعة اولى سنة 1404 هـ . الخزالي ، محمد بن محمد بن محمد ، المستصلى من علم الأصول 17912 ، تحقيق د.محمد سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة . البدخشى ، محمد بن الحسن ، شرح البدخشى (منهاج العقول) ومعه شرح الأسنوي نهاية السؤل لجمال الدين الأسنوي وكلاهما شرح منهاج الوصول في علم الأصول للقاضي البيضاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت طبعة اولى سنة 1405 هـ .

وَبِمَا تَحْتَ الْكَسْرِ، اسْقَطْ مِنَ الثَّمَانِيَةِ رُبْعَهَا، [تفضل⁽¹⁾] سِتَّةً، هِيَ الْفَرِيضَةُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ،

فَالنَّصِيبُ سَهْمَانِ، وَرُبْعُ الْمَالِ سَهْمَانِ، فَالاسْتِثْنَاءُ مُسْتَعْرَقٌ فَلَا وَصِيَّةَ لِزَيْدٍ .

[1] مَا بَيْنَ الْمَعْرُوفَتَيْنِ فِي ب [تفضل]

حلها بما تحت الكسر

(أ) بيان الفروض والسهام

| الورثة | أخت شقيقة | أم | عم | الأصل |
|--------|---------------|---------------|----|-------|
| الفروض | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{3}$ | ع | الأصل |
| السهام | 3 | 2 | 1 | 6 |

$$8 - 2 + 6$$

$$6 - 2 - 8$$

حلها مع الوصية

| الورثة | أخت شقيقة | أم | عم | (زيد) | الأصل |
|--------|---------------|---------------|----|--------|-------|
| الفروض | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{3}$ | ع | ٢ | 6 |
| | 3 | 2 | 1 | لا شيء | 6 |

فَتَبَطَّلُ الْوَصِيَّةَ [أيضاً^ب]، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي مَجْلِي^ا فِي ذَخَائِرِهِ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ^ب فِي

نَهَائِهِ،

[ب] ما بين المعقوفين سقط من ب

[1] هو مجلي بن جميع بن نجا القرشي المخزومي القاضي ابو المعالي الارسولي المصري الشافعي، قال عنه الشيخ الحافظ زكي الدين عبد العظيم له تفقه من غير شيخ، وكان يشتغل بنسخ الكتب وكان سريعاً في ذلك، وكان جيد الحفظ حسن التعليق، تولى القضاء بمصر، وتوفي بها سنة 550 هـ، ودفن بالقرافة، من آثاره أدب القضاء، الذخائر في فروع الفقه الشافعي، وهو كتاب مبسوط جمع من المذهب شيئاً كثيراً وفيه نقل غريب وربما لا يوجد في غيره وهو من الكتب المفيدة المرغوب فيها. (1)

[2] هو ابو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي المعروف بامام الحرمين ولد سنة 419 هـ، أحد الائمة الاعلام، تفقه على المذهب الشافعي، وجلس للتدريس وهو دون العشرين، توفي رحمه الله تعالى سنة 478 هـ، من مؤلفاته "البرهان في الاصول" و "نهاية الطلب في الفقه". (2)

- (1) السبكي، تاج الدين تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى 303-300/4، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة ثانية.
- كشاف الظنون 822/1، هدية العارفين 504/6، وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان 154/4، دار الثقافة، بيروت.
- (2) ابن كثير، ابو الفداء اسماعيل، البداية والنهاية 602/12، اعتنى بها ووثقها عبد الرحمن اللانقي، ومحمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت، طبعة خامسة 1999م.
- اليافعي، ابو محمد عبد الله بن اسعد بن علي بن سليمان، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان 99-94/3، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997م.
- ابن الجوزي، ابو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الامم والملوك 347-344/16، دراسة وتحقيق، محمد عطاء، مصطفى عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1992م.
- الاسنوي، عبد الرحيم، طبقات الشافعية 198-197/1، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1987م.

وَالْغَزَالِيُّ^[1] فِي بَسِيطِهِ حُكْمًا وَتَعْلِيلًا. وَالْخُبْرِيُّ^[2] فِي مُخْتَصَرِهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^[3] فِي

زِيَادَاتِهِ، وَأَبُو اللَّيْثِ السَّمْرَقَنْدِيُّ^[4] فِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ .

[1] هو أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد الطوسي الشافعي، حجة الاسلام، فيلسوف متصوف، ولد سنة 450هـ، طلب العلم في سن مبكرة، فترقى فيه حتى علا شأنه وذاع صيته، توفي رحمه الله سنة 505 هـ من مصنفاته " احياء علوم الدين" في التصوف و " المستصفى" في اصول الفقه. (1)

[2] هو أبو حكيم، عبد الله بن ابراهيم الخبري الشافعي، نسبة الى خبر وهي ناحية من نواحي شيراز، برع في الفرائض والحساب، كان يكتب في مصحف فوضع القلم من يده واستند وقال " والله ان هذا موت هنئ طيب ومات، توفي - رحمه الله تعالى- ببغداد سنة 476 هـ، من مصنفاته شرح ديوان الحماسة، والتلخيص في الفرائض والحساب. (2)

[3] سبق ترجمته صفحة 58

[4] هو ابو الليث نصر الله بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب الحنفي السمرقندي الملقب بامام الهدى، فقيه، مفسر، محدث، حافظ، صوفي، من تصانيفه الكثيرة النوازل في فروع الفقه الحنفي، تفسير القرآن، تنبيه الخافلين، شرح الجامع الصغير للشيباني، توفي - رحمه الله تعالى- سنة 373 هـ. (3)

(1) ابن الصلاح، ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، طبقات الفقهاء الشافعية 249/1، تحقيق وتعليق محيي الدين نجيب، دار البشائر الاسلامية، بيروت، طبعة اولى 1992م.

الذهبي، شمس الدين، ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان، سير اعلام النبلاء 322/19-346، تحقيق مجموعة من العلماء باشراف شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة 1994م، هدية العارفين 80/6، معجم المؤلفين 226/11.

الذهبي شمس الدين محمد بن احمد، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، حوادث ووفيات 501-510هـ، تحقيق د. عمر عبد السلام تنوي، دار الكتاب العربي بيروت، طبعة اولى 1415هـ.

(2) الاعلام 187/4، معجم المؤلفين 17/6-18، هدية العارفين 452/5، النجوم الزاهرة 157/5، طبقات الشافعية 226-225/1.

(3) معجم المؤلفين 91\13، هدية العارفين 490\6، الاعلام 348\8.

وَعِبَارَةٌ مَجَلِيٌّ فِي الذَّخَائِرِ: وَإِنْ كَانَ الْوَرَثَةُ ابْنَيْنِ، وَأَوْصَى لِإِنْسَانٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا، إِلَّا

نِصْفَ الْمَالِ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ، لَأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مُسْتَعْرَقٌ، ثُمَّ بَيَّنَّ كَوْنَهُ مُسْتَعْرَقًا، وَمِثْلُهُ عِبَارَةٌ

الغزالي في بسطه .

.....

وهو ظاهر، لأنك تزيد على سهمي الابنين واحداً، وتسقط من الثلاثة الحاصلة ثلثها، فلا يبقى للوصية شيء، أو تضرب الثلاثة في مقام النصف تصيح من ستة، ثم تزيد بسط النصف على مقامه، يحصل النصيب ثلاثة، أسقط منه نصف المال ثلاثة، فله ثلاثة إلا ثلاثة، والثلاثة تستغرق الثلاثة (1).

الثلاثة (1)

.....

[1] حل هذه المسألة

| الأصل | ابنان | الفروض | السهم |
|------------------------|---------|--------|--------|
| 2 | ع | 1, 1 | |
| $3 = 1 + 2$ | | | |
| $2 = 1 - 3$ | | | |
| (ب) حلها مع الوصية | | | |
| الأصل | موصى له | ابنان | الفروض |
| 2 | لا شيء | ع | 1, 1 |
| 2 | | | |
| (أ) الورثة | | | |
| الأصل | ابنان | الفروض | السهم |
| 2 | ع | | |
| 2 | 1, 1 | | |
| $3 = 1 + 2$ | | | |
| $6 = 2 \times 3$ | | | |
| 3 - 1 + 2 مقدار النصيب | | | |
| 0 - 3 - 3 الوصية | | | |
| (ب) حلها مع الوصية | | | |
| الأصل | موصى له | ابنان | الفروض |
| 6 | لا شيء | ع | 3, 3 |

وَعِبَارَةُ الْإِمَامِ^[1] فِي النِّهَايَةِ وَلَوْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ، وَأَوْصَى لِإِنْسَانٍ بِنَصِيبٍ أَحَدِهِمَا، إِلَّا نِصْفَ جَمِيعِ الْمَالِ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ، وَامْتِحَانُ بَطْلَانِهَا: أَنَا نَقُولُ فَذَكَرَ^[2] طَرِيقَ الْعَمَلِ بِالْجَبْرِ وَالْمَقَابَلَةِ^[2] عَمَلًا طَوِيلًا، إِلَى أَنْ قَالَ: فَيَصِيرُ النَّصِيبُ ثَلَاثَةً، وَالْمَالُ سِتَّةً، فَيُعْطَى مِنَ السِتَّةِ ثَلَاثَةً، وَيَسْتَرِدُّ نِصْفَ الْمَالِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ فَلَا يَبْقَى شَيْءٌ، فَتَبْطُلُ. انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ وَأَمْ يَنْقَلُوا فِيهَا خِلَافًا .

[1] ما بين المعقوفين في ب [الامام]

[1] هو الامام الجويني.

[2] هو علم بقانون يعرف منه كثير من المجهولات الهندية من معلوماتها المخصوصة بوجه مخصوص ، والجبر هو الزيادة لشي كل ناقص حتى لا ينقص والمقابلة طرح كل نوع من نظيره حتى لا يكون في الجهتين نوعان متجانسين (1)

(1) الكاشي ، جمشيد غياث الدين ، مفتاح الحساب ص189 ، تحقيق وشرح الاستاذ احمد سعيد النمرdash والنكتور محمد حمدي الشيخ ، دار الكتاب العربي القاهرة . ابن بدر ، ابي عبد الله محمد بن عمر ، كتاب اختصار الجبر والمقابلة ص18 وقف على ضبطه يوسف شابخاس بارس المجريطي ، مطبعة الأبرقة طبعة سنة 1916 م.

وَذَكَرَهَا الْخُبْرِيُّ^[1]، فِيمَا إِذَا تَرَكَ أَرْبَعَةَ بَنِينَ، وَأَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ، إِلَّا سُبْعِي مَا يَبْقَى
مِنَ الْمَالِ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ .

قَالَ فَطَرِيقُ الْبَابِ: أَنْ تَأْخُذَ مَقَامَ مَا فَوْقَ الْكَسْرِ وَتَزِيدَ عَلَيْهِ بَسْطَهُ، يَحْصُلُ النِّصِيبُ، وَتَأْخُذُ سَهْمًا
مِثْلَ نَصِيبِ الْإِبْنِ لِأَجْلِ الْمِثْلِ، وَتَزِيدُ عَلَيْهِ مَا فَوْقَ الْكَسْرِ الْمُسْتَثْنَى، وَالْحَاصِلُ عَلَى عَدَدِ الْبَنِينَ
وَأَبْسَطُ الْكُلِّ يَحْصُلُ التَّصْحِيحُ. فَبِذَا الْمِثَالِ فَوْقَ [السُّبْعِينَ^[1]] خُمْسَانِ، زِدْ بَسْطَهُمَا عَلَى
مَقَامَيْهِمَا يَحْصُلُ النِّصِيبُ سَبْعَةً، وَزِدْ عَلَى سَهْمِ أَحَدِ الْبَنِينَ مِثْلَ خُمُسِيهِ، وَالْحَاصِلُ وَهُوَ سَهْمٌ
وَخُمْسَانِ عَلَى أَرْبَعَةِ الْبَنِينَ يَحْصُلُ خُمُسَةً وَخُمْسَانِ، ابْسِطْهُ أَخْمَاسًا يَحْصُلُ الْمَالُ سَبْعَةً
وَعِشْرُونَ، قَالَ الْخُبْرِيُّ: فَاسْتَحَالَتِ الْوَصِيَّةُ [لِأَنَّ^[1]] خُمُسِي مَا يَبْقَى بَعْدَ النِّصِيبِ أَكْثَرُ مِنْهُ
انْتَهَى.

[1] ما بين المعقولتين في ب [التسعين]

[ب] ما بين المعقولتين في ب [الأه]

[1] سبق ترجمته صفحة 86

لأن النصيب سبعة وخمسة، الباقي بعده ثمانية أكثر من النصيب.¹¹¹ وقد وقع السؤال عن الاستثناء

المستغرق [من الوصية¹¹²] في مثل هذه [الصورة¹¹³] أهو صحيح أم باطل؟ فذكرت أنه صحيح

فتبطل الوصية .

[أ] في ب [الوصية]

[ب] سقط من ب

[1] الحل

| | | |
|---------------|-----------------------------------|--------|
| الأصل | 4 بنين | الورثة |
| 4 | ع | الفروض |
| 4 | 1، 1، 1، 1 | المسهم |
| $\frac{2}{5}$ | فروق السبعين خمسان | |
| | $7 = 5 + 2$ النصيب | |
| | $1\frac{2}{5} = \frac{2}{5} + 1$ | |
| | $5\frac{2}{5} = 4 + 1\frac{2}{5}$ | |
| | $27 = 5 \times 5\frac{2}{5}$ | |

فلستحالت الوصية لأن النصيب (7) فيبقى (20) خمسيها (8) أكثر من النصيب .

فَتَوَقَّفَ فِيهَا بَعْضُ عُلَمَاءِ عَصْرِنَا، وَأَفْتَى فِيهَا أَكْثَرُ مَفْتِي الْعَصْرِ¹¹، عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ،
 بِالِاسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَعْرَقِ مِنَ الْوَصِيَّةِ بَاطِلٍ، وَالْوَصِيَّةِ صَحِيحَةٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، وَنُسِبْتُ أَنَا فِيهَا إِلَى
 مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ¹²، وَوَقَعَ بَيْنِي وَبَيْنَ جَمَاعَاتٍ مِنْهُمْ مُنَازَعَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَمُنَاطَرَاتٌ، وَاحْتَجَّ كُلُّ مَنْ
 بِحُجْجٍ وَطَالَ الْكَلَامُ فِيهَا مُدَّةً مَدِيدَةً، نَحْوَ ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ يَزِيدُ، وَكُلُّ مَنْ مُصِمِّمٌ عَلَى قَوْلِهِ مُتَمَسِكٌ
 بِحُجْجِهِ، وَكُنْتُ أَقُولُهُ نَحْتًا فَلَمَّا ظَهَرَتْ النُّقُولُ بِمَا أَقُولُ، رَجَعُوا إِلَى الْمَنْقُولِ .

فَحَكَيْتُ مُنَاطَرَةً مِنَ الْمُنَاطَرَاتِ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِقَوْلِي، فَإِنْ قُلْتَ يَشْكُلُ عَلَيَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ، مِنْ
 كَوْنِ الْاسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَعْرَقِ فِي الْوَصِيَّةِ صَحِيحًا، فَتَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ مَا نَقَلَهُ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ
 وَالْأَصُولِيِّينَ وَالنُّحَاةَ، مِنْ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ الْمُسْتَعْرَقَ بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ فَلَا أَثَرَ لَهُ، لِأَنَّهُ لَغْوٌ .

[أ] في ب [من المصريين والشاميين]

[1] الإجماع هو: عبارة عن اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور. (1)

(1) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم أصول الفقه 20/4، دراسة وتحقيق الدكتور
 طه جابر ليأض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ثانية 1992م.

الإصفيهاني، أبو عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي، الكاشف عن المحصول في علم الأصول 347/5، تحقيق
 وتعليق ودراسة الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض، قدم له الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن مندور،
 دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1998م.

القرافي، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري، نفايس الأصول في شرح
 المحصول 2658/6، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، فرقة الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو سنينة، المكتبة
 العصرية، صيدا، بيروت، طبعة ثالثة 1999م.

[1] هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التميمي البكري الطبرستاني الرازي ، فخر الدين المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي، ولد بالري سنة 543هـ، وتوفي - رحمه الله تعالى - سنة 606هـ، له من التصانيف الايات البيئات، ابطال القياس، شرح الوجيز للغزالي. وقد نقله في كتابه المحصول في علم الاصول. (1)

[2] هو علي بن محمد بن سالم التغلبي، ابو الحسن سيف الدين الأمدي الفقيه الاصولي وأصله من ديار بكر، ولد فيها سنة 55هـ، وكان في اول اشتغاله بالعلم حنبلي المذهب، وانحدر الى بغداد وبقي على ذلك مدة ثم انتقل الى مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه، وانتقل الى الشام واشتغل بفنون المعقول وحفظ منه الكثير، ولم يكن في زمانه احفظ منه لهذه العلوم، ثم انتقل الى مصر وتولى الاعادة بالمدرسة المجاورة لضريح الامام الشافعي، من تصانيفه ابرار الافكار في علم الكلام، ومنتهى السؤل في علم الاصول وفي آخر حياته انتقل الى دمشق ودرس بالمدرسة العزيزية واقام بها زمانا ثم توفي - رحمه الله تعالى - في رابع صفر يوم الثلاثاء سنة 631هـ، ودفن بسفح جبل قلسيون. وقد نقله في كتابه الأحكام في أصول الاحكام. (2)

[3] هو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس الكردي الاسناني ثم المصري، (جمال الدين) ابو عمرو المالكي المعروف بابن الحاجب، فقيه، مقريء، اصولي، نحوي، صرفي، عروضي، ولد بأسنا سنة 570هـ، من بلاد صعيد مصر، ودرس بدمشق، ورحل الى الكرك، وتوفي بالاسكندرية في شوال سنة 646هـ، من تصانيفه الايضاح شرح المفصل للزمخشري، الكافية في النحو، وقد نقله في كتابه منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل. (3)

- (1) معجم المؤلفين 7911 ، هدية العارفين 10816 ، المحصول في علم الاصول 3713.
(2) ابن العماد ، ابو الفالح عبد الحي ، شذرات الذهب في اخبار من ذهب 14615 ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، الاعلام 15315 وفيات الأعيان 29313 .
الاحكام في اصول الاحكام 31812.
(3) معجم المؤلفين 26516 ، الاعلام 37414 ، هدية العارفين 65415 ، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص 125 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة أولى 1405 هـ .

وَجَمَاعَةً^[1] فِي نَقْلِ الإِجْمَاعِ، عَلَى أَنْ الِاسْتِثْنَاءَ الْمُسْتَعْرَقَ بَاطِلٌ، وَقَالُوا كُلُّهُمْ -أَيُّ كُلِّ الْفُقَهَاءِ -

لَوْ قَالَ الْمُقَرُّ لِإِنْسَانٍ لَهُ عَلَى عَشْرَةِ إِلا عَشْرَةَ، أَوْ قَالَ الزَّوْجُ لِزَوْجَتِهِ، هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلا ثَلَاثًا،

لَزِمَهُ -أَيُّ [لَزِمَ^[1]] الْمُقَرُّ- الْعَشْرَةَ وَوَقَعَ عَلَيْهِ -أَيُّ عَلَى الزَّوْجِ- الطَّلَاقُ^[2] الثَّلَاثَ، لِاسْتِعْرَاقِ

الِاسْتِثْنَاءِ فِيهِمَا، وَهَذَا يَقْتَضِي صِحَّةَ الْوَصِيَّةِ بِالنَّصِيبِ، أَوْ بِمِثْلِ النَّصِيبِ وَبُطْلَانِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَلَا

سِيَمًا وَقَدْ قَالَ الرَّافِعِيُّ^[3]

[1] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب .

[1] مِنْهُمُ السَّبْكَى وَالْجَوْنِيُّ وَالْبَدْخَشِيُّ وَغَيْرُهُمْ (1) .

[2] الطَّلَاقُ هُوَ حُلُّ عَقْدِ النِّكَاحِ بِنَفْظِ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ أَوْ هُوَ رُفْعُ الْقَيْدِ الثَّابِتِ شُرْعًا بِالنِّكَاحِ (2) .

[3] هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقُرُونِيُّ، وَلِدَ سَنَةَ 557هـ، فُقَيْهِ، مِنْ كِبَارِ الشَّافِعِيَّةِ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ مَعْرِفَةُ الْمَذْهَبِ وَنِقَائِغِهِ، كَانَ لَهُ مَجْلِسٌ لِلتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، تُوُفِيَ سَنَةَ 623هـ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ، التَّدْوِينُ فِي ذِكْرِ أَخْبَارِ قُرُونٍ، وَفَتْحُ الْعَزِيزِ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ فِي الْفِقْهِ. وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ فَتْحُ الْمَرْزُوقِ (3) .

(1) السَّبْكَى ، عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي ، الْإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ عَلَى مَنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ لِلْبَيْضَاوِيِّ 12/144 ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ ، بَيْرُوتَ ، طَبْعَةٌ أُولَى سَنَةِ 1404هـ . الْجَوْنِيُّ ، عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، الْبَرْهَانَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ 396/1 ، تَحْقِيقُ د. عَبْدِ الْعَظِيمِ الدِّيْبِ ، دَارُ الْإِتِّصَارِ ، الْقَاهِرَةَ ، طَبْعَةٌ ثَانِيَّةٌ سَنَةَ 1400هـ . شَرْحُ الْبَدْخَشِيِّ 132/2 .

(2) ابْنُ نَجِيمٍ ، زَيْنُ الدِّينِ ابْنُ نَجِيمِ الْحَنْفِيِّ ، الْبَحْرُ الرَّائِقُ شَرْحُ كَنْزِ الرَّفَائِقِ 4/45 ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ ، بَيْرُوتَ ، طَبْعَةٌ ثَانِيَّةٌ ، كَمَج . مَفْهُومُ الْمَحْتَجِّ 279/3 .

(3) هُدْيَةُ الْعَارِفِينَ 306/5 ، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ 3/6 ، الْأَعْلَامُ 179/4 ، فَتْحُ الْعَزِيزِ شَرْحُ الْوَجِيزِ 343/5 ، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ 281/1-282 .

وَالنَّوَوِيُّ^[1] وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَيْمَةِ: أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ جَائِزٌ فِي الْأَقْرَارِ^[2]، وَالطَّلَاقِ وَغَيْرِهِمَا، بِشَرَطِ أَنْ
يَكُونَ مُتَّصِلًا، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَعْرِقًا^[3]، فَشَرَطُوا فِي جَوَازِهِ عَدَمَ اسْتِعْرَاقِهِ فِي الْأَقْرَارِ،
وَالطَّلَاقِ، وَغَيْرِهِمَا، فَيَشْمَلُ الْوَصِيَّةَ .

[1] هو محيي الدين ابو زكريا، يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن جمعه بن حزام النووي الدمشقي الفقيه الشافعي، ولد سنة 631هـ، في (نوى) وهي بلدة بينها وبين دمشق مسافة يومين، وهو علامة بالفقه والحديث وكان فقيهاً وحافظاً، ملازماً للاشتغال بالعلم حتى فاق الاقران توفي - رحمه الله تعالى- في بلدة سنة 676هـ، من مصنفاته روضة الطالبين، ورياض الصالحين والارشاد في اصول الحديث، وقد ذكر ذلك في كتابه روضة الطالبين (1).

[2] الاقرار هو اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه. (2)

[3] وقد ذكروا ذلك في كتاب العزيز شرح الوجيز للرافعي وروضة الطالبين للنووي. (3)

(1) الاعلام 1849 ، هدية العارفين 5246 ، معجم المؤلفين 202\13 ، روضة الطالبين 534 .

(2) السرخسي، شمس الدين السرخسي، المبسوط 184\17، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى سنة 1414هـ .

(3) العزيز شرح الوجيز 343\5، روضة الطالبين 534.

وَهَذَا الْقَدْرُ كَأَنَّ فِي اعْتِمَادِ صِحَّةِ الْفُتْيَا بِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ وَبُطْلَانِ الْاسْتِثْنَاءِ ، بَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِي

ذَلِكَ، هَذَا مَا احْتَجَّوْا بِهِ مِنَ النُّقْلِ، وَالْقِيَاسِ^[1]، وَدَعَاؤِ الْإِجْمَاعِ .

قُلْتُ لَا إِشْكَالَ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ، وَلَا [يَكْفِي^[1]] هَذَا فِي اعْتِمَادِ الْفُتْيَا بِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ، لِأَنَّ مَا نُقِلَ مِنْ

الْإِجْمَاعِ عَلَيَّ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ الْمُسْتَعْرَقَ بَاطِلٌ، غَيْرُ مُسَلَّمٍ فِيهِ، بَلْ فِيهِ خِلَافٌ لَمْ يَظْفَرْ بِهِ مَنْ نَقَلَ

الْإِجْمَاعَ. فَقَدْ [حَكَى^[ب]] الْقِرَافِي^[2] عَنْ ابْنِ طَلْحَةَ^[3]، قَوْلَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِطْلَاقِ .

[أ] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَيْنِ غَيْرِ وَاضِحٍ لِي ب .

[ب] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَيْنِ غَيْرِ وَاضِحٍ لِي ب .

[1] القياس هو: حمل معلوم على معلوم، في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر يجمع بينهما، من اثبات حكم، أو صفة، أو نفيهما. (1)

[2] هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي، نسبة إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) والقرافة (المحلة المجاورة لقبور الإمام الشافعي بالقاهرة، وهو مصري المولد والنشأة والوفاء، وهو فقيه، وأصولي، ومفسر من علماء المالكية، ولد بمصر سنة 626هـ، وتوفي في آخر يوم من جمادى الآخرة بدير الطين بالقرب من مصر القديمة، ودفن بالقرافة سنة 684 هـ، من مصنفاته " انوار البروق في أنواع الفروع " في أصول الفقه، . والنخيرة في فقه المالكية، وقد ذكر ذلك في كتابه النخيرة. (2)

[3] هو عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري (أبو بكر) ، نحوي، أصولي، فقيه، مفسر، أصله من بابر، ونزل أشبيلية، ورحل إلى مكة وتوفي بعد سنة 515هـ، من تصانيفه المنخل، شرح رسالة ابن أبي زييد القيرواني، كتاب الرد على ابن حزم. (3)

(1) السبرهان في أصول الفقه 745/2، المحصول في علم الأصول 5/5، الكاشف عن المحصول 131/6، نفائس الأصول 319/7.

(2) الجابى، بسام عبد الوهاب الجاب، معجم الاعلام معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ص31، الجفان والجابى للطباعة والنشر، طبعة اولى 1407هـ، الاعلام 90١ ، معجم المؤلفين 158١١، النخيرة 295١9 .

(3) معجم المؤلفين 65١6 .

وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ^[1]، عَنِ الْقَرَاءِ^[2]، جَوَازَ الْاِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَعْرِقِ، وَمِثْلَهُ بِلَهُ -أَيَ بِقَوْلِهِ لَهُ- عَلِيُّ
أَلْفَ إِلَّا الْفَيْنِ،

[1] هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الاندلسي (ابن الدين) من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد بمطبخشارش من اعمال غرناطة في آخر شوال سنة 654هـ، واخذ القراءات عن ابي جعفر بن الطباع وسمع الحديث بالاندلس والقاهرة والحجاز من نحو اربعمائة وخمسين شيخاً، تولى تدريس التفسير بالنصورية، والاقراء بجامع الاكرم وتوفي بالقاهرة في صفر سنة 745هـ، ودفن في مقبرة الصوفية، من تصانيفه تحفة الاديب بما في القرآن من الغريب، وقد ذكره في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب. (1)

[2] هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الاسلمي المعروف بالقراء الديلمي (ابو زكريا) توفي سنة 207هـ. اديب، نحوي، مشارك في الفقه والطب وايام العرب وشعراها، ولد بالكوفة سنة 144هـ، وانتقل الى بغداد وصحب الكسائي، وادب ابني المأمون العباسي وصنف للمأمون كتاب الحدود في النحو واجتمع لاملائه خلق كثير، منهم شانون قاضياً وتوفي في طريق مكة، من آثاره المصادر في القرآن، آلة الكتاب. وقد ذكره في كتابه معاني القرآن (2).

(1) ابن الاوسي، نعمان خير الدين، جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص26، دار الكتب العلمية، بيروت. كحالة، عمر رضا، معجم مصنفى الكتب العربية في التاريخ والتراجم والجغرافيا والرحلات ص604، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة أولى سنة 1406هـ. الأعلام 2618. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان 13 1497، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة أولى سنة 1418هـ.

(2) الزبيدي، محمد بن عبد الله، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم 460\2، تحقيق د. عبد الله بن سلمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، طبعة أولى سنة 1410هـ. معجم المؤلفين 198\13. كشف الظنون 1461\2. القراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن للقراء 28\2 و 287، عالم الكتب، بيروت، طبعة ثانية 1980م.

هَذَا حَكَاهُ شَيْخُنَا جَلالُ الدِّينِ المَحَلِّي ^[1] - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فِي شَرْحِ جَمْعِ الجَوامِعِ، وَرَوَيْنَاهُ

عَنْهُ ^[2]، وَحَكَاهُ غَيْرُهُ، أَيْضاً [فَانْتَقَضَ] ^[ب] دَعْوَى الإِجماعِ، وَدَعْوَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَيَّ أَنَّهُ باطِلٌ فِي

الِاِخْتِلافِ، وَالطَّلَاقِ بِبَيِّناتِ الخِلافِ.

[أ] ما بين المعقوفتين في ب [إسماعاً]

[ب] ما بين المعقوفتين غير واضح في ب

[1] هو محمد بن احمد بن محمد بن ابراهيم بن احمد بن هاشم المحلي المصري الشافعي (جلال الدين)، مفسر، فقيه، متكلم، اصولي، نحوي، منطقي، ولد بالقاهرة ونشأ بها سنة 791هـ، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 864هـ، من تصانيفه مختصر التتبيه للشرازي في فروع الفقه الشافعي، شرح جمع الجوامع للسبكي في اصول الفقه، تفسير القرآن بالاشتراك مع جلال الدين السيوطي. وقد ذكره في كتابه جمع الجوامع. (1)

(1) الأعلام 230١6 . معجم المؤلفين 311١8 . معجم الاعلام ص 670 . العطار ، حسن العطار ، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي وبهامشه تقرير للشريني وباسفل الهامش تقارير محمد بن علي بن حسين المالكي 47٨2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

وَلَنَا قَوْلٌ مَشْهُورٌ، عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ مَحْكِيٌّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَغَيْرِهِ^[أ]، أَيْضًا أَنْ
الاسْتِثْنَاءَ الْمُسْتَعْرِقَ بَاطِلٌ فِي الْعَدَدِ الصَّرِيحِ، جَائِزٌ فِي غَيْرِهِ [وَمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ الْعَدَدِ
الصَّرِيحِ فَانْتَقَى الْإِجْمَاعُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ قَطْعًا، وَسَيَأْتِي آخِرُ الْفَصْلِ مَزِيدُ بَيَانٍ لِذَلِكَ أَيْضًا^[ب]، وَلَا نَ
مَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا - [مِنْ أَسْتِرَاطٍ عَدَمِ الْاسْتِعْرَاقِ فِي الْأَقْرَارِ وَالطَّلَاقِ
وَغَيْرِهِمَا^[ج]] - كَلَامٌ عَامٌّ يُخَصِّصُهُ مَا فِي الذَّخَائِرِ، وَالنِّهَايَةِ، وَالْبَسِيطِ، وَالْخُبْرِيِّ، وَتَنْظِيرُهُ هَذَا فِي
الْفِقْهِ كَثِيرٌ، فَبَطُلَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِعُمُومِ مَا فِي الشَّرْحِ، وَالرُّوَضَةِ، وَغَيْرِهِمَا، وَاحْتَجَّوْا أَيْضًا بِالْقِيَاسِ
عَلَى الْأَقْرَارِ، وَالطَّلَاقِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْأَقْرَارِ وَالطَّلَاقِ، وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْعِتْقِ، وَغَيْرِهِ، وَبَيَّنَّ
الْوَصِيَّةَ، أَنَّ الطَّلَاقَ وَالْأَقْرَارَ [لِأَنَّ مَا^[د]] لَيْسَ لَهُ رَفْعُهُمَا وَيَلْزَمُ الْحُكْمُ فِيهِمَا عَقِبَ اللَّفْظِ، وَلَا
يَتَوَقَّفُ لَزُومُهُمَا عَلَى شَيْءٍ آخَرَ^[هـ]، فَإِذَا عَقَّبَ كُلًّا مِنْهُمَا^[أ] بِمَا يَرْفَعُهُ لَمْ يَقْبَلُ مِنْهُ وَيَكُونُ رَفْعُهُ
لُغْوًا كَالْعِتْقِ.

[أ] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقوفتين غير واضح في ب

[د] ما بين المعقوفتين في ب [وكذلك العتق]

[هـ] ما بين المعقوفتين في ب [ومن العتق]

[1] مثل الأحكام حيث جاء فيه (ولكن نحن إنما نمنع من استثناء الأكثر إذا كان عدد المستثنى والمستثنى منه
مصرحاً به كما إذا قال "له عليّ مائة إلا تسعة وتسعين درهماً" وأما إذا لم يكن العدد مصرحاً به كما إذا قال "خذ
ما لي الكيس من الدراهم سوى الزيوف فيها" فإنه يصح والدراهم الزيوف هي المرادودة لغش فيها. (1)

(1) الأحكام في أصول الأحكام 319/2-320، لسان العرب 71/2.

وَالْوَصِيَّةُ جَائِزَةٌ مِنْ قِبَلِ الْمُوصِي^[1]، وَمَنْ قَبِلَ الْمُوصَى لَهُ^[2] فَكُلٌّ مِنْهُمَا لَهُ رَفَعُهَا مَتَى شَاءَ ،
وَلَزُومٌ حُكْمُهَا مَتَرَاخٍ^[3] عَنْ لَفْظِهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَوْتِ الْمُوصِي وَقَبُولِ الْمُوصَى لَهُ بَعْدَ مَوْتِ
الْمُوصِي فَإِذَا عَقَّبَهَا الْمُوصِي بِمَا يَرْفَعُهَا بَطَلَتْ وَارْتَفَعَتْ^[4] فَيَكُونُ الِاسْتِثْنَاءُ الْمُسْتَعْرَقُ فِيهَا
بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ رَجَعْتُ عَنْ الْوَصِيَّةِ أَوْ أَبْطَلْتُهَا

[1] هو من يبذل الوصية وشرطه الحرية والعقل والبلوغ والملك التام لما أوصى به .(1)

[2] هو من وجهت إليه الوصية فردا كان أو جهة عامة شريطة ان لا تكون الوصية في معصية وان يتصور الملك للموصى له ولو في المستقبل .(2)

[3] وفي معنى المحتاج * والقبول على التراخي على الأصح * .(3)

[4] وفي الفتاوى النزائية انه اذا أوصى ثم اخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التبدير أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصي(4)

(1)(2) الماوردي ، علي بن محمد ، الحاوي الكبير في فقه الامام الشافعي وهو شرح مختصر المزني 188١8 ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة اولى سنة 1414 هـ . عقله ، محمد عقله ، نظام الأسرة في الاسلام 58١3 ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، طبعة ثانية سنة 1411 هـ .

(3) معنى المحتاج 10١١3 .

(4) الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الاعلام ، الفتاوى الهندية في مذهب الامام ابي حنيفة النعمان وبهامشه فتاوى قاضيخان والفتاوى البزارية 436١6 ، دار المعرفة ، بيروت ، طبعة ثالثة سنة 1393 هـ .

وَالْهَبَةُ ¹¹ كَالْوَصِيَّةِ. فَيَبْطُلُ اسْتِدْلَالُهُمْ بِالْقِيَاسِ أَيْضًا، بِهَذَا الْفَرْقِ الْوَاضِحِ، وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُ ابْنِ
الرِّفْعَةِ ¹² فِي كِفَايَتِهِ عَلَى التَّنْبِيهِ فِي تَعْلِيلِ بَطْلَانِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَعْرِقِ فِي الْإِقْرَارِ، وَعَلَيْهِ تَهَافُتُ
الْكَلَامُ وَخُرُوجُهُ عَنِ الْفَائِدَةِ، فَتَنْزَلُ قَوْلُهُ لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً مَنْزِلَةً قَوْلِهِ [لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ مَالَهُ
¹³] عَلَى شَيْءٍ، وَلِهَذَا أَلْزَمْنَا بِالْعَشْرَةِ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ الرِّفْعَةِ .

[1] ما بين المعقوفتين مقط من ب

[1] الهبة: هي تبرع من جائز التصرف الحي بما يمد هبة عرفاً، والفرق بين الهبة والوصية ان التملك في الوصية
مضاف الى ما بعد الموت، بينما هو في الهبة تملك في حال الحياة. (1).
[2] هو احمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم بن الرفعة الانصاري (نجم الدين) ابو العباس المصري المعروف
بابن الرفعة الشافعي، ولد بمصر سنة 645هـ، فقيه، تولى حاسبة مصر القديمة، توفي بالقاهرة في رجب سنة 710
هـ. له من التأليف الايضاح والبيان في المكال والميزان، كفاية النبيه في شرح التنبيه، والمطلب العالي في شرح
الوسيط للغزالي. (2).

(1) ابن مفلح، محمد بن مفلح، كتاب الفروع وولييه تصحيح الفروع لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي 638/2،
راجعه عبد الستار احمد فراج، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة رابعة 1405هـ.
الحجاوي، شرف الدين موسى بن احمد، الروض المربع لشرح زاد المستقنع مختصر المقنع في فقه الامام احمد بن
حنبل 270/2، المتن للحجاوي والشرح للبهوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة سابعة.
الفقه المنهجي 42/2، البدائع 489/10، الكافي 259/2.
(2) هدية العارفين 103\5 ، معجم المؤلفين 135\2 ، الاعلام 213\1 .

فَكَأَنَّهُ قَالَ فِي الْوَصِيَّةِ: أَوْصَيْتُ لَهُ بِكَذَّاءٍ، مَا أَوْصَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ، فَهُوَ رُجُوعٌ قَطْعًا، لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ عَقِبَ اللَّفْظِ مُتَّصِلٌ بِهِ، وَتَيْسَرُ [هُوَ^[أ]] كِبَاكَارِ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ زَمَنِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الْخِلَافُ [الْمُعَلَّلُ^[ب]] [بِاحْتِمَالِ نِسْيَانِهِ الْوَصِيَّةَ، لِأَنَّ هَذَا كَلَامٌ مُتَّصِلٌ لَا يَحْتَمِلُ النِّسْيَانَ^[ج]، وَيَعْضُدُ هَذَا الْبَحْثَ الَّذِي ذَكَرْتُهُ أَنِّي لَمْ [أَرِ^[د]] [أَحَدًا^[هـ]] تَعَرَّضَ فِي بَابِ الْوَصِيَّةِ لِاسْتِثْنَاءِ [كَوْنِ^[و]] [الاسْتِثْنَاءِ فِيهَا مُتَّصِلًا وَلَا [لِكَوْنِهِ^[ز]] غَيْرَ مُسْتَفْرَقٍ فِيمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِهِمِ الْمَبْمُوطَاتِ، وَالْمُخْتَصِرَاتِ، بَعْدَ التَّبَعِ الطَّوِيلِ مَعَ تَصْرِيحِهِمُ بِالشَّرْطَيْنِ فِي غَيْرِهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمِ الْاسْتِثْنَاءَ الْمُسْتَفْرَقُ بَاطِلٌ أَوْ لَعْوًا: أَنَّ جُمْلَةَ الْكَلَامِ لَا مَعْنَى [لَهُ^[ح]] لِتَدَاغِيهِ .

فَقَوْلُكَ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا الْقَوْمَ لَا مَعْنَى لَهُ، خَرَجَ عَنِ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَقَعُ الْحُكْمُ فِيهَا عَقِبَ اللَّفْظِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى [قَبُولِ^[ط]] غَيْرِهِ .

[أ] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقوفتين في ب [لاحتمال النسيان لان الكلام لا يحتمل النسيان لانه كلام متصل]

[د] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[هـ] ما بين المعقوفتين في ب مكرر

[و] ما بين المعقوفتين غير واضحة في ب

[ز] ما بين المعقوفتين غير واضحة في ب

[ح] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ط] ما بين المعقوفتين سقط من ب

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْاِسْتِثْنَاءُ الْمُسْتَعْرَقُ بِلَفْظِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِهِ صَحَّ، وَبَطَلَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهَذَا فِي كُلِّ بَابٍ . كَمَا إِذَا قَالَ لَهُ [عَلَى^[١]] عَشْرَةَ [دَنَائِيرَ^[٢]] إِلَّا عَشْرَةَ دَنَائِيرَ لَزِمَهُ الْعَشْرَةُ، أَوْ هِيَ طَوَالِقُ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا، أَوْ نِسَائِي [كُلَّهُنَّ^[٣]] طَوَالِقُ إِلَّا نِسَائِي [كُلَّهُنَّ^[٤]]، أَوْ نِسَائِي هُوَ لَاءِ طَوَالِقُ إِلَّا [نِسَائِي^[٥]] هُوَ لَاءِ، وَهُنَّ حَاضِرَاتٌ [مُطْلَقَنَ^[٦]] كُلَّهُنَّ ، أَوْ قَالَ: عَبِيدِي كُلَّهُمْ أَحْرَارٌ إِلَّا عَبِيدِي كُلَّهُمْ، أَوْ قَالَ عَبِيدِي هُوَ لَاءِ أَحْرَارٌ إِلَّا [عَبِيدِي^[٧]] هُوَ لَاءِ، وَهُمْ حَاضِرُونَ عَتَقُوا كُلَّهُمْ . وَلَوْ قَالَ: - وَلَهُ ابْنٌ وَاحِدٌ - وَصِيَّتُ لَهُ بِنَصِيبِ ابْنِي إِلَّا نَصِيبَ ابْنِي، أَوْ بِثُلُثِ مَالِي إِلَّا ثُلُثَ مَالِي، أَوْ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ إِلَّا أَلْفَ دِرْهَمٍ، بَطَلَ الْاِسْتِثْنَاءُ، وَصَحَّتِ الْوَصِيَّةُ [وَالْاِحْرَارُ^[٨]] وَالطَّلَاقُ [وَالْعِتْقُ^[٩]]، لِأَنَّهُ اسْتَثْنَى جَمِيعَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ بِلَفْظِهِ. وَلَوْ قَالَ: نِسَائِي كُلَّهُنَّ طَوَالِقُ إِلَّا زَيْنَبَ وَعَمْرَةَ وَسَلْمَى، أَوْ نِسَائِي كُلَّهُنَّ طَوَالِقُ إِلَّا هُوَ لَاءِ وَلَيْسَ إِلَهُ [إِمْرَأَةً غَيْرَهُنَّ، أَوْ هُنَّ حَاضِرَاتٌ^[١٠]]. لَمْ تُطَلَّقْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ.

[١] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ب] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ غَيْرِ وَاضِحَةٍ لِي ب

[ج] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[د] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ فِي ب [كُلَّهُمْ]

[هـ] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[و] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ فِي ب [مُطْلَقَهُنَّ]

[ز] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ح] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ فِي ب [كَالْاِحْرَارِ]

[ط] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ فِي ب [وَالْعِتَاقِ]

[ي] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ك] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

أَوْ قَالَ: عِبِيدِي [كُلُّهُمْ أَحْرَارٌ] ^[1] إِلَّا سَالِمًا وَغَانِمًا وَسَعِيدًا، وَلَيْسَ لَهُ عِبِيدٌ غَيْرُهُمْ، أَوْ عِبِيدِي كُلُّهُمْ أَحْرَارٌ إِلَّا هَؤُلَاءِ، وَهُمْ كُلُّهُمْ حُضُورٌ، لَمْ يُعْتَقَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ .

وَلَوْ تَرَكَ ابْنًا وَاحِدًا، وَأَوْصَى لِرَجُلٍ بِنِصْفِ مَالِهِ، إِلَّا مِثْلَ نَصِيبِ ابْنِهِ، أَوْ بَيَّتْ مَالَهُ إِلَّا الْفَرَسَ مِنْهُمْ [وَبَيَّتْ مَالَهُ الْفَرَسَ] ^[2]، أَوْ أَقْلُ صَحَّحَ الْاسْتِثْنَاءَ وَبَطَّلَتِ الْوَصِيَّةُ فِي الْكُلِّ، لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ بِغَيْرِ لَفْظِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ. ذَكَرَهُ [الزَيْلَعِيُّ] ^[3] فِي شَرْحِ الْكَنْزِ ^[4]، وَالشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ ^[2]، فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ^[3] .

[1] مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَتَيْنِ فِي ب [كُلُّهُنَّ أَحْرَارٌ]

[ب] مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ج] مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَتَيْنِ فِي ب [الرَّامِي فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ]

[1] هُوَ عَضَمَانُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَارِعِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ الزَّيْلَعِيُّ (أَخْرَجَ الدِّينَ) الْفَقِيهُ الْحَنْفِيُّ، نَحْوِيُّ، فَرَضِيُّ، قَدَّمَ الْقَاهِرَةَ وَتَوَلَّى بِهَا فِي رَمَضَانَ سَنَةَ 743 هـ، مِنْ تَصَانِيفِهِ تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ فِي شَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ، شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لِلشَّيْبَانِيِّ فِي الْفُرُوعِ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا فِي كِتَابِهِ تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ. (1)

[2] هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَابِرِيِّ الرَّومِيِّ الْحَنْفِيِّ (أَكْمَلُ الدِّينِ)، فَقِيهٌ، أَصُولِيُّ، مُتَكَلِّمٌ، مَفْسِّرٌ، نَحْوِيُّ، بِيَّانِي، وُلِدَ سَنَةَ 710 هـ، رَحَلَ إِلَى حَلَبٍ فَأَقَامَ بِهَا مَدَّةً، ثُمَّ قَدَّمَ الْقَاهِرَةَ، فَأَخَذَ عَنِ شَمْسِ الدِّينِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَتَوَلَّى بِمِصْرَ فِي سَنَةِ 786 هـ، مِنْ تَصَانِيفِهِ الْكَثِيرَةِ الْعِنَايَةُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ فِي فُرُوعِ الْفِقْهِ الْحَنْفِيِّ وَالسَّرَاجِيَّةُ فِي الْفَرَائِضِ، شَرْحُ الْفِقْهِ الْكَبِيرِ الْمُنْسُوبِ لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ الْعِنَايَةُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ. (2)

[3] سَبَقَ تَرْجَمْتَهُ صَفْحَةَ 58

(1) هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ 655١5، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ 263١6، الْأَعْلَامُ 373١4 .

تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ 245١2، وَبِهَامِشِهِ حَاشِيَةُ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ الشُّلْبِيِّ، الْمَطْبَعَةُ الْكُبْرَى الْأَمِيرِيَّةُ، مِصْرَ، طَبْعَةُ أُولَى سَنَةِ 1313 هـ .

(2) مَعْجَمُ الْأَعْلَامِ ص 782، هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ 171١6، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ 298١1 .

شَرْحُ الْعِنَايَةِ عَلَى الْهَدَايَةِ لِلشَّيْخِ أَكْمَلِ الدِّينِ 143١4 وَهِيَ بِهَامِشِ فَتْحِ الْقَدِيرِ لِشَمْسِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ قَوْنَرِ الْمَعْرُوفِ بِقَاضِي زَادَةَ الْفَنْدِيِّ .

وَكذَلِكَ [قَالَ¹¹] أَبُو اللَّيْثِ السَّمَرْقَنْدِيُّ¹¹، فِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ وَلَمْ يَنْقُلُوا فِيهِ خِلَافًا عِنْدَهُمْ .

وَلَوْ كُنَّا نَسْتَحْضِرُ الْمَنْقُولَ فِي الْوَصِيَّةِ عِنْدَ السُّؤَالِ، لَمْ يَتَّعْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَقِي [ذَلِكَ¹²] الْمَنْقُولِ

شِفَاءَ الصُّدُورِ، وَإِنَّمَا أَطْلَقْتُ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ كَيْلَا يَغْتَرَّ الْإِنْسَانُ بِمَا فِي الْإِقْرَارِ وَالطَّلَاقِ

وَتَغْيِرِهِمَا مِنَ الْكَلَامِ الْعَامِّ، كَمَا اغْتَرَّ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْعَوَامِّ .

[أ] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ب] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[11] سَبَقَ تَرْجَمْتُهُ صَفْحَةَ 86

فصل

في الوصية بالنصيب ويجزء معلوم ولاخر بالنصيب (لا جزءاً معلوماً من التركة فيما إذا أوصى لشخص [بمثال^[أ]] نصيب أحد ورثته معيناً ويجزء معلوم من التركة، وأوصى لآخر بـ [بمثال] النصيب إلا جزءاً معلوماً من التركة، فهذا دوري لتوقف مقدار النصيب المشبه به على معرفة الوصية، ويتوقف مقدار الوصية على معرفة [مقدار^[أ]] النصيب، ولتوقف معرفة وصية كل واحد من الموصى لهما على معرفة وصية الآخر .

كما إذا ترك ثلاثة بنين، وأوصى لزيد^[د] بنصيب أحدهم، [وربع^[هـ]] جميع المال، ولعمرو بنصيب أحدهم إلا سبعة جميع المال، وكنت قبل أن سئلت عن ذلك لم أر هذه الصورة، و[لا^[أ]] نظائرهما في شيء من كتب الفرائض، ولا غيرها لعدم الكتب عندي، وقلة الإطلاع والممارسة، ففتح الله - سبحانه وتعالى - بالطريق الذي ذكرته في هذا الكتاب.

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقولتين في ب [مقدار]

[د] ما بين المعقولتين في ب [بمثال]

[هـ] ما بين المعقولتين في ب [وربع]

[و] ما بين المعقولتين سقط من أ

ثُمَّ رَأَيْتُ كَثِيرًا مِنْ ذَلِكَ فِي كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ بِطَرِيقِ ذِكْرَتِهِ فِي كِتَابِي "المَوْضُوعُ فِي الوَصَايَا"
 وَطَرِيقَهُ الَّذِي فَتَحَ اللهُ بِهِ، أَنْ تُحْصَلَ المَخْرَجُ الجَامِعُ لِلكَسْرِ المَعْطُوفِ وَلِلكَسْرِ المُسْتَنَى فَمَا
 كَانَ، فَهُوَ أَصْلُ المَسْأَلَةِ قَائِمَةٌ مَقَامَ المَالِ، ثُمَّ أُخْرِجَ مِنْهُ الجُزْءُ المَعْطُوفُ، وَرَدَ عَلَى البَاقِي الجُزْءُ
 المُسْتَنَى فَيَكُونُ المُجْتَمِعُ هُوَ انصِبَاءُ، الوَرْتَةُ، وَرِيَادَةُ نَصِيبِي لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَأَقْسَمَهُ عَلَى مَجْمُوعِ
 الأنصِبَاءِ يَخْرُجُ مَقْدَارُ النَصِيبِ، فَخَذَ لِزَيْدٍ مِنْ أَصْلِ المَسْأَلَةِ نَصِيبًا مَعَ الجُزْءِ المَعْطُوفِ تَحْصُلُ
 وَصِيَّتُهُ، وَإِخْرَاجُ الجُزْءِ المَزِيدِ وَهُوَ المُسْتَنَى مِنْ مَقْدَارِ النَصِيبِ تَفْضُلٌ وَصِيَّةٌ عَمْرٍو.

فَفِي المِثَالِ المَذْكُورِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ بَنِينَ وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ، وَبِرُبْعِ المَالِ، وَلِعَمْرٍو بِنَصِيبِ
 أَحَدِهِمْ إِلَّا سُبْعَ المَالِ، مَخْرَجُ مَقَامِ الرُّبْعِ [وَالسَّبْعِ] ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ، هُوَ أَصْلُ المَسْأَلَةِ أَقَمَهُ مَقَامَ
 المَالِ، وَأَطْرَحَ مِنْهُ رُبْعَهُ، وَهُوَ سَبْعَةٌ بِفَضْلِ وَاحِدٍ وَعِشْرُونَ، زِدْ عَلَيْهَا سُبْعُ المَالِ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
 يَحْصُلُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، هِيَ مَقْدَارُ انصِبَاءِ البَنِينَ الثَّلَاثَةِ، وَنَصِيبُ لِزَيْدٍ وَنَصِيبُ لِعَمْرٍو،
 فَأَقْسَمَهَا عَلَى خَمْسَةٍ، يَخْرُجُ النَصِيبُ خَمْسَةٌ، وَتَصِيحُ مِنْ أَصْلِهَا ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ لِكُلِّ ابْنِ خَمْسَةَ
 وَلِزَيْدٍ نَصِيبًا، وَهُوَ [خَمْسَةَ] ^(ب)

[أ] مَا بَيْنَ المَعْقُوفَتَيْنِ فِي ب [وَالثَمَنِ]

[ب] مَا بَيْنَ المَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

أَوْ سَبْعَةٌ هِيَ رُبْعُ الْمَالِ [أ]، فَلَهُ اثْنَا عَشَرَ، وَأَطْرَحَ سُبْعُ الْمَالِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ مِنْ خَمْسَةِ مِقْدَارِ

النَّصِيبِ يُفْضَلُ سَهْمٌ وَاحِدٌ، هُوَ وَصِيَّةُ عَمْرٍو وَالْوَصِيَّتَانِ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ، لِأَنَّ مَجْمُوعَهُمَا ثَلَاثَةٌ

عَشْرَ سَهْمًا [أ].

[أ] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ فِي ب [أَرْبَعُ الْمَالِ سَبْعَةٌ]

[أ] حل هذه المسألة

| | | | |
|-------|---------|--------|----|
| الأصل | 3 بنين | الورثة | أ) |
| 3 | ع | الفروض | |
| 3 | 1، 1، 1 | حالهام | |

ب) مخرج الجزء المعطوف والمستثنى $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{7}$ هو 28

$$21 = 7 - 28$$

$$25 = 4 + 21$$

$$5 = 5 + 25$$

| | | | |
|-------|------|-----|--------|
| الأصل | عمرو | زيد | 3 بنين |
| 25 | 5 | 5 | 15 |

$$12 = 7 + 5$$

$$1 = 4 - 5$$

ج) حلها مع الوصية

| | | | |
|-------|------|-----|--------|
| الأصل | عمرو | زيد | 3 بنين |
| 28 | 1 | 12 | 15 |

مجموع الوصيتان $12 + 1 = 13$ أكثر من الثلث

فإن رد^[1] البنون الوصيين صحت مسألة الرد من مائة وسبعة عشر لأن أصلها ثلاثة أسهم
للوصيين على ثلاثة عشر [تباينها]^[2] والباقي سهمان للبنين على ثلاثة تباينها والثلاثة تباين
الثلاثة عشر فأضربها فيها والحاصل في الثلاثة أصل مسألة الرد يحصل ما ذكرناه، ثلثة تسعة
وثلاثون على سهام الوصايا لكل سهم ثلاثة، اضربها لزيد في اثني عشر، ولعمرو في سهم،
يحصل لزيد ستة وثلاثون، ولعمرو ثلاثة، ولكل ابن ستة وعشرون^[3].

[1] الرد: صرف الشيء ورجعه، ورده أي منعه وصرفه وأرجمه. (1)

[2] التباين: ضد الموافقة وهي المفارقة والمباعدة وهي عدم موافقة السهام للروس في جزء من الأجزاء. (2)

[3] مسألة الرد: $39 - 3 \times 13$

$$117 - 3 \times 39$$

$$39 - 3 + 117$$

$$3 - 13 + 39$$

$$36 - 12 \times 3 \text{ لزيد}$$

$$3 - 1 \times 3 \text{ لعمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | 3 بنين |
|-------|------|-----|----------|
| 117 | 3 | 36 | 78 |
| 117 | 3 | 36 | 26+26+26 |

(1) مجمع السلفه العربية، المعجم الوسيط، قام باخراجه ابراهيم مصطفى واحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر
ومحمد علي النجار، 337/1، دار الدعوة، تركيا.

لسان العرب 1149/1 .

(2) الناظري، محمد بن احمد، كتاب جوهرة الغرائض (الكاشف لمعاني مفتاح الفايض ص150، توزيع مكتبة اليمن
الكبرى، أمج.

مثال آخر :

ترك ثلاثة بنين، وأوصى لزيد بنصيب أحدهم وبثمن المال، ولعمرو بنصيب أحدهم إلا سدس المال، أصلها أربعة وعشرون مقام السدس والثمن، اطرح منه ثمنه ثلاثة، وزد على الباقي سدس المال أربعة، يحصل خمسة وعشرون، هي خمسة أنصباء، فالنصيب خمسة، ولكل ابن خمسة، ولزيد نصيب وثمان المال ثلاثة فله ثمانية، ولعمرو نصيب الا سدس المال أربعة، تفضل وصيته سهم فتصبح من أصلها [1].

[1] الحل : مسألة الاجازة

| الأصل | 3 بنين | الورثة | (|
|-------|--------|--------|---|
| 3 | ع | الفروض | • |
| 3 | 101 | السهام |) |

ب) مقام الجزء المعطوف والمستثنى ($\frac{1}{6} + \frac{1}{8}$) هو 24

$$21 - 3 - 24$$

$$25 = 4 + 21$$

$$5 = 5 + 25$$

$$8 = 3 + 5$$

$$1 = 4 - 5$$

| الأصل | عمرو | زيد | 3 بنين |
|-------|------|-----|--------|
| 24 | 1 | 8 | 15 |
| 24 | 1 | 8 | 5.5.5 |

والرّد من سبعة وعشرين، لزيد ثمانية، ولعمرو سهم، ولكل ابن ستة^[1].

وإذا حصل في النصيب كسر فابسط الكل من جنسه ليُزول الكسر [وتصحح^[1]] من الحاصل مثاله.

[1] ما بين المعقوفين في ب [ويصح]

[1] مسألة الرد: $27 = 3 \times 9$

$81 = 3 \times 27$

$27 = 3 + 81$

$3 = 9 + 27$

لزيد $24 = 8 \times 3$

لعمرو $3 = 1 \times 3$

| الأصل | عمرو | زيد | 3 بنين |
|-------|------|-----|--------|
| 81 | 3 | 24 | 54 |
| 27 | 1 | 8 | 18 |
| 27 | 1 | 8 | 6.6.6 |

مسألة: خلف ثلاثة بنين، وأوصى لزيد بمثل نصيب أحدهم وبربع المال، ولعمرو بنصيب أحدهم إلا سدس المال، [مخرج الربع والسدس اثنا عشر هو الأصل، اطرح منه ربعه ثلاثة، وزد على التسعة الباقية سدسه، وهو اثنان يحصل أحد عشر، وهو مجموع الانصباة الخمسة، فأقسمه على خمسة، يخرج النصيب اثنان وخمس، هو ما لكل ابن، زد عليه ربع المال ثلاثة، يحصل لزيد خمسة، وخمس واطرح من النصيب سدس المال اثنين، يفضل لعمرو خمس سهم، ابسط الكل أخماساً، نصيب من ستين، لكل ابن أحد عشر بسط النصيب، ولزيد ستة وعشرون بسط الخمسة والخمس، ولعمرو سهم بسط الخمس، هذه مسألة الإجازة^[1] [1].

[1] ما بين المعطوفتين سقط من ب

[1] (أ) الإجازة: من جوز، واجازه بمعنى انفذه، وأجاز له البيع: امضاه وجعله جائزاً، والاجازة هي الاذن. (1)

| ب (الحل: 1) الورثة | 3 بنين | الأصل |
|--------------------|---------|-------|
| الفروض | ع | 3 |
| السهام | 1، 1، 1 | 3 |

(2) مخرج الجزء المعطوف والممنثى ($\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{4}$) هو 12

$$9 = 3 - 12$$

$$11 = 2 + 9$$

$$2 \frac{1}{5} = 5 + 11$$

$$\frac{1}{5} = 3 + 2 \frac{1}{5}$$

$$\frac{1}{5} = 2 - 2 \frac{1}{5}$$

| 3 بنين | زيد | عمرو | الأصل |
|--------------------------|--------------------------|------------------------|---------------|
| $5 \times 6 \frac{3}{5}$ | $5 \times 5 \frac{1}{5}$ | $5 \times \frac{1}{5}$ | 5×12 |
| 33 | 26 | 1 | 60 |
| 11، 11، 11 | 26 | 1 | 60 |

(1) لسان العرب 5: 321، تاج العروس 19: 4 .

اَوْ مَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ إِحْدِ وَثَمَانِينَ، لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ثَلَاثَةَ سَبْعَةٍ وَعِشْرُونَ، لِعَمْرٍو مِنْهُ سَهْمٌ، وَلِزَيْدٍ بَاقِيَهُ،

كَمَا تَقْدَمُ، وَلِكُلِّ ابْنِ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ⁽¹¹⁾.

[أ] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[1] الحل: مسألة الرد

$$81 - 3 \times 27$$

$$243 - 3 \times 81$$

$$81 - 3 + 243$$

$$3 - 27 + 81$$

$$78 - 26 \times 3 \text{ لزيد}$$

$$3 - 1 \times 3 \text{ لعمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | 3 بنين |
|-------|------|-----|----------|
| 243 | 3 | 78 | 162 |
| 81 | 1 | 26 | 54 |
| 81 | 1 | 26 | 18·18·18 |

أولو كانت المسألة بحالها والبنون ابنين فقط، فأصلها اثنا عشر، والنصيب اثنان وثلاثة أرباع،

لان الأحد عشر الباقية بعد النقص والزيادة أربعة أنصباء، اقسما على أربعة يخرج النصيب ما

ذكرناه، فابسط الكل أرباعاً تصيح من ثمانية وأربعين، يحصل بعد القسمة لكل ابن أحد عشر،

ولزيد ثلاثة وعشرون، ولعمرو ثلاثة، هذه مسألة الاجازة^[11].

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[11] الحل مسألة الاجازة : مخرج الجزء المعطوف والمستثنى ($\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{4}$) هو 12

$$9 = 3 - 12$$

$$11 = 2 + 9$$

$$2 \frac{3}{4} = 4 + 11$$

$$5 \frac{3}{4} = 3 + 2 \frac{3}{4}$$

$$\frac{3}{4} = 2 - 2 \frac{3}{4}$$

| الأصل | عمرو | زيد | ابنان |
|---------------|------------------------|--------------------------|--------------------------|
| 4×12 | $4 \times \frac{3}{4}$ | $4 \times 5 \frac{3}{4}$ | $4 \times 5 \frac{3}{4}$ |
| 48 | 3 | 23 | 22 |
| 48 | 3 | 23 | 11 ، 11 |

[وَالرَّدُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ وَسَبْعِينَ، لِلْمَوْصَى لَهُمُ الثَّلَاثُ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْإِجَازَةِ، وَلِكُلِّ

ابْنِ سِتَّةٍ وَعِشْرُونَ⁽¹⁾]

[ما بين المعقولتين سقط من ب

[1] مسألة الرد: $78 = 3 \times 26$

$234 = 3 \times 78$

$78 = 3 + 234$

$3 = 26 + 78$

$69 = 23 \times 3$ لزيد

$9 = 3 \times 3$ لعمر

| الأصل | عمر | زيد | ابن |
|-------|-----|-----|---------|
| 243 | 9 | 69 | 156 |
| 78 | 3 | 23 | 52 |
| 78 | 3 | 23 | 26 ، 26 |

[مسألة^(أ)] :

خَلَفَ ثَلَاثَةٌ بَنِينَ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ وَرُبْعِ الْمَالِ، وَلِعَمْرٍو بِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ إِلَّا ثَمَنَ الْمَالِ، مَخْرُجُ الرَّبِيعِ وَالْثَمَنُ ثَمَانِيَّةٌ هُوَ أَصْلُهَا، اطْرَحَ مِنْهُ رُبْعَهُ اثْنَيْنِ، وَزَادَ عَلَى السِّتَةِ الْبَاقِيَةَ [ثَمَنَهَا^(ب)] وَاحِدًا، يَحْصُلُ سَبْعَةٌ، هِيَ مَجْمُوعُ خَمْسَةِ انْصِبَاءٍ، اقسِمَهَا عَلَى خَمْسَةِ يَخْرُجُ النَّصِيبُ سِتِّمْ وَخَمْسَانِ، فَابْسُطْهُمَا أَخْمَاسًا، تَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَيْنِ لِكُلِّ ابْنٍ سَبْعَةٌ [بَسَطُ النَّصِيبِ^(ج)]، وَلِزَيْدٍ سَبْعَةٌ عَشْرًا، النَّصِيبُ سَبْعَةٌ وَرُبْعُ الْمَالِ عَشْرَةٌ، وَلِعَمْرٍو اثْنَانِ، هَذِهِ مَسْأَلَةُ الْإِجَازَةِ^(د).

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين في ب [ثمنه]

[ج] ما بين المعقولتين سقط من ب

[1] الحل: مسألة الإجازة

(أ) الورثة 3 بنين
الفروض ع
السهم 1، 1، 1
ب) مخرج الجزء المعطوف والمستثنى $(\frac{1}{8}, \frac{1}{4})$ هو 8

$$6 - 2 - 8$$

$$7 = 1 + 6$$

$$1 \frac{2}{5} = 5 + 7$$

$$3 \frac{2}{5} = 2 + 1 \frac{2}{5}$$

$$\frac{2}{5} = 1 - 1 \frac{2}{5}$$

| الاصل | عمرو | زيد | 3 بنين |
|--------------|------------------------|--------------------------|--------------------------|
| 5×8 | $5 \times \frac{2}{5}$ | $5 \times 3 \frac{2}{5}$ | $5 \times 4 \frac{1}{5}$ |
| 40 | 2 | 17 | 21 |
| 40 | 2 | 17 | 7، 7، 7 |

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ مِائَةِ وَوَاحِدٍ وَسَبْعِينَ، لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو الثَّلَاثَ سَبْعَةَ وَخَمْسُونَ، لِزَيْدٍ مِنْهَا وَاحِدًا

وَخَمْسُونَ، وَعَمْرٍو سِتَّةً، وَلِكُلِّ ابْنِ ثَمَانِيَةَ وَثَلَاثُونَ.¹¹¹

[11] الحل: مسألة الرد

$$57 = 3 \times 19$$

$$171 = 3 \times 57$$

$$57 = 3 + 171$$

$$3 = 19 + 57$$

$$51 = 17 \times 3 \text{ لزيد}$$

$$6 = 2 \times 3 \text{ لعمر}$$

| الاصل | عمر | زيد | 3 بنين |
|-------|-----|-----|----------|
| 171 | 6 | 51 | 114 |
| 171 | 6 | 51 | 38.38.38 |

تنبية:

إذا كان الجزء المعطوف متساوياً للجزء المستثنى، فمخرجه هو الأصل، لتمام المخرجين وهو أيضاً مقدار [جميع^[أ]] الانصبا، وهو مفهوم مما تقدم، فاقسمه على عددها، يخرج مقدار النصيب فاطرح الجزء المقروض من مقدار النصيب، تفضل وصية عمرو، وزده على النصيب تحصل وصية زيد.

فلو ترك ابنين، وأوصى لزيد بنصيب أحدهما وبثمن المال، ولعمرو بنصيب أحدهما الا ثمن المال، فالمخرج ثمانية هو أصلها، وهو أربعة انصبا كاملة، اقسمة على أربعة، يخرج النصيب اثنان، فتصح من أصلها ثمانية، لكل ابن سهمان، ولزيد ثلاثة، ولعمرو سهم، [وهذا^[ب]] واضح^[ج].

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين في ب [مقدار]

[ج] ما بين المعقولتين في ب [وهو]

[1] الحل: مسألة الاجازة

| (أ) | الورثة | ابن | الأصل |
|--------|--------|-----|-------|
| العروض | ع | 2 | |
| السهم | 1،1 | 2 | |

ب) مخرج الجزء المعطوف والمستثنى ($\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{8}$) هو (8)

$$2 = 4 \div 8 \text{ مقدار النصيب}$$

$$3 = 1 + 2$$

$$1 = 1 - 2 \text{ لعمرو}$$

| ابن | زيد | عمرو | الأصل |
|-----|-----|------|-------|
| 4 | 3 | 1 | 8 |
| 2،2 | 3 | 1 | 8 |

وَالرَّدُّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، لِزَيْدٍ ثَلَاثَةَ، وَلِعَمْرٍو سِتَّةً، وَلِكُلِّ ابْنِ أَرْبَعَةَ، وَالْجَامِعَةُ [أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ] [11].

[1] ما بين المعقوفتين خطأ والصواب [ستة وتسعون]

[1] الحل: مسألة الرد

$$12 = 3 \times 4$$

$$36 = 3 \times 12$$

$$12 = 3 \div 36$$

$$3 = 4 \div 12$$

$$9 = 3 \times 3 \text{ لزيد}$$

$$3 = 1 \times 3 \text{ لعمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | بنان |
|-------|------|-----|------|
| 36 | 3 | 9 | 24 |
| 12 | 1 | 3 | 8 |
| 12 | 1 | 3 | 4.4 |

والجامعة لمسائتي الإجازة والرد $96 = 12 \times 8$

وَلَوْ قَالَ الْمَوْصِي فِي وَصِيَّتِهِ - وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا^[١] - لِزَيْدٍ [نَصِيبٌ] وَتُدَسُّ الْمَالُ، وَلِعَمْرٍو

[نَصِيبٌ] [أ] الْإِسْطُ الْمَالُ، فَاصْلُهَا سِتَّةٌ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَنْصِبَاءَ، وَالنَّصِيبُ وَاحِدٌ وَنِصْفٌ، [إِسْطُ

الْكُلِّ] [د] أَنْصَابًا [تَصِحُّ] [هـ] مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، لِكُلِّ ابْنِ ثَلَاثَةٍ، وَلِزَيْدٍ خَمْسَةَ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٌ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ

الاجازة^[١].

[أ] ما بين المعقوفتين في ب [أوصيت]

[ب] ما بين المعقوفتين في ب [بنصيب]

[ج] ما بين المعقوفتين في ب [بنصيب]

[د] ما بين المعقوفتين في ب [إسطه]

[هـ] ما بين المعقوفتين في ب [فتصح]

[١] الحل : مسألة الاجازة

مخرج الجزء المعطوف والمستثنى $(\frac{1}{6}, \frac{1}{6})$ هو 6

$4 + 6 = 10$ مقدار النصيب

زيد $2 \times \frac{1}{2} = 1 + 1 \times \frac{1}{2}$

عمر $\frac{1}{2} = 1 - 1 \times \frac{1}{2}$

| الأصل | عمر | زيد | لبنان |
|--------------|------------------------|---------------------------------|--------------|
| 2×6 | $2 \times \frac{1}{2}$ | $2 \times 2 \times \frac{1}{2}$ | 2×3 |
| 12 | 1 | 5 | 6 |
| 12 | 1 | 5 | 3 ، 3 |

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ ثَمَانِيَةَ [عَشْرًا]، لِهَمَا سِتَّةَ، وَلِكُلِّ [ابْنِ] سِتَّةَ. [11]

[أ] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ب] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[11] الحُلُّ : مَسْأَلَةُ الرَّدِّ

$$18 - 3 \times 6$$

$$54 - 3 \times 18$$

$$18 - 3 + 54$$

$$3 - 6 \div 18$$

$$\text{لزید} \quad 15 - 5 \times 3$$

$$\text{لعمرؤ} \quad 3 - 1 \times 3$$

| الأصل | عمرؤ | زید | ابنن |
|-------|------|-----|-------|
| 54 | 3 | 15 | 36 |
| 18 | 1 | 5 | 12 |
| 18 | 1 | 5 | 6 ، 6 |

تَلْبِيَةِ آخَرَ :

لَوْ طَرَحْتَ الْجُزْءَ الْمُسْتَتِيَّ مِنَ النَّصِيبِ، فَلَمْ يُفَضَّلْ [مِنْهُ^[أ]] شَيْءٌ، فَانظُرْ إِنْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُسْتَعْرِفًا بِتَقْدِيرِ عَدَمِ وَصِيَّةِ زَيْدٍ أَيْضًا .

كَمَا إِذَا خَلَفَ أَرْبَعَةَ بَنِينَ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ وَبِرُبْعِ الْمَالِ، وَلِعَمْرٍو بِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ إِلَّا رُبْعَ الْمَالِ، فَبِتَقْدِيرِ الْوَصِيَّتَيْنِ أَصْلُهَا أَرْبَعَةٌ، وَالنَّصِيبُ ثَلَاثَانِ، وَرُبْعُ الْمَالِ سَهْمٌ، أَكْثَرُ مِنَ النَّصِيبِ فَيَسْتَعْرِفُهُ . وَبِتَقْدِيرِ وَصِيَّةِ عَمْرٍو وَحَدَّةٍ، تَصِيحُ مِنْ عِشْرِينَ، وَالنَّصِيبُ خَمْسَةٌ، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ تَصِيرُ أَرْبَعَةَ بَنِينَ، وَأَوْصَى لِعَمْرٍو بِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ إِلَّا رُبْعَ الْمَالِ، فَفَرِيضَةُ الْوَرَثَةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، لِكُلِّ ابْنٍ سَهْمٌ، زِدْ عَلَى الْفَرِيضَةِ سَهْمًا كَأَحَدِ الْبَنِينَ، وَأَضْرِبِ الْخَمْسَةَ فِي مَقَامِ الرَّبْعِ يَحْصُلُ عِشْرُونَ^[ب]، هُوَ الْمَالُ كُلُّهُ

[أ] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ب] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ فِي ب [أ]

وَزِدْ بَسْطَ الرَّبْعِ عَلَى مَقَامِهِ، وَاضْرِبِ الْحَاصِلَ فِي السَّهْمِ الْمَزِيدِ، يَحْصُلُ النَّصِيبُ خَمْسَةً، وَرَبْعُ

الْمَالِ خَمْسَةٌ مِثْلُهُ، فَهُوَ أَيْضًا مُسْتَفْرَقٌ، فَوَصِيَّةُ عَمْرٍو بَاطِلَةٌ لِاسْتِغْرَاقِ الْإِسْتِثْنَاءِ⁽¹¹⁾.

[11] الحل (أ): تقدير الوصيتين

مخرج الجزء المعطوف والمستثنى $(\frac{1}{4}, \frac{1}{4})$ هو 4

$$\frac{2}{3} = 6 \div 4 \text{ مقدار النصيب}$$

لزيد ، اكثر من النصيب فيستغرقه $1 \frac{2}{3} = 1 + \frac{2}{3}$

(ب) تقدير وصية عمرو وحده

| الأصل | 4 بنين | (1) الورثة |
|-------|---------|------------|
| 4 | ع | الفروض |
| 4 | 1٠1٠1٠1 | السهم |

(2) حلها مع الوصية

$$5 = 1 + 4$$

$$20 = 4 \times 5$$

$$5 = 4 + 1$$

$$\text{مقدار النصيب } 5 = 1 \times 5$$

النصيب (5) ورُبْعُ الْمَالِ (5) فَهُوَ أَيْضًا مُسْتَفْرَقٌ .

وإن عملت بما تحت الكسر، فأسقط من الخمسة خمسها سهمًا يُفضل أربعة، هي انصباؤ البنين فلا شيء لعمرو، فالوصية لزيد فقط فتصح من عشرين، لأن فريضة الورثة والنصيب خمسة، والباقي من مقام الربع، بعد إخراج [ربعة ثلاثة¹¹] تباين الخمسة، [اضربها¹²] في الأربعة مقام الربع، يحصل عشرون، لزيد ربعة خمسة، والباقي خمسة عشر بين زيد والبنين الأربعة على خمسة، لكل واحد منهم ثلاثة، يحصل لزيد ثمانية ربع المال خمسة والنصيب ثلاثة، ولكل ابن ثلاثة، هذا إن أجاز البنون¹³.

[أ] ما بين المعقوفين في ب [اربعة اثلاثة]

[ب] ما بين المعقوفين في ب [فاضربها]

[1] الحل : مسألة الاجازة

(أ) بما تحت الكسر:

| | | | |
|----------------|--------|-------------|-------|
| | | $5 = 1 + 4$ | |
| | 4 بنين | عمرو | الأصل |
| | 4 | لا شيء | 4 |
| تقدير وصية زيد | 4 بنين | (1) الورثة | الأصل |
| | ع | الفروض | 4 |
| | 10101 | السهام | 4 |

(ب) حلها مع الوصية: $5 = 1 + 4$

$3 = 1 - 4$ تباين 5

$20 = 4 \times 5$ لزيد ربعه (5) والباقي (15) بين زيد والبنين الأربعة

$15 = 5 + 3$ ، $8 = 5 + 3$ لزيد

| | | |
|-------|---------|--------|
| | زيد | 4 بنين |
| الأصل | $5 + 3$ | 12 |
| 20 | 8 | 3:3:3 |

فَإِنْ رَدُّوا صَحَّتْ مِنْ سِتَّةِ لَزِيدِ الثُّلُثِ سَهْمَانِ، وَلِكُلِّ ابْنِ سَهْمٍ، وَلَا شَيْءَ لِعَمْرٍو لِمَا تَقَدَّمَ [11].

[11] الحل : ج) مسألة الرد

$$18 = 3 \times 6$$

$$54 = 3 \times 18$$

$$18 = 3 \div 54$$

$$9 = 2 \div 18$$

$$18 = 2 \times 9 \text{ لزيد}$$

$$0 = 0 \times 9 \text{ لعمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | 4 بنين |
|-------|------|-----|-----------|
| 54 | 0 | 18 | 36 |
| 6 | 0 | 2 | 4 |
| 6 | 0 | 2 | [1,1,1,1] |

وإن كان الاستثناء مستغرقاً مع اعتبار وصية زيد، وليس مستغرقاً مع عدمها، كما لو خلف أربعة بنين، وأوصى لزيد بنصيب أحدهم [وسدس^[1] المال،] ولعمرو بنصيب أحدهم الا سدس المال^[2]، فباعتبار وصية زيد وعمرو معاً، المسألة من ستة مقام السدس فهي ستة انصباء، والنصيب سهم وسدس المال، سهم يستغرق النصيب^[3].

[1] ما بين المعقوفين في ب [الا سدس]

[ب] ما بين المعقوفين سقط من ب

[1] الحل:

| | | |
|-------|---------|------------|
| الأصل | 4 بنين | (أ) الورثة |
| 4 | ع | الفروض |
| 4 | 1:1:1:1 | هـ السهام |

(أ) تقدير الوصيتين معاً

مخرج الجزء المعطوف والمستثنى $(\frac{1}{6}, \frac{1}{6})$ هو (6)

$$1 = 6 + 6$$

النصيب سهم وسدس المال سهم لذلك يستغرق النصيب

وَبِتَّقْدِيرِ وَصِيَّةِ عَمْرٍو وَحَدَّةِ، [وهي^[1]] أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ أَرْبَعَةَ [بنين^[2]]، وَأَوْصَى لِعَمْرٍو بِنَصِيبِ أَحَدِهِمِ الْاِسْدُسَ [جميع^[3]] الْمَالِ، وَطَرِيقُهُ بِمَا تَحْتَ الْكَسْرِ أَنْ تَزِيدَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ نَصِيبًا، وَتَطْرَحُ مِنَ الْخَمْسَةِ الْحَاصِلَةَ سُبْعَهَا، خَمْسَةَ أَسْبَاعٍ سَهْمٍ، لِأَنَّهُ الَّذِي تَحْتَ السُّدُسِ يُفْضَلُ أَرْبَعَةَ وَسُبْعَانَ، وَالسُّبْعَانَ الزَّائِدَانَ عَلَى الْفَرِيضَةِ هُمَا الْوَصِيَّةُ، فَبَسْطِ الْكُلِّ أَسْبَاعًا تَصِحُّ مِنْ ثَلَاثِينَ، لِكُلِّ ابْنٍ بَسْطِ النَّصِيبِ سَبْعَةً، وَلِعَمْرٍو مِنْهُمَا بَسْطِ السُّبْعِينَ، فَلَوْلَا وَصِيَّةُ زَيْدٍ لَمْ يَكُنِ الْاِسْتِثْنَاءُ مِنْ وَصِيَّةِ عَمْرٍو مُسْتَعْرِقًا، وَإِنَّمَا حَصَلَ الْاِسْتِعْرَاقُ بِمُزَاحَمَةِ زَيْدٍ، وَلَمْ أَجِدْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مَذْكُورًا فِي كُتُبِ الْأَصْحَابِ، وَلَا فِي كُتُبِ الْفَرَائِضِ بَعْدَ الْبَحْثِ الطَّوِيلِ [4].

[1] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ فِي ب [وهو]

[ب] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ج] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

| [1] الحل: | (أ) الورثة | 4 بنين | الأصل |
|-----------|------------|--------|-------|
| | الفروض | ع | 4 |
| | السهام | 10101 | 4 |

ب) تقدير وصية عمرو وحده

$$4 \frac{2}{7} = \frac{5}{7} - 5 \qquad 5 = 1 + 4$$

| الأصل | عمرو | 4 بنين |
|--------------------------|------------------------|--------------|
| $7 \times 4 \frac{2}{7}$ | $7 \times \frac{2}{7}$ | 7×4 |
| 30 | 2 | 28 |
| 30 | 2 | 7,7,7,7 |

وَقَدْ سُنِّتْ عَنْ الْمَسْأَلَةِ الْأَتِيَةِ بَعْدَ هَذِهِ، وَهِيَ مِثْلُهَا وَتَازَعَنِي فِيهَا جَمَاعَةٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِيهَا مُسْتَعْرَقٌ وَأَنَّهُ بَاطِلٌ، وَأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِعَمْرٍو بِنَصِيبِ [كَامِلٍ^[أ]] مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، فَعَلَى قِيَاسِ مَا قَالُوا، يَكُونُ لِزَيْدٍ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ نَصِيبٌ وَسُدُسُ الْمَالِ، وَلِعَمْرٍو نَصِيبٌ [كَامِلٍ^[ب]]. فَتَصِحُّ مَسْأَلَةُ الْإِجَازَةِ فِيهَا مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ، لِزَيْدٍ أَحَدَ عَشَرَ، وَلِعَمْرٍو [وَلِكُلِّ^[ج]] ابْنِ خَمْسَةَ، وَالرَّدُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ وَأَرْبَعِينَ، لَهُمَا سِتَّةَ عَشَرَ، وَلِكُلِّ ابْنِ ثَمَانِيَةَ، هَذَا مَقْتَضَى مَا قَالُوهُ^[١].

[أ] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقوفتين في ب [وكل]

[١] (الـحل: أ) مسألة الاجازة الورثة

| | | | |
|-----------------------------|--------|------------|--------|
| الأصل | 4 بنين | ع | الفروض |
| 4 | | | |
| 4 | | 1/10, 1/10 | السهام |
| حلها مع الوصية: $6 = 2 + 4$ | | | |

$$36 = 6 \times 6$$

زيد ستمها (6) والباقي (30) بينه وبين عمرو وبين الورثة

$$30 = 6 + 5 \text{ مقدار النصيب} \quad 11 = 5 + 6 \text{ لزيد}$$

| | | | |
|------------------------------------|------|-----|---------|
| الأصل | عمرو | زيد | بنين 4 |
| 36 | 5 | 11 | 20 |
| 36 | 5 | 11 | 5,5,5,5 |
| (ب) مسألة الرد: $48 = 3 \times 16$ | | | |

$$144 = 3 \times 48$$

$$48 = 3 + 144$$

$$16 = 3 + 48 \text{ لزيد وعمرو}$$

| | | | |
|-------|------|-----|---------|
| الأصل | عمرو | زيد | بنين 4 |
| 48 | 5 | 11 | 8,8,8,8 |

وَعِنْدِي أَنْ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَعْرِقِ فِي شَيْءٍ فِي هَذِهِ^أ، وَأَمْثَالِهَا، لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ أَوْلَى
بِتَقْدِيمِ وَصِيَّتِهِ مِنْ عَمْرٍو، وَلَا الْعَكْسُ فَوْصِيَّةَ عَمْرٍو صَحِيحَةٌ فِيمَا أَرَاهُ، لَا مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ
الْمُسْتَعْرِقَ بَاطِلًا، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ صَحِيحٌ، وَغَيْرُ مُسْتَعْرِقٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ
لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ كَامِلٌ، وَتَقْسَمُ وَصِيَّةُ زَيْدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمْرٍو بِنِسْبَةِ وَصِيَّتَيْهِمَا، كُلٌّ عَلَى انْفِرَادِهِمَا كَمَا
إِذَا أَوْصَى لِزَيْدٍ بِدَارٍ، أَوْ بِثَوْبٍ مُعَيَّنٍ، وَأَوْصَى لِأَخْرَ بَثْثِ ذَلِكَ، أَوْ بِأَيِّ جُزْءٍ كَانَ، فَإِنَّهُ يُقْسَمُ
بَيْنَهُمَا عَلَى نِسْبَةِ الْوَصِيَّتَيْنِ، وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْمُوصِيَّ قَصَدَ مُزَاحَمَةَ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ.

فَاعْمَلِ الْمُسْأَلَةَ بِتَقْدِيرِ وَصِيَّةِ زَيْدٍ وَحَدَهُ، وَاعْرِفِ نِسْبَةَ وَصِيَّتِهِ مِنْ مَسْأَلَتِهِ، وَاعْمَلْهَا بِتَقْدِيرِ وَصِيَّةِ
عَمْرٍو وَحَدَهُ، وَاعْرِفِ مِقْدَارَ وَصِيَّتِهِ مِنْ مَسْأَلَتِهِ، ثُمَّ تَقْسَمُ مِقْدَارَ وَصِيَّةِ زَيْدٍ مِنْ مَقَامِهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
عَمْرٍو، عَلَى نِسْبَةِ الْحُصْنَيْنِ مِنْ مَقَامٍ يَجْمَعُهَا وَتَقْسِمُ الْبَاقِي بَيْنَ الْوَرِثَةِ.

[أ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ فِي ب [الصورة]

ففي هذا المثال المقرروض، مسألة زيد وحده من ستة، ووصيته ثلثها، ومسألة عمرو وحده من ثلاثين، ووصيته ثلث خمسيها كما قدمناه.

ومقام الحصتين خمسة عشر، لزيد منها خمسة، وعمرو سهم، فأقسم ثلث المال بينهما على ستة، والباقي على البنين، فأصلها ثلاثة ثلثها سهم للوصيتين على ستة تباينها، والباقي [سهمان للورثة على الأربعة^[1]]، [يوافقها^[1]] بالنصف، ونصفها اثنان [داخلان^[2]] في الستة فجزء سهمها ستة، وتصبح من [ثمانية^[3]] عشر، لهما ستة، خمسة لزيد، وسهم لعمرو، ولكل ابن ثلاثة، فتتبعه لذلك وإنما قلت ذلك بحثاً، ولا أعرف فيه نقلاً.^[3]

[أ] ما بين المعقولتين في ب [سهمان على أربعة للورثة]

[ب] ما بين المعقولتين في ب [ستة]

[1][2] توافق العددين: هو أن يكون بين أعداد الرووس التي انكسرت عليهم سهامهم موافقة بجزء من الأجزاء مثل (2،4) فإنهما متوافقان بالنصف أي ينقسمان على اثنين.

تداخل العددين: هو أن يكون أحد العددين بعضاً للآخر فيقسم العدد الأكبر على العدد الأصغر قسمة صحيحة مثل (2،6)، (1،2).

[3] الحل: مقام الحصتين (15) لزيد منها (5) وعمرو (1)

فأصل المسألة (3)

$$6 - 6 \times 1 \text{ لزيد وعمرو}$$

$$4 \times 2 = \text{يوافقها بالنصف ونصفها (2) داخلان في الستة}$$

$$18 - 3 \times 6 \text{ لجزء سهمها}$$

| الأصل | عمرو | زيد | 4 بنين |
|-------|------|-----|--------|
| 18 | 1 | 5 | 12 |
| 18 | 1 | 5 | 3،3،3 |

(1)(2) الفقه الإسلامي وأدلته 7838/10، وأحكام الموارث ص118.

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى:

[هي¹¹¹] التي وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَالنِّزَاعُ وَالِاخْتِلَافُ فِيهَا.

تَرَكَ ثَلَاثَةَ بَنِينَ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ [بِمِثْلِ¹¹²] نَصِيبِ أَحَدِهِمْ وَبِرُبْعِ الْمَالِ، وَلِعَمْرٍو بِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ إِلَّا خُمْسَ الْمَالِ، تَصِيحٌ بِتَقْدِيرِ الْوَصِيَّتَيْنِ مَعًا مِنْ مَائَةٍ بَعْدَ الْبَسْطِ، لِأَنَّ أَسْلَهَا عِشْرُونَ مَقَامَ الرَّبْعِ وَالْخُمْسِ، اطْرَحَ مِنْهُ رُبْعَهُ خَمْسَةً، [وَزِدَ عَلَى الْبَاقِي خُمْسَ الْعِشْرِينَ أَرْبَعَةً¹¹³]، يَحْصُلُ تِسْعَةٌ عَشْرًا، [اقْسِمَهَا¹¹⁴] عَلَى خَمْسَةِ أَنْصِبَاءٍ، يَخْرُجُ النَّصِيبُ ثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً أَخْمَاسًا، ابْسُطِ الْكُلَّ أَخْمَاسًا تَبْلُغُ مَائَةً، وَالنَّصِيبُ تِسْعَةٌ عَشْرًا، وَخُمْسُ الْمَالِ عِشْرُونَ أَكْثَرَ مِنَ النَّصِيبِ [يَسْتَفْرَقُهُ¹¹⁵]. [11]

[أ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ فِي ب [هُمَا]

[ب] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ج] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ فِي ب [وَزِدَ خُمْسَهُ أَرْبَعَةً عَلَى الْبَاقِي]

[د] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ فِي ب [اقْسِمَهَا]

[هـ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ فِي ب [يَسْتَفْرَقُهُ]

[11] (الحل: أ) الورثة 3 بنين الأصل

الفروض ع 3

السهم 1،1،1 3

ب) مقام الجزء المعطوف والمستثنى ($\frac{1}{5}$ ، $\frac{1}{4}$) هو (20)

15 - 5 - 20 19 = 4 + 15

$3 \frac{4}{5} = 5 \div 19$ مقدار النصيب

| | | | |
|---------------|--------------------------|--------------------------|---------------------------|
| الأصل | عمرو | زيد | بنين 3 |
| 5×20 | $5 \times 3 \frac{4}{5}$ | $5 \times 3 \frac{4}{5}$ | $5 \times 12 \frac{2}{5}$ |
| 100 | 19 | 19 | 62 |

خمس المال (20) أكثر من النصيب (19) فيستفرقه.

وَلَوْ اعْتَبِرْتَ وَصِيَّةَ عَمْرٍو فَقَطْ، بَانَ زِدْتَ عَلَى ثَلَاثَةِ الْبَنِينَ سَهْمًا، وَضَرَبْتَ الْأَرْبَعَةَ فِي مَقَامِ الْخُمْسِ وَأَكْمَلْتَ الْعَمَلَ، لَصَحَّتْ مِنْ عِشْرِينَ، النَّصِيبُ سِتَّةً، وَخُمْسُ الْمَالِ أَرْبَعَةٌ، أَقْلُ مِنَ النَّصِيبِ، فَلَيْسَ فِيهِ اسْتِغْرَاقٌ، وَالْوَصِيَّةُ سَهْمَانِ تُخْتَصَرُ^[أ] إِلَى نِصْفِهَا، عَشْرَةٌ لِاسْتِغْرَاقِ الْإِنْصِبَاءِ كُلِّهَا بِالنِّصْفِ، وَيُخْتَصَرُ كُلُّ نَصِيبٍ إِلَى نِصْفِهِ، لِكُلِّ ابْنٍ ثَلَاثَةٌ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٌ. وَإِنْ عَمِلَتْهَا بِمَا تَحْتَ الْكَسْرِ فَاسْقَطْ مِنَ الْأَرْبَعَةِ سُدْسَهَا، وَهُوَ ثُلْثَانِ يُفْضَلُ ثَلَاثَةٌ وَثُلُثٌ، مِنْهَا ثَلَاثَةٌ لِلْبَنِينَ، وَالثُّلُثُ الزَّائِدُ هُوَ وَصِيَّةُ عَمْرٍو، فَابْسُطْهَا اثْنَاتًا تَصِيحُ ابْتِدَاءً مِنْ عَشْرَةٍ، النَّصِيبُ ثَلَاثَةٌ، وَخُمْسُ الْمَالِ سَهْمَانِ أَقْلُ، مِنَ النَّصِيبِ، وَالْوَصِيَّةُ سَهْمٌ وَهَذَا [أَجُودٌ وَأَحْسَنُ^[ب]]. فَلَيْسَ فِيهَا اسْتِغْرَاقٌ، وَإِنَّمَا

[جاء^[ج]] الاستغراق بمزاحمة زيد.

[أ] ما بين المعقوفتين في ب [كل نصيب]

[ب] ما بين المعقوفتين في ب [أحسن وأجود]

[ج] ما بين المعقوفتين في ب غير واضحة

فَبِتَّقْدِيرِ وَصِيَّةِ عَمْرٍو وَحَدَّةٍ لَهُ سَهْمَانِ مِنْ عِشْرِينَ، وَهُمَا عَشْرُ الْمَالِ، أَوْ سَهْمٌ مِنْ عَشْرَةِ وَهُوَ

الأحسن: [1]

.....

[1] الحل: (أ) اعتبار وصية عمرو فقط

النصيب (6) وخمس المال (4) أقل
من النصيب فليس فيه استغراق

$$4 = 1 + 3$$

$$20 = 5 \times 4$$

$$6 = 5 + 1 \text{ مقدار النصيب}$$

$$2 = 4 - 6 \text{ مقدار الوصية}$$

| الأصل | عمرو | 3 بنين |
|-------|------|--------|
| 20 | 2 | 18 |
| 10 | 1 | 9 |
| 10 | 1 | 3×3×3 |

(ب) عملها بما تحت الكسر:

$$4 = 1 + 3$$

$$3 \frac{1}{3} = \frac{2}{3} - 4$$

| الأصل | عمرو | 3 بنين |
|--------------------------|------------------------|--------------|
| $3 \times 3 \frac{1}{3}$ | $3 \times \frac{1}{3}$ | 3×3 |
| 10 | 1 | 9 |
| 10 | 1 | 3×3×3 |

النصيب (3) وخمس المال (2)
فليس فيه استغراق

وَبِتَّقْدِيرِ وَصِيَّةِ زَيْدٍ وَحَدِّهِ، تَصِيحُ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ، لِكُلِّ ابْنِ ثَلَاثَةٍ، وَلِزَيْدٍ سَبْعَةَ رُبْعِ الْمَالِ أَرْبَعَةَ،
وَالنَّصِيبُ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ أَي السَّبْعَةُ ثَلَاثَةُ أَمْثَالِ الْمَالِ وَنِصْفُ ثَمْنِهِ، فَخُذَ الْعَشْرَ وَثَلَاثَةَ الْأَمْثَالِ
وَنِصْفُ الثَّمَنِ مِنْ مَخْرَجِ يَوْمِهَا، وَهُوَ ثَمَانُونَ، يَكُنْ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعِينَ، لِعَمْرٍو الْعَشْرُ ثَمَانِيَّةً، وَلِزَيْدٍ
خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ، فَاقْسِمِ نَصِيبَ زَيْدٍ، وَهُوَ سَبْعَةٌ مِنْ مَسْأَلَةٍ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعِينَ تَبَائِنَهُمَا،
وَالسَّبْعَةُ الْبَاقِيَّةُ مُنْقَسِمَةٌ عَلَى الْبَيْنِ الثَّلَاثَةِ، لِكُلِّ ابْنِ ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ، فَاضْرِبِ ثَلَاثَةَ وَأَرْبَعِينَ، [وَهِيَ^[أ]]
سِهَامُ الْوَصِيَّتَيْنِ فِي [السِتَّةِ^[ب]] عَشْرَ مَسْأَلَةَ زَيْدٍ، تَصِيحُ مِنْ سِتِّمِائَةٍ وَثَمَانِيَّةٍ وَثَمَانِينَ، لِكُلِّ ابْنِ ثَلَاثَةٍ
مَضْرُوبَةً فِي سِهَامِ الْوَصِيَّتَيْنِ ثَلَاثَةَ وَأَرْبَعِينَ، يَحْصُلُ لَهُ مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ، وَاضْرِبِ
لِلْوَصِيَّتَيْنِ سَبْعَةَ مِنْ مَسْأَلَةِ زَيْدٍ فِي الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعِينَ، يَحْصُلُ لَهُمَا ثَلَاثُ مِائَةٍ وَوَاحِدٌ، لِزَيْدٍ مِنْهُ
خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ فِي سَبْعَةِ فَلَّةٍ مِائَتَانِ وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَلِعَمْرٍو ثَمَانِيَّةً فِي سَبْعَةِ فَلَّةٍ سِتَّةَ
وَخَمْسُونَ.

[أ] ما بين المعقولتين في ب [وهو]

[ب] ما بين المعقولتين في ب [سنة]

هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ⁽¹¹⁾ فِي حَالَةِ الْإِجَازَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

[أ] ما بين المعقولتين في ب زيادة [حال المسألة]

[1] الحل: بتقدير وصية زيد وحده

$$4 = 1 + 3$$

$$16 = 4 \times 4$$

$$12 = 4 - 16$$

$$3 = 4 \div 12 \text{ مقدار النصيب المثبته به ، لزيد النصيب ربع المال} = 4 + 3 = 7$$

| بنين | زيد | الأصل |
|-------|-----|-------|
| 3 | 7 | 16 |
| 3,3,3 | 7 | 16 |

$$5 \frac{3}{8} + \frac{1}{10} \text{ المخرج الذي يعمها هو (80) يكن 43}$$

لعمرو العشر (8) ، ولزيد ثلاثة أثمان ونصف (35)

مسألة زيد تصح من: 688

$$688 = 43 \times 16$$

$$387 = 43 \times 9 \text{ للبنين الثلاثة لكل ابن } 3 \times 43 = 129$$

$$301 = 43 \times 7 \text{ : لزيد منه } 7 \times 35 = 245$$

$$\text{ولعمرو منه } 7 \times 8 = 56$$

| بنين | زيد | عمرو | الأصل |
|---------------|-----|------|-------|
| 129, 129, 129 | 245 | 56 | 688 |

وَقَالَ الْمُنَازِعُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ مُسْتَعْرَقٌ وَهُوَ بَاطِلٌ، فَيَكُونُ لِعَمْرٍو مِثْلُ نَصِيبِ
ابنِ كَامِلٍ، وَلِزَيْدٍ نَصِيبٌ وَرُبُعُ الْمَالِ، وَعَلَى هَذَا مَقَامُ الرَّبْعِ أَرْبَعَةٌ: رُبْعُهُ سَهْمٌ لِزَيْدٍ، وَالْبَاقِي
ثَلَاثَةٌ عَلَى زَيْدٍ، وَعَمْرٍو، وَالْبَيْنِ الثَّلَاثَةُ عَلَى خَمْسَةٍ أَيْضاً تَبَايُنُهَا، فَاضْرِبِ الْخَمْسَةَ فِي الْأَرْبَعَةِ
مَقَامِ الرَّبْعِ، تَصْبِحُ مِنْ عِشْرِينَ، لِزَيْدٍ ثَمَانِيَةٌ وَلِعَمْرٍو، وَكُلُّ ابْنِ ثَلَاثَةٌ^[1]، وَهَذَا خَطَأٌ لِمَا قَدَّمْنَا فِي
الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، مِنْ أَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ الْمُسْتَعْرَقَ فِي الْوَصِيَّةِ صَحِيحٌ مُبْطِلٌ لِلْوَصِيَّةِ. [فِي تَقْدِيرِ
تَسْلِيمِ أَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ مُسْتَعْرَقٌ^[1]، تَكُونُ وَصِيَّةُ عَمْرٍو بَاطِلَةً، وَلَمْ أَقِفْ فِي ذَلِكَ عَلَى نَقْلِ إِلَى الْآنِ،
غَيْرَ أَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ الْمُسْتَعْرَقَ صَحِيحٌ، فَإِنْ ظَهَرَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، أَوْ امْتَالِهَا نَقْلٌ خِلَافَ مَا ذَكَرْتُهُ،
فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ.

[1] ما بين المعقوفتين في ب [فِي تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ اسْتِعْرَاقِ الْاِسْتِثْنَاءِ]

[1] الحل:

مقام $(\frac{1}{4})$ هو (4)

(1) ربعها (1) لزيد

والباقي 3 + 5 = 8 تبانها 3 × 5 = 15

15 ÷ 5 = 3 مقدار النصيب

5 × 4 = 20

لزيد منها (الربع + النصيب) وهو 3 + 5 = 8

| الأصل | عمرو | زيد | 3 بئين |
|-------|------|-----|--------|
| 20 | 3 | 8 | 9 |
| 20 | 3 | 8 | 3,3,3 |

فصل

في الوصية بالنصيب والآخر بجزء معلوم مما يبقى من المال بعد إخراج النصيب
فيما إذا أوصى لشخص بمثل نصيب أحد ورثته [معين^[أ]]، والآخر بجزء معلوم مما يبقى من
المال بعد إخراج النصيب.

كثلاثة بنين، وأوصى لزيد بمثل نصيب أحدهم، ولعمرو بنصف ما يبقى من المال بعد إخراج
النصيب.

[وقفي^[ب]] هذه الوصية دور لتوقف معرفة ما يبقى على معرفة النصيب، [ومعرفة النصيب^[أ]]
على معرفة ما يبقى، فتوقف كل منهما على الآخر، ولقطع الدور طرق ذكرنا في هذا الكتاب
أسهلها

وطريقة السهل أن تصح المسألة بتقدير الوصية بالجزء فقط، كأنه مضاف إلى جملة التركة، ثم
تقسمها، وتعلم كم خرج النصيب المشبه به، فتزيد مثله على المبلغ يحصل موضح المسألة.

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين غير واضح في ب

[ج] ما بين المعقولتين في ب [وتوقف النصيب]

ففي المثال المذكور مخرج النصف اثنان، نصفه سهم لعمرو، وباقي المخرج، وهو سهم واحد يُباين مسألة البنين، وهي ثلاثة، فاضرب الثلاثة [في الاثنان^[1]] مقام النصف، فتصح بهذا التقدير من ستة لعمرو نصفها ثلاثة، وكل ابن سهم، فتزيد لزيد سهماً آخر، مثل نصيب احد البنين على الستة تصح من سبعة، لزيد سهم، و لعمرو ثلاثة، وكل ابن سهم، وصدق ان زيدا اخذ مثل نصيب ابن، وعمرو اخذ نصف الباقي بعد النصيب^[1].

[1] ما بين المعقولتين في ب [في اثنان]

[1] الحل: أ) مسألة الاجازة

| الورثة | 3 بنين | الأصل |
|--------|--------|-------|
| العروض | ع | 3 |
| السهام | 1:1:1 | 3 |

مخرج $\frac{1}{2}$ هو (2) ونصفه (1)

باقي المخرج (1) يباين مسألة البنين

$$6 = 2 \times 3$$

| 3 بنين | عمرو | الأصل |
|-------------|------|-------|
| 3 | 3 | 6 |
| 1:1:1 | 3 | 6 |
| $7 = 1 + 6$ | | |

| 3 بنين | زيد | عمرو | الأصل |
|--------|-----|------|-------|
| 3 | 1 | 3 | 7 |
| 1:1:1 | 1 | 3 | 7 |

وإن شئت [عملها⁽¹⁾] بما فوق الكسر، فزد على مسألة الورثة ما فوق كسر الوصية الثانية، وعلى

الحاصل مثل النصيب، فالمزید أولاً هو الوصية الثانية، والمزید ثانياً هو الوصية بالنصيب، وإن

حصل كسر فابسط الكل من نوعه يحصل التصحيح.

ففي المثال المذكور، زد على سهام الورثة الثلاثة مثلها، لأن فوق النصف المثل، ثم زد على

[الستة⁽²⁾] الحاصلة سهماً مثل النصيب، تصح من سبعة، لزيد سهم كأحد البنين، ولعمرو نصف

الباقى ثلاثة. هذه مسألة الإجازة.⁽¹⁾

[أ] ما بين المعقولتين في ب [عملت]

[ب] ما بين المعقولتين في ب [المسألة]

[1] الحل: ب) بما فوق الكسر

$$6 - 3 + 3$$

$$7 - 1 + 6$$

| الأصل | عمرو | زيد | بنين 3 |
|-------|------|-----|--------|
| 7 | 3 | 1 | 3 |
| 7 | 3 | 1 | 1001 |

فإن ردَّ البتُونِ الوصِيَّتَيْنِ، صَنَحَتْ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ، لِزَيْدٍ ثَلَاثَةَ، وَلِعَمْرٍو تِسْعَةَ، وَلِكُلِّ ابْنِ ثَمَانِيَةَ،
وَالْجَامِعَةُ⁽¹⁾ مَائَتَانِ وَاثْنَانِ وَخَمْسُونَ، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ هِيَ جُزْءٌ سِتُّهُمِ لِأُخْرَى.⁽¹⁾

[أ] ما بين المعقولتين في ب [لمسألتي الإجازة]

[1] مسألة الرد

$$108 = 3 \times 36$$

$$36 = 3 \div 108$$

$$12 = 3 + 36 \text{ لزيد وعمرو}$$

$$12 = 3 \times 4$$

$$36 = 3 \times 12$$

$$12 = 3 + 36$$

$$3 = 4 + 12$$

$$3 = 1 \times 3 \text{ لزيد}$$

$$9 = 3 \times 3 \text{ لعمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | 3 بنين |
|-------|------|-----|--------|
| 36 | 9 | 3 | 24 |
| 36 | 9 | 3 | 8.8.8 |

والجامعة لمسألتي الإجازة والرد $252 = 36 \times 7$

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ:

خَلَفَ ثَلَاثَةُ أَعْمَامٍ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ، وَلِعَمْرٍو بِثُلُثِ الْبَاقِي بَعْدَ النِّصِيبِ، فَالْإِجَازَةُ مِنْ أَحَدٍ عَشْرٍ، لِأَنَّكَ تَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ مِثْلَ نِصْفِهَا، وَعَلَى الْحَاصِلِ سَهْمًا، تَبْلُغُ خَمْسَةَ وَنِصْفًا، ابْسُطْهَا كُلَّهَا أَنْصَافًا، [فَاضْرِبْهَا⁽¹¹⁾] فِي اثْنَيْنِ تَبْلُغُ أَحَدَ عَشْرٍ، لِزَيْدٍ سَهْمَانِ، وَلِعَمْرٍو ثُلُثَ الْبَاقِي ثَلَاثَةً، وَكُلُّ عَمَّ سَهْمَانِ. هَذِهِ مَسْأَلَةُ الْإِجَازَةِ.⁽¹¹⁾

[أ] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ فِي ب [نَضْرِبْهَا]

[1] الْحَلُّ: (أ) مَسْأَلَةُ الْإِجَازَةِ

| | | |
|-------|---------|----------------|
| الأصل | 3 أعمام | الورثة |
| 3 | ع | الفروض |
| 3 | 10101 | السهام |
| | | حلها مع الوصية |

$$4 \frac{1}{2} - 1 \frac{1}{2} + 3$$

$$5 \frac{1}{2} - 1 + 4 \frac{1}{2}$$

$$11 - 2 \times 5 \frac{1}{2}$$

| | | | |
|-------|------|-----|---------|
| الأصل | عمرو | زيد | 3 أعمام |
| 11 | 3 | 2 | 6 |
| 11 | 3 | 2 | 2.2.2 |

والرّد من خمسة وأربعين، لزيد ستة وعمره تسعة، وكلّ عم عشرة، والجامعة لمسألتي الإجازة

والرّد أربع مائة وخمسة وتسعون لتبائنها، وكلّ مسألة هي جزء منهم الأخرى. ¹¹

[1] مسألة الرد

$$15 = 3 \times 5$$

$$45 = 3 \times 15$$

$$15 = 3 + 45$$

$$3 = 5 \div 15$$

$$6 = 2 \times 3 \text{ لزيد}$$

$$9 = 3 \times 3 \text{ لعمره}$$

| الأصل | عمره | زيد | 3 أعوام |
|-------|------|-----|----------|
| 45 | 9 | 6 | 30 |
| 45 | 9 | 6 | 10·10·10 |

والجامعة لمسألتي الإجازة والرد $495 = 45 \times 11$

مسألة ثالثة:

له ثلاثة إخوة لأبوين، أو لأب، أو ثلاثة أعمام كذلك [الأبوين، أو لأب^(أ)]، وأوصى لزيد بنصيب
أحدهم، ولعمرو برُبع الباقي بعد النصيب، فالإجازة من خمسة، لأنك تزيد على الثلاثة مثل ثلثيها
[سهماً^(ب)]، وعلى الحاصل مثل النصيب سهماً، يحصل [خمساً^(ج)] لكل واحد سهم^(د).

[أ] ما بين المعقولتين في ب [أب أو أبوين]

[ب] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقولتين سقط من ب

[الحل: أ] مسألة الإجازة

| الأصل | 3 اخوة (الأبوين أو لأب) | الورثة | |
|-------|-------------------------|----------------|--------|
| 3 | ع | الفروض | |
| 3 | 1،1،1 | المهام | |
| | | حلها مع الوصية | |
| | 4 = 1 + 3 | | |
| | 5 = 1 + 4 | | |
| الأصل | عمرو | زيد | 3 اخوة |
| 5 | 1 | 1 | 3 |
| 5 | 1 | 1 | 1،1،1 |

والرّد من ثمانينة عشر، لكل من زيد وعمرو ثلاثة، ولكل وارث أربعة، والجامعة لهما تسعون⁽¹¹⁾.

[1] مسألة الرد:

$$54 = 3 \times 18$$

$$18 = 3 \div 54$$

$$6 = 3 \div 18 \text{ لزيد وعمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | 3 اخوة |
|-------|------|-----|--------|
| 18 | 3 | 3 | 12 |
| 18 | 3 | 3 | 4,4,4 |

والجامعة لمسألتي الإجازة والرد: $90 = 18 \times 5$

مسألة رابعة:

له ثلاثة بني عم، وأوصى يزيد بنصيب أحدهم، ولعمرو بثلثي الباقي بعده، أي بعد النصيب،
فالإجازة تصبح من عشرة، لزيد منها سهم ولعمرو ستة، ولكل ابن عم [أ] سهم، لأن فوق الثلثين
مئتين، فزد على الثلاثة مئتيها، ستة لعمرو، وستهما لزيد، كأحد الورثة يحصل عشرة.

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين في ب [وعلى التسعة الحاصلة سهم]

[1] الحل: مسألة الاجازة

| | | | |
|-------|----------|-----------------|----------|
| الأصل | 3 بني عم | الورثة | |
| 3 | ع | الفروض | |
| 3 | 1:1:1 | السهام | |
| | | حلها مع الوصية: | |
| | | $9 = 6 + 3$ | |
| | | $10 = 1 + 9$ | |
| الأصل | عمرو | زيد | 3 بني عم |
| 10 | 6 | 1 | 3 |
| 10 | 6 | 1 | 1:1:1 |

والرد من ثلاثة وستين، لأن كل فريق يباينة نصيبه، وهما متباينان، لزيد ثلاثة، ولعمرو ثمانية

عشر، ولكل وارث أربعة عشر. والجامعة للرد والإجازة ست مائة وثلاثون للتباين. ^[1]

[1] مسألة الرد:

$$21 = 3 \times 7$$

$$63 = 3 \times 21$$

$$21 = 3 \div 63$$

$$3 = 3 \times 1 \text{ لزيد}$$

$$18 = 3 \times 6 \text{ لعمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | 3 بني عم |
|-------|------|-----|----------|
| 63 | 18 | 3 | 42 |
| 63 | 18 | 3 | 14,14,14 |

والجامعة لمساكتي الإجازة والرد: $630 = 63 \times 10$

مسألة خامسة:

له ثلاثة بنين، وأوصى لزيد بنصيب أحدهم، ولعمرو بنصف سدس الباقي بعده. فبطريق ما فوق الكسر، فوق نصف السدس جزء من أحد عشر، فزد على الثلاثة جزءاً من أحد عشر جزءاً من ثلاثة لعمرو، وهو ثلاثة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم، وزد على الحاصل سهماً لزيد، يحصل أربعة وثلاثة أجزاء [من أحد عشر جزءاً من سهم^[أ]]، بسط الكل أجزاء بضربه في أحد عشر، تصح من سبعة وأربعين، لزيد بسط السهم أحد عشر كأخذ البنين، ولعمرو ثلاثة بسط الأجزاء، ولا تفكر إلى إجازة، لأن مجموع الوصيتين أربعة عشر سهماً أقل من الثلث.^[١]

[أ] ما بين المعقوفين سقط من ب

| | | | |
|--|-------|--|--------------|
| | الأصل | الورثة 3 بنين | [١] الحل: أ) |
| | 3 | الفروض ع | |
| | 3 | السهم 10101 | |
| | | ب) حلها مع الوصية | |
| | | $3 + 3$ أجزاء = 3.3 أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم | |
| | | $4.3 = 1 + 3 \frac{3}{11}$ أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم | |
| | | $47 = 11 \times 4 \frac{3}{11}$ | |
| | الأصل | عمرو | زيد |
| | 47 | 3 | 11 |
| | 47 | 3 | 11 |
| | | | بنين 3 |
| | | | 33 |
| | | | 11011011 |

مسألة مبادسة:

لَهُ زَوْجَةٌ وَأُمٌّ وَعَمٌّ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ الزَّوْجَةِ، وَلِعَمْرٍو بِخُمْسِ الْبَاقِي^(أ)، [فَأَخْرَجَ^(ب)] بَسْطَ الْخُمْسِ مِنْ مَخْرَجِهِ^(ج)، وَالْبَاقِي هُوَ أَرْبَعَةٌ يُوَافِقُ مَسْأَلَةَ الْوَرَثَةِ، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ بِالرُّبْعِ، فَاضْرِبْ رُبْعَهَا ثَلَاثَةً فِي الْمَخْرَجِ، يَحْصُلُ خَمْسَةٌ عَشْرًا، خُمُسُهَا ثَلَاثَةٌ لِعَمْرٍو، وَنَصِيبُ الزَّوْجَةِ ثَلَاثَةٌ، فَزِدْ ثَلَاثَةً مِثْلَهَا لِزَيْدٍ عَلَى الْخَمْسَةِ عَشْرَ، تَصِيحُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشْرَ، لِزَيْدٍ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ، وَلِعَمْرٍو ثَلَاثَةٌ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةٍ، لِأَنَّ الْوَصِيَّتَيْنِ ثَلَاثُ الْمَالِ^(١).

[أ] ما بين المعقولتين في ب [بعده]

[ب] ما بين المعقولتين في ب [إن خرج]

[ج] ما بين المعقولتين في ب [لعمرو]

[١] الحل:

| (أ) | الورثة | زوجة | أم | عم | الأصل |
|-----|--------|---------------|---------------|----|-------|
| | الفروض | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{3}$ | ع | 12 |
| | السهام | 3 | 4 | 5 | 12 |

(ب) حلها مع الوصية:

$$5 - 1 = 4 \text{ (يوافق 12 بالربع)}$$

$$5 \times 3 = 15 \text{ خمسها (3) لعمرو}$$

$$3 + 15 = 18$$

| زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|------|----|----|-----|------|-------|
| 3 | 4 | 5 | 3 | 3 | 18 |

وإن شئت عملها بما فوق الكسر، فقد علمت أن الربع فوق الخمس، فزد على مسألة الورثة
 ربعتها⁽¹⁾، ثلاثة لعمر، وعلى الحاصل ثلاثة مثل نصيب الزوجة لزيد، تصح من ثمانية عشر
 كما تقدم. (1)

(أ) ما بين المعطوفين في ب [أي قدره]

(1) حلها بما فوق الكسر:

$$15 = 3 + 12$$

$$18 = 3 + 15$$

| الأصل | عمر | زيد | عم | أم | زوجة |
|-------|-----|-----|----|----|------|
| 18 | 3 | 3 | 5 | 4 | 3 |

وإن أوصى لزيد - والمسألة بحالها - بنصيب الأم صحت من تسعة عشر، [لأنك⁽¹⁾] تزيد على
الخمس عشرة أربعة مثل نصيب الأم.

أو أوصى له - [والمسألة بحالها^(ب)] - بنصيب العم صحت من عشرين، لأن نصيب العم خمسة

[فتزيد^(ج)] خمسة مثلها على الخمسة عشر، وهاتان صورتان تنتقلان إلى الإجازة. ⁽¹⁾

[أ] ما بين المعوقتين في ب [لأن]

[ب] ما بين المعوقتين سقط من ب

[ج] ما بين المعوقتين في ب [تزيد على]

[الحل: أ] الوصية بنصيب الأم

$$4 - 1 - 5$$

$$15 = 5 \times 3$$

$$19 = 15 + 4$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة |
|-------|------|-----|----|----|------|
| 19 | 3 | 4 | 5 | 4 | 3 |

ب) الوصية بنصيب العم

$$4 - 1 - 5$$

$$15 = 5 \times 3$$

$$20 = 15 + 5$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة |
|-------|------|-----|----|----|------|
| 20 | 3 | 5 | 5 | 4 | 3 |

فإن ردوا [الوصيتين^[أ]] صحت الصورة [الأولى^[ب]] من مائة وستة وعشرين، لزيد منها أربعة
[وعشرون^[ج]]، ولعمرو ثمانية عشر.

وصحت الثانية من اثنين وسبعين، لزيد منها خمسة عشر [كالع^[د]]، ولعمرو تسعة، والباقي في
الصورتين للورثة، للزوجة رُبْعُهُ، وللأم ثلثُهُ وللعلم باقيه.

[أ] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقوفتين في ب [عشرين]

[د] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[1] الحل: أ) الرد في الصورة الأولى

$$378 = 3 \times 126$$

$$126 = 3 + 378$$

$$42 = 3 + 126 \text{ لزيد وعمرو}$$

| زوجة أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|---------|----|-----|------|-------|
| 21 | 35 | 24 | 18 | 126 |

ب) الرد في الصورة الثانية

$$216 = 3 \times 72$$

$$72 = 3 + 216$$

$$24 = 3 + 72 \text{ لزيد وعمرو}$$

| زوجة أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|---------|----|-----|------|-------|
| 12 | 20 | 15 | 9 | 72 |

فصل

في الوصية بالنصيب وآخر بجزء مما يبقى من جزء من المال بعد إخراج النصيب فيما إذا أوصى بنصيب أحد الورثة معلوماً، وجزء معلوم من جزء مما يبقى بعد إخراج النصيب.

مثال ترك ثلاثة بنين، وأوصى لزيد بنصيب أحدهم، ولعمرو بثلث ما يبقى من ثلث المال بعد إخراج النصيب، فاجعل ثلث المال نصيباً وثلاثة أسهم، ليكون الباقي من ثلث المال بعد النصيب ثلثاً صحيحاً، لأنه جعل الوصيتين من ثلث المال^[أ] وجعل الباقي من الثلث ثلثاً، فيكون جملة المال ثلاثة أنصباء وتسعة أسهم، لزيد من الثلث نصيب، يبقى منه ثلاثة أسهم للبنين الثلاثة، فالنصيبان لابنين منهم، [ويحضر^[ب]] نصيب الإبن الثالث في الأسهم الثمانية، فهي مقدار النصيب، فتبين أن النصيب [ثمانية^[ج]] أسهم، لوجوب تساوي أنصباء البنين، فكل نصيب ثمانية [أسهم^[د]]، وتبين أن ثلث المال أحد عشر سهماً، فجملة المال ثلاثة وثلاثون سهماً، هي التصحيح، لزيد ثمانية [مثل نصيب ابن^[هـ]].

[أ] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقوفتين في ب [واحضر]

[ج] ما بين المعقوفتين في ب [ثلاثة]

[د] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[هـ] ما بين المعقوفتين في ب [هي المجتمع]

[و] ما بين المعقوفتين في ب [مثل النصيب]

وَلِعَمْرٍو سَهْمًا، وَلِكُلِّ ابْنِ ثَمَانِيَّةٍ، لَأَنَّ الْفَاضِلَ لِلْبَنِينَ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ. (١١)

.....

[١] الحل: بفرض ثلث المال نصيب وثلاثة اسهم، وجملة المال ثلاثة انصبااء وتسعة اسهم لزيد من الثلث نصيب، يَبْقَى ثلاثة اسهم.

لعمرو منها سهم، يَبْقَى سهمان

سهمان + نصيبان وستة اسهم = نصيبان وثمانية اسهم

النصيبان لابنين منهم، والاسهم الثمانية هي مقدار نصيب الابن الثالث يجب تساوي الانصبااء: $8 \times 4 = 32$ مجموع الانصبااء

$32 + 1 = 33$ الانصبااء + وصية عمرو (جملة المال)

وتبين انهم ثلث المال = 11 سهما

| الأصل | عمرو | زيد | 3 بنين |
|-------|------|-----|--------|
| 33 | 1 | 8 | 24 |
| 33 | 1 | 8 | 8.8.8 |

وَلَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا، وَالْبُنُونَ أَرْبَعَةً، لَكَانَ النَّصِيبَانِ الْفَاضِلَانِ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْوَصِيَّتَيْنِ لِابْنَيْنِ
 مِنَ الْأَرْبَعَةِ، لِكُلِّ ابْنٍ نَصِيبٌ وَالْأَسْهُمُ الثَّمَانِيَّةُ الْبَاقِيَةُ هِيَ مِقْدَارُ نَصِيبِي الْأَخْرَيْنِ، لِاتِحْصَارِ
 حَقِّهِمَا فِي الْأَسْهُمِ الثَّمَانِيَّةِ، لِكُلِّ ابْنٍ مِنْهُمَا أَرْبَعَةٌ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ النَّصِيبَ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ، وَيَجِبُ تَسَاوِي
 الْأَنْصِبَاءِ [فَكُلُّ نَصِيبٍ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ، وَتُلْتُ الْمَالِ سَبْعَةَ أَسْهُمٍ^[1]]، وَتَصِحَّحُ مِنْ وَاحِدٍ وَعِشْرِينَ تُلْتُهَا
 سَبْعَةً، لِزَيْدٍ أَرْبَعَةً، وَلِعَمْرٍو مِنْهُمُ، يُفْضَلُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَالِ سِتَّةَ عَشَرَ [سَهْمًا^[2]]، لِكُلِّ ابْنٍ أَرْبَعَةَ.

[1] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[2] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[1] الحل: نفرض ثلاث نصيب وثلاثة اسهم، وجملة المال ثلاثة انصباء وتسعة اسهم لزيد من الثالث نصيب، يبقى منه

ثلاثة اسهم

لعمره منها سهم، يبقى منها سهمان.

سهمان + نصيبان وستة اسهم = نصيبان وثمانية اسهم

فالنصيبان لابنين منهم، والأسهم الثمانية هي مقدار نصيبى الابنين الآخرين

$$8 + 2 = 4 \text{ مقدار النصيب}$$

ويجب تساوي الانصباء: $4 \times 5 = 20$ مجموع الانصباء

$$20 + 1 = 21 \text{ الانصباء + وصية عمرو}$$

$$21 + 3 = 7 \text{ ثلث المال}$$

| 4 بنين | زيد | عمرو | الأصل |
|---------|-----|------|-------|
| 16 | 4 | 1 | 21 |
| 4,4,4,4 | 4 | 1 | 21 |

وَأَوْ كَانَ الْبُنُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ - وَهِيَ بِحَالِهَا - خَمْسَةً، وَأَخْرَجْتَ مِنْ ثُلُثِ الْمَالِ نَصِيباً لَزَيْدٍ، وَسَهْمًا

لِعَمْرٍو، وَفَضَلَ نَصِيبَانِ وَثَمَانِيَةَ أَسْهُمٍ، فَالنَّصِيبَانِ لِابْنَيْنِ مِنَ الْخَمْسَةِ، وَالسَّهْمُ الثَّمَانِيَةُ لِلْبَيْنِ

الثَّلَاثَةِ الْبَاقِينَ، فَهِيَ ثَلَاثَةُ انصِبَاءٍ، فَاقْسِمِهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ يَخْرُجُ اثْنَانِ وَثَلَاثَانِ، فَالنَّصِيبُ سَهْمَانِ

وَتَلْثَانِ، وَثُلُثُ الْمَالِ خَمْسَةُ أَسْهُمٍ وَتَلْثَانِ، لِأَنَّهُ نَصِيبٌ وَثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ وَجُمْلَةُ الْمَالِ سَبْعَةَ عَشَرَ سَهْمًا،

فَابْسُطِ الْكُلَّ اثْنَاتًا لِيَزُولَ الْكَسْرُ مِنَ النَّصِيبِ، تَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ وَخَمْسِينَ [وَصَارَ^[1]] كُلُّ سَهْمٍ ثَلَاثَةً،

لِزَيْدٍ النَّصِيبُ ثَمَانِيَةَ بَسْطِ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَثَيْنِ، وَلِعَمْرٍو بَسْطِ السَّهْمِ ثَلَاثَةً، وَلِكُلِّ ابْنٍ ثَمَانِيَةَ، وَهَذِهِ

الْمَسْأَلَةُ [الْمَذْكُورَةُ^[2]] كُلُّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةٍ.

[1] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي ب [وَبَصِيرًا]

[2] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مَقْطُوعٌ مِنْ ب

[1] الحل: نفرض ثلث المال نصيبا وثلاثة أسهم

لزید منها نصیب، یبقی ثلاثة أسهم

لعمرو منها سهم یبقی سهران

سهران + نصیبان وستة أسهم = نصیبان وثمانية أسهم

فالنصیبان لابنین منهم لكل واحد منهم نصیب

والأسهم الثمانية للبین الثلاثة

$$3 + 8 = 3 + 2 \frac{2}{3} \text{ مقدار النصیب}$$

$$5 \frac{2}{3} - 3 + 2 \frac{2}{3} \text{ ثلث المال}$$

$$3 \times 5 - 3 = 17 \text{ جملة المال}$$

| الأصل | عمرو | زيد | 5 بنين |
|---------------|--------------|-----------------|---------------------------|
| 3×17 | 3×1 | $3 \frac{2}{3}$ | $3 \times 13 \frac{1}{3}$ |
| 51 | 3 | 8 | 40 |
| 51 | 3 | 8 | 8080808 |

مسألة ثانية:

خلف أربع بنات وعمّاً، وأوصى لزيد بنصيب إحدى البنات، ولعمرو بخمس ما يبقى من الثلث بعد إخراج النصيب، فأفرض الثلث - أي ثلث المال - نصيباً وخمسة أسهم، ليكون الباقي من بعد إخراج النصيب خمس صحيح، لزيد من الثلث نصيب، ولعمرو سهم، يفضل من الثلث أربعة أسهم، ويفضل من جملة المال نصيبان، وأربعة عشر سهماً. فمعلوم أن للعم نصيبين، ولكل بنت نصيبان، والنصيب سهم من أصل الفريضة، فجملة الموروث ستة انصباء، فادفع النصيبين للعم، أو لبنتين من الأربعة وأقسّم السهام الأربعة عشر الباقية على أربعة انصباء، يخرج النصيب ثلاثة ونصف، فظهر أن ثلث المال ثمانية ونصف، فكله خمسة وعشرون ونصف، فابسط الكل أنصافاً تصح من إحدى وخمسين. ثلث المال سبعة عشر والنصيب سبعة، والباقي من الثلث بعد النصيب عشرة.

[أ] ما بين المعقوفتين في ب [إخراج]

لزيد النصيب سبعة، ولعمرو خمس العشرة الباقية سهمان، ولكل بنت سبعة، ولعم أربعة عشر. (1)

| الأصل | عم | 4 بنات | (أ) الورثة | [1] الحل: |
|-------|----|---------------|------------|-----------|
| 6 | ع | $\frac{2}{3}$ | الفروض | |
| 6 | 2 | 4 | السهم | |

(ب) نفرض ثلث المال نصيباً وخمسة أسهم

لزيد منها نصيب، يبقى خمسة أسهم

لعمرو منها سهم، يبقى أربعة أسهم

أربعة أسهم + نصيبان وعشرة أسهم = نصيبان وأربعة عشر سهماً

فالنصيبان للمم أو لبنتين من الأربعة

والأسهم الأربعة عشر للانصباة الأربعة الباقية

$$3 \frac{1}{2} = 4 + 14$$

$$8 \frac{1}{2} = 5 + 3 \frac{1}{2}$$

$$25 \frac{1}{2} = 3 \times 8 \frac{1}{2}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بنات 4 |
|---------------------------|--------------|--------------------------|--------------|---------------|
| $2 \times 25 \frac{1}{2}$ | 2×1 | $2 \times 3 \frac{1}{2}$ | 2×7 | 2×14 |
| 51 | 2 | 7 | 14 | 28 |
| 51 | 2 | 7 | 14 | 7,7,7,7 |

وَأُو كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا، وَالْبَنَاتُ فِيهَا سِتَّةٌ فَفَرِيضَةُ الْوَرَثَةِ مِنْ تِسْعَةٍ، لِكُلِّ بِنْتٍ سَهْمٌ، وَلِلْعَمِّ ثَلَاثَةٌ، وَقَدْ فَرَضْنَا سَهْمَ كُلِّ بِنْتٍ نَصِيبًا، فَلِلْعَمِّ ثَلَاثَةٌ أَنْصِبَاءَ، وَجُمْلَةُ الْمَوْرُوثِ تِسْعَةٌ أَنْصِبَاءَ، لِلْبَنَاتِ السِتِّ سِتَّةٌ، وَلِلْعَمِّ ثَلَاثَةٌ، وَقَدْ فَرَضْنَا الثَّلَاثَ نَصِيبًا وَخَمْسَةَ أَسْهُمٍ، ادْفَعْ مِنَ الثَّلَاثِ نَصِيبًا لِزَيْدٍ، وَسَهْمًا لِعَمْرٍو، يُفْضَلُ مِنَ الثَّلَاثِ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ، وَيَفْضَلُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَالِ نَصِيبَانِ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ سَهْمًا لِلْوَرَثَةِ^[1]، كَمَا تَقَدَّمَ.

فَالنَّصِيبَانِ الْبَاقِيَانِ لِاثْنَتَيْنِ مِنْهُنَّ، وَالسِّهَامُ الْأَرْبَعَةُ عَشَرَ هِيَ أَنْصِبَاءُ السَّبْعَةِ الْبَاقِيَةِ، اقسِمَهَا عَلَى السَّبْعَةِ، يُخْرَجُ مِقْدَارُ النَّصِيبِ، فَالنَّصِيبُ سَهْمَانِ، وَتَصِحُّ مِنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، لِزَيْدٍ النَّصِيبُ سَهْمَانِ كإِحْدَى الْبَنَاتِ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٌ، وَلِلْعَمِّ سِتَّةٌ.

[1] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[1] الحل: نفرض ثلث المال نصيبا وخمسة اسهم

لزيد منها نصيب، يبقى خمسة اسهم

لعمرو منها سهم، يبقى أربعة اسهم

أربعة اسهم + نصيبان وعشرة اسهم = نصيبان وأربعة عشر منها

النصيبان لثنتين منهن، والسهم الأربعة عشر هي انصباة السبعة الباقية

14 + 7 = 2 مقدار النصيب

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بنات |
|-------|------|-----|----|-------------|
| 21 | 1 | 2 | 6 | 12 |
| 21 | 1 | 2 | 6 | 2,2,2,2,2,2 |

تَبِيْهِ:

اِذَا كَانَ النَّصِيْبُ الْمُوصَى بِهِ يَسْتَعْرِقُ الْجُزْءَ الْمُضَافَ اِلَيْهِ الْبَاقِي، فَالْوَصِيَّةُ باطِلةٌ، لَانِ وَصِيَّتُهُ فِي الْبَاقِي، وَليْسَ بَعْدَ النَّصِيْبِ باقٍ.

كَمَا اِذَا كَانَ لِلْمُوصِي اِبْنَانِ، وَاَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيْبٍ اَحَدِهِمَا، وَلِعَمْرٍو بِنِصْفِ الْبَاقِي مِنَ التَّلْثِ اَوْ بِثُلْثِهِ اَوْ رُبْعِهِ، اَوْ اَيِّ جُزْءٍ كَانَ، فَتَقْرِيضُ ثُلْثِ الْمَالِ نَصِيْبًا، وَعَدَدًا يَصِيْحُ مِنْهُ الْجُزْءُ الْمَقْرُوْضُ كَالثَّلْثِ [مِثْلًا^[1]]، فَتَقْرِيضُ ثُلْثِ الْمَالِ نَصِيْبًا وَثَلَاثَةَ اَسْهُمٍ، ثُمَّ تُخْرِجُ مِنَ التَّلْثِ نَصِيْبًا لِزَيْدٍ، وَسَهْمًا لِعَمْرٍو، [وَيُفْضَلُ^[2]] مِنَ التَّلْثِ سَهْمَانِ، وَمَنْ جُمِلَ الْمَالِ نَصِيْبَانِ وَثَمَانِيَّةُ اَسْهُمٍ، النِّصِيْبَانِ لِابْنَيْنِ [وَيُفْضَلُ^[3]] ثَمَانِيَّةُ اَسْهُمٍ لَا مُسْتَحِقَّ لَهَا، بَلْ هِيَ زَائِدَةٌ فَيَنْدُلُ ذَلِكَ عَلَيَّ اَنْ الْفَرِيضَ مُحَالًا، وَاَنْ النَّصِيْبَ اسْتَعْرِقَ التَّلْثَ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَا وَصِيَّةَ لِعَمْرٍو، وَوَصِيَّتُهُ باطِلةٌ.^[1]

[1] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوْلَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[2] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوْلَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[3] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوْلَتَيْنِ فِي ب [وَيُفْضَلُ]

[1] الحل: نفرض ثلث المال نصيبا وثلاثة اسهم

لزید منها نصیب، یبقی ثلاثة اسهم

لعمرو منها سهم، یبقی سہمان

سہمان + نصیبان وستة اسهم = نصیبان وثمانیة اسهم

النصیبان لابنین

تفضل ثمانية اسهم لا مستحق لها

مسألة ثالثة:

له ثلاثة بنين، وأوصى لزيد بنكلمة نصيب أحدهم إلى ثلث المال، وعمر بنكلمة ما يبقى من الثلث بعد إخراج الكلمة، افرض ثلث المال نصيباً وسهماً، النصيب مثل نصيب أحد البنين، والسهم هو الكلمة الموصى بها لزيد، وإذا كان ثلث المال نصيباً وسهماً، فكله ثلاثة أنصباء وثلاثة أسهم، لزيد سهم، هو الكلمة يفضل من الثلث نصيباً فلعمر ثلثه، وهو ثلث نصيب، لأنه ثلث الباقي من الثلث بعد إخراج الكلمة، يفضل من الثلث ثلثاً نصيباً يضمّان إلى ثلثي المال، وهو نصيبان وسهمان، يفضل من جملة المال بعد الوصيتين نصيبان، وثلثاً نصيب، وسهمان للبنين الثلاثة، فالنصيبان للبنين، والباقي وهو ثلثاً نصيب وسهمان، هو نصيب الابن الثالث، لإنحصار حقه فيه فظهر أن ثلث النصيب سهمان، [والنصيب^[1] ستة، فلعمر ثلث النصيب سهمان، ولزيد سهم، وكل ابن ستة، وثلث المال سبعة، وتصح من واحد وعشرين^[1]

[1] ما بين المعقوفين في ب [فالنصيب]

[1] الحل: نفرض ان ثلث المال نصيباً وسهماً، وجملة المال ثلاثة انصباء وثلاثة اسهم لزيد من الثلث سهم، يبقى نصيب

لعمر ثلثه، يبقى ثلثا نصيب

ثلثا نصيب + نصيبان وسهمان = نصيبان وثلثا نصيب وسهمان

فالنصيبان لابنين منهم، والباقي ثلثا نصيب وسهمان هو نصيب الابن الثالث

فظهر ان ثلث النصيب سهمان، والنصيب ستة

$$6 = 3 \times 2 \text{ مقدار النصيب}$$

| 3 بنين | زيد | عمر | الأصل |
|--------|-----|-----|-------|
| 18 | 1 | 2 | 21 |
| 6+6+6 | 1 | 2 | 21 |

وَلَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا، وَالْبُنُونَ أَرْبَعَةً، كَانَ النَّصِيبَانِ لِابْنَيْنِ، وَالْبَاقِي وَهُوَ سَهْمَانِ وَثَلَاثًا نَصِيبٍ، هُوَ نَصِيبُ الْآخَرَيْنِ، لِكُلِّ ابْنِ سَهْمٍ وَثَلَاثُ نَصِيبٍ، فَالسَّهْمُ يَعْدِلُ ثَلَاثِي نَصِيبٍ، وَثَلَاثُ النِّصِيبِ نِصْفُ سَهْمٍ، فَالنِّصِيبُ سَهْمٌ وَنِصْفُ سَهْمٍ، فَثَلَاثُ الْمَالِ سَهْمَانِ وَنِصْفٌ. [فَكُلُّهُ سَبْعَةٌ وَنِصْفٌ^[1]]، ابْسُطْهُ أَنْصَافًا تَصِحُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَثَلَاثُ الْمَالِ خَمْسَةٌ، وَالنِّصِيبُ ثَلَاثَةٌ، وَالتَّكْمِلَةُ سَهْمَانِ، فَلِزَيْدٍ سَهْمَانِ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٌ، وَلِكُلِّ ابْنِ ثَلَاثَةٌ، وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ وَرَوِّضْ نَفْسَكَ فِيهِ. ^[1]

[1] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[1] الحل:

نفرض ثلث المال نصيبا وسهما

لزید منه سهم، یبقی نصیب

لعمر وثلثه، یبقی ثلثا نصیب

ثلثا نصیب + نصیبان وسهما = نصیبان وثلثا نصیب وسهما

النصیبان لابنین منهم

والباقی ثلثا نصیب وسهما للابنین الآخرین

لكل ابن سهم وثلث نصیب

السهم يعدل ثلثي نصیب، وثلث النصیب نصف سهم

$$1 \frac{1}{2} = 3 \times \frac{1}{2} = \text{فالنصیب}$$

$$2 \frac{1}{2} = \text{فثلث المال - (لأنه نصیب وسهم)}$$

$$7 \frac{1}{2} = 3 \times 2 \frac{1}{2} = \text{جملة المال}$$

| الأصل | عمر و | زيد | 4 بنين |
|--------------------------|------------------------|--------------|--------------|
| $2 \times 7 \frac{1}{2}$ | $2 \times \frac{1}{2}$ | 2×1 | 2×6 |
| 15 | 1 | 2 | 12 |
| 15 | 1 | 2 | 3+3+3+3 |

فصل

في الوصية بالنصيب وبجزء مما للآخر أو استثناء جزء للآخر
فيما إذا أوصى لكل من زيد وعمرو بمثل نصيب أحد ورثته معين، وبجزء معلوم مما للآخر.

أو أوصى لكل منهما بمثل نصيب بعض ورثته، إلا جزءاً معلوماً مما للآخر، أو أوصى لزيد
بمثل نصيب بعض ورثته، وبجزء مما لعمرو، ولعمرو بمثل نصيب بعض ورثته، إلا جزءاً مما
لزيد سواء اتخذ النصيبان مقداراً، أو اختلفا، وسواء اتخذ الجزءان قدرأ، أو اختلفا، وسواء كانا
معطوفين، أو مستثنيين، أو معطوفاً ومستثنى، كما ذكرناه.

وذكرت في هذا الفصل ثلاث مسائل تشمل على صور كثيرة، يتضح بها هذا الفصل، وفيه طرق
حسنة عامة، وطرق غير عامة، فأحسن طرقه العامة طريقان: طريق الجبر والمقابلة، وطريق
الأعداد الأربعة المتناسبة، وهي - أي طريق الجبر والمقابلة - أن ترض جملة وصية زيد مثلاً
شيئاً ثم تنظر فيه، [فتجد^[1]] نصيب الوارث المشبه بنصيبه معلوماً، فسمه معلوم زيد، واعرف
مقدار الجزء المضاف لوصية عمرو من وصية عمرو، ثم زده على معلوم زيد إن كان معطوفاً
وانقصه من معلومه، إن كان مستثنى فما حصل بالزيادة، أو بقي بعد النقص عادل به الشيء،
واعمل ما يحتاج إليه من جبر ومقابلة، وأكمل العمل يخرج مقدار الشيء معلوماً، وهو وصية
زيد، ومنها تعلم وصية عمرو، وهذا هو الضرب من ضرب علم الجبر والمقابلة، وهو أشياء
تعديل عدداً [ويوضح طريق العمل بالمثل الآتية^[2]].

[1] ما بين المعقوفين في ب [تجد]

[ب] ما بين المعقوفين في ب [ويتضح ذلك أي طريق العمل بالمثل والمسائل الآتية]

مسألة وهي الأولى:

خلف بنتين وزوجة وأماً وعمّاً، وأوصى لزيد بنصيب العم، ونصف ما لعمرو، ولعمرو بنصيب العم، ونصف ما لزيد، فمسألة الورثة من أربعة وعشرين، لكل بنت ثمانية، وللأم أربعة، وللزوجة ثلاثة وللعمة سهم، فأفرض وصية زيد شيئاً فيجب أن يكون لعمرو بحسب الفرض سهم، مثل نصيب العم ونصف شيء، ومعلوم زيد سهم، مثل نصيب العم وباقى وصيته، وهو نصف ما لعمرو، وذلك نصف سهم ورُبُع شيء، اجمعة لمعلوم زيد يحصل له سهم ونصف سهم ورُبُع شيء، يعدل ذلك الشيء الكامل - أي يساويه - فقابل بطرح المشترك بين العدلين وهو رُبُع شيء من كل جانب، وعادل الباقي بالباقي يفضل سهم ونصف سهم، يعدل ثلاثة أرباع شيء، [واقسم ما بقي من السهام^[أ] على ما يعادله من مقدار باقي الشيء، يخرج مقدار الشيء الكامل، [واقسم^[ب] واحداً ونصف على ثلاثة أرباع، بأن تبسط كلاً من المقسوم والمقسوم عليه أرباعاً، واقسم ستة بسط المقسوم على ثلاثة بسط المقسوم عليه، يخرج مقدار الشيء الكامل سهمان، هما وصية زيد، فيجب لعمرو أيضاً سهمان، لأن له سهماً مثل نصيب العم، ونصف الشيء سهم لأنه ظهر أن الشيء سهمان، فنصفه سهم [فلزيد^[ج] وعمرو أربعة .

[أ] ما بين المعقوفتين في ب [واقسم باقي السهام]

[ب] ما بين المعقوفتين في ب [واقسم]

[ج] ما بين المعقوفتين في ب [ولزيد]

اجمع ذلك إلى سهام الورثة، تصح من ثمانين وعشرين، ومجموع الوصيتين سبع المال، فلا

تحتاج إلى اجازة.¹¹¹

| الأصل | عم | أم | زوجة | بنتان | (1) الورثة |
|-------|----|---------------|---------------|---------------|------------|
| 24 | ع | $\frac{1}{6}$ | $\frac{1}{8}$ | $\frac{2}{3}$ | الفروض |
| 24 | 1 | 4 | 3 | 16 | السهام |

ب) نفرض وصية زيد شيئاً

لعمرو بحسب الفرض (1) ونصف شيء، ولزيد $1\frac{1}{2}$ وربع شيء

$$1\frac{1}{2} + \text{ربع شيء} = \text{شيئاً وربع شيء}$$

$$1\frac{1}{2} = \text{شيئاً}$$

$$1\frac{1}{2} = \frac{3}{4} \text{ شيء}$$

$$2 = 3 + 6 = 4 \times \frac{3}{4} \div 4 \times 1\frac{1}{2}$$

ولعمرو أيضاً سهمان (سهم) مثل نصيب العم + (سهم) نصف الشيء = 2

$$28 = 24 + 4$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة | بنتان |
|-------|------|-----|----|----|------|-------|
| 28 | 2 | 2 | 1 | 4 | 3 | 16 |
| 28 | 2 | 2 | 1 | 4 | 3 | 8+8 |

وإن شئت فاجعل لكل من زيد، وعمرو، مثل مقام الكسر المذكور لهما فهو مقدار [الوصية^[1]]

فلكل منهما في هذه الصورة سهمان، مثل مقام النصف، فلهما أربعة زدها على الفريضة، يحصل

التصحيح كما تقدم. ^[1]

وشرط هذه الطريقة: أن يكون النصيب المشبه به سهماً واحداً، وأن يتحد الكسر المعطوف من

الجانبين.

[1] ما بين المعقولتين في ب [وصيته]

[1] الحل: الكسر المذكور هو $(\frac{1}{2})$

مقامه (2)

فيكون لزيد (2) ولعمرو (2) ومجموعهما (4)

$$28 = 24 + 4$$

| بنات | زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|------|------|----|----|-----|------|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 2 | 2 | 28 |

وَلَوْ أَوْصَى - وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا - لِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو بِنَصِيبِ الزَّوْجَةِ وَنِصْفِ مَا لِلْآخَرِ،
فَأَفْرِضْ لِزَيْدٍ شَيْئًا، وَمَعْلُومُهُ^[أ] ثَلَاثَةٌ مِثْلُ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ، وَمَجْهُولُهُ نِصْفُ مَا لِعَمْرٍو، وَعَمْرٍو لَهُ
بِحَسَبِ الْفَرَضِ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٍ كَالزَّوْجَةِ، وَنِصْفُ شَيْءٍ، وَنِصْفُهُ سِتَّةٌ وَنِصْفُ سِتَّةٍ وَرُبْعُ شَيْءٍ، زِدْهُ
عَلَى مَعْلُومِ زَيْدٍ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٍ، وَعَادِلُ الْمُجْتَمَعِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَسْهُمٍ وَنِصْفُ سِتَّةٍ وَرُبْعُ شَيْءٍ
بِالشَّيْءِ الْكَامِلِ، وَقَابِلٌ بِطَرَحِ رُبْعِ الشَّيْءِ مِنْ كُلِّ [من^ب] الْجَانِبَيْنِ، وَعَادِلُ الْبَاقِي بِالْبَاقِي، يُفَضَّلُ
[أَسْهُمٌ أَرْبَعَةٌ^ج] وَنِصْفُ سِتَّةٍ يَعْدِلُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ شَيْءٍ، وَأَقْسِمُ أَرْبَعَةً وَنِصْفًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ،
يَحْصُلُ لِزَيْدٍ مِقْدَارُ الشَّيْءِ سِتَّةً، وَلِعَمْرٍو مِثْلُهُ سِتَّةً، لِأَنَّ لَهُ ثَلَاثَةَ مِثْلِ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ، وَثَلَاثَةَ
نِصْفِ الشَّيْءِ، وَتَصِيحُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثَيْنِ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةٍ، لِأَنَّ مَجْمُوعَ الْوَصِيَّتَيْنِ ثَلَاثُ
الْمَالِ.

[أ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ فِي ب [من]

[ب] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ج] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ فِي ب [أربعة اسهم]

وإن شئت فأضرب مقام الكسر المقروض، لكل من زيد وعمرو في النصيب الموصى له بمثلته،

يحصل وصية كل منهما، فأضرب لكل منهما اثنين مقام النصف، في ثلاثة نصيب الزوجة،

يحصل له مائة فلهما اثنا عشر، زده على [مسألة الورثة^(أ)] يحصل التصحيح^(ب).

[أ] ما بين المعقولتين في ب [الفريضة]

[1] الحل: أ) نفرض وصية زيد شيئاً

معلوم زيد (3) ومجهوله نصف ما لعمر

معلوم عمرو (3) ومجهوله نصف ما لزيد (نصف شيء) نصفه $\frac{1}{2}$ وربع شيء

$$3 + \frac{1}{2} \text{ وربع شيء} = 4 \frac{1}{2} \text{ وربع شيء}$$

$$4 \frac{1}{2} \text{ وربع شيء} = \text{شيئاً وربع شيء}$$

$$4 \frac{1}{2} \text{ تعدل } \frac{3}{4}$$

$$6 \text{ لزيد مقدار الشيء} = \frac{3}{4} + 4 \frac{1}{2}$$

ولعمر مثله (6) لأن له (3) مثل للزوجة و(3) نصف الشيء

$$36 = 24 + 12$$

| بنات | زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|------|------|----|----|-----|------|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 6 | 6 | 36 |
| 8.8 | 3 | 4 | 1 | 6 | 6 | 36 |

ب) مقام الكسر المقروض $2 \times 3 = 6$ لكل منهما

فيكون لزيد وعمرو 12

$$36 = 24 + 12$$

| بنات | زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|------|------|----|----|-----|------|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 6 | 6 | 36 |

وَلَوْ أَوْصَى فِيهَا لِكُلِّ مِنْهُمَا - أَي من زَيْدٍ وَعَمْرٍو - بِنَصِيبِ الْأُمِّ وَنِصْفِ مَا لِلْآخِرِ، [لَحْصَلٌ⁽¹⁾]

لِكُلِّ من زَيْدٍ وَعَمْرٍو، ثَمَانِيَّةٌ وَصَحَّتْ من أَرْبَعَيْنِ، لِأَنَّ الْمَعْلُومَ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ، مِثْلَ

نَصِيبِ الْأُمِّ، وَلِعَمْرٍو بِحَسَبِ الْفَرْضِ، أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ وَنِصْفُ شَيْءٍ، نِصْفُهُ سِتْهُمَا نِصْفُ شَيْءٍ،

يُضْمَرُ لِمَعْلُومِ زَيْدٍ يَحْصُلُ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُمٍ، وَرُبْعُ شَيْءٍ يَعْدِلُ الشَّيْءَ، فَقَابِلٌ وَأَقْسِمُ سِتَّةً عَلَى ثَلَاثَةِ

أَرْبَاعٍ، يَخْرُجُ [قَدْرًا⁽²⁾] الشَّيْءِ، ثَمَانِيَّةُ أَشْهُمٍ، هُوَ وَصِيَّةُ زَيْدٍ، فَلِعَمْرٍو ثَمَانِيَّةٌ مِثْلُهُ، وَاحْتَأَجَّتْ إِلَى

الْإِجَازَةِ، لِأَنَّ مَجْمُوعَ الْوَصِيَّتَيْنِ يَزِيدُ عَلَى ثُلُثِ الْمَالِ بِنِثْلِ خُمْسٍ⁽³⁾.

[أ] ما بين المعقولتين في ب [لَحْصَلٌ]

[ب] ما بين المعقولتين سقط من ب

[1] الحل: نفرض وصية زيد شينا

معلوم زيد (4) ومجهوله نصف ما لعمر

معلوم عمرو (4) ونصف شيء، نصفه 2 وربيع شيء

$4 + 2 = 6$ وربيع شيء = 6 وربيع شيء

$6 = 6$ وربيع شيء = شينا وربيع شيء

6 تعدل شينا

$8 = \frac{3}{4} + 6$ وصية زيد

ولعمر مثله (8) ، (4) مثل نصيب الأم و(4) نصف الشيء

| بنات | زوجة | أم | عم | زيد | عمر | الأصل |
|------|------|----|----|-----|-----|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 8 | 8 | 40 |

وهذه المسألة تحتاج الى الاجازة لأن مجموع الوصيتين يزيد على ثلث المال.

فإن ردَّ الورثة الوصيتين صحت من ستة وثلاثين، لكل من زيد وعمرو ستة، و[¹] للورثة الباقي^[1]

[1] ما بين المعقولتين سقط من ب

[1] مسألة الرد

$$12 - 3 \times 4$$

$$36 - 3 \times 12$$

$$12 - 3 + 36$$

$$3 - 4 \div 12$$

$$\text{زيد } 6 - 2 \times 3$$

$$\text{لمعرو } 6 - 2 \times 3$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة | بنتان |
|-------|------|-----|----|----|------|-------|
| 36 | 6 | 6 | 1 | 4 | 3 | 16 |
| 36 | 6 | 6 | 1 | 4 | 3 | 8.8 |

وهناك طريق آخر أسهل: وهو أن تزيد لكل من زيد وعمرو على النصيب المُشبه به بنسبة ما فوق الكسر المذكور له، إن كان معطوفاً، وتطرح له من النصيب المُشبه به بنسبة ما تحت الكسر إن كان مُستثنى، [يُحصلُ وصيته^[أ]]، وهذا مطرد إذا [اتَّحد^[ب]] النسيبان، واتَّحد الكسران قِدرًا، واتَّفقا عطفًا أو استثناءً.^[ج]

ف فوق النصف المثل، فزد لكل منهما على نصيب الأم مثله أربعة، أو تضرب نصيب الأم [أربعة^[د]] في مخرج الكسر يحصلُ وصيته ثمانية.

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين في ب [اتفق]

[ج] ما بين المعقولتين في ب [يُحصلُ وصيته]

[د] ما بين المعقولتين سقط من ب

[1] الحل: فوق النصف المثل

$$8 = 4 + 4$$

لكل منهما

$$8 = 2 \times 4$$

أو تضرب 2 لكل منهما

| بناتان | زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الاصل |
|--------|------|----|----|-----|------|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 8 | 8 | 40 |

وهذه تحتاج الى الاجازة كذلك

وإن أوصى لكلٍ منهما - أي ⁽¹⁾ زيد وعمرو - [مثل ب] نصيب [أحدى البنين] ⁽²⁾ ونصف ما
 للآخر، [ووجب] ⁽³⁾ لكلٍ منهما ستة عشر، لأنك تفرض لزيد شيئاً، والمعلوم لكلٍ من زيد وعمرو
 ثمانية، مثل نصيب إحدى البنين، ومجهول زيد نصف ما لعمرو، وعمرو بحسب الفرض ثمانية
 أسهم ونصف شيء، نصفه أربعة أسهم ورُبُع شيء، زده على معلوم زيد يحصل له اثنا عشر
 سهماً ورُبُع شيء، يعدل الشيء، فقابله بطرح ربع شيء من الجانبين، واقسم اثني عشر على
 ثلاثة أرباع يخرج الشيء ستة عشر سهماً هو ما لكلٍ منهما ⁽⁴⁾!

[أ] ما بين المعقولتين في ب [من]

[ب] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقولتين في ب [أحد البنين]

[د] ما بين المعقولتين في ب [الوجب]

[1] الحل: أ) نفرض وصية زيد شيئاً

معلوم كل من زيد وعمرو (8) مثل نصيب إحدى البنين

مجهول زيد نصف ما لعمرو وعمرو 8 ونصف شيء

نصفه 4 ورُبُع شيء

8 + 4 ورُبُع شيء = 12 ورُبُع شيء

12 ورُبُع شيء = شيئاً ورُبُع شيء

12 = شيئاً

12 + $\frac{3}{4}$ = 16 هو ما لكلٍ منهما

| بناتان | زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|--------|------|----|----|-----|------|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 16 | 16 | 56 |

وإن شئت فزِدْ عَلَى نَصِيبِ إِحْدَى الْبَنَاتَيْنِ مِثْلَهُ، يَحْصُلُ لِكُلِّ مِنْهُمَا سِتَّةَ عَشَرَ، وَصَحَّتْ [الْمَسْأَلَةُ^[أ]]

مِنْ سِتَّةٍ وَخَمْسِينَ، وَاحْتَأَجَّتْ إِلَى الْإِجَازَةِ، لِأَنَّ مَجْمُوعَ الْوَصِيَّيْنِ أَرْبَعَةٌ أَسْبَاعِ الْمَالِ. ^[ب] وَالرَّدُّ

مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ كَمَا سَبَقَ، وَالْجَامِعَةُ لِلْإِجَازَةِ [وَالرَّدِّ^[ب]] [خَمْسُ مِائَةٍ وَأَرْبَعَةٌ^[ج]].

[أ] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ب] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ج] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ خَطَأً وَالصَّوَابُ خَمْسُ مِائَةٍ وَأَرْبَعَةٌ عَشْرَ بِعِ الْاِخْتِصَارِ.

(ب) $8 + 8 = 16$ هُوَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا

| بناتان | زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|--------|------|----|----|-----|------|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 16 | 16 | 56 |
| 8,8 | 3 | 4 | 1 | 16 | 16 | 56 |

[1] مسألة الرد

$$12 = 3 \times 4$$

$$36 = 3 \times 12$$

$$12 = 3 + 36$$

$$3 = 4 + 12$$

$$6 = 2 \times 3 \text{ لزيد}$$

$$6 = 2 \times 3 \text{ لعمرو}$$

| بناتان | زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|--------|------|----|----|-----|------|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 6 | 6 | 36 |
| 8,8 | 3 | 4 | 1 | 6 | 6 | 36 |

والجامعة لمسألتى الاجازة والرد $36 \times 56 =$

$$514 = 18 \times 28$$

وإن قال الموصي في وصيته: - والمسألة بحالها - أوصيت لكل من زيد وعمرو بنصيب العم، أو الزوجة، أو الأم، أو إحدى البنين، وتلك ما للأخر في [الصورة^[أ]] الأربع. بأن قال في الأولى: أوصيت لزيد بنصيب العم، وتلك ما لعمر، ولعمرو بنصيب العم وتلك ما لزيد. وقال في الثانية: أوصيت لكل من زيد وعمرو بنصيب الزوجة، وتلك ما للأخر، وقال في الثالثة: بنصيب الأم وتلك ما للأخر، وفي الرابعة: بنصيب إحدى البنين وتلك ما للأخر.

كان لكل منهما في الصورة الأولى سهم ونصفه، لأن معلوم كل منهما سهم مثل نصيب العم، ولعمرو بحسب الفرض سهم وتلك شيء، تلك ذلك [تلك^[ب]] سهم وتسع شيء، زده على معلوم زيد وهو سهم يحصل له سهم وتلك وتسع شيء، يعدل الشيء، فقابل بطرح تسع شيء، من كل جانب يفضل سهم وتلك سهم، يعدل ثمانية أتساع شيء، فأقسم سهماً وتلكاً، على ثمانية أتساع، يخرج الشيء سهم ونصف سهم، هو ما لكل منهما. أو زد لكل منهما على سهم العم مثل نصيبه، لأنه الذي فوق الثلث .

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين سقط من ب

يَحْصُلُ لِكُلِّ مِنْهُمَا سِتَّةٌ وَتَنْصَفُ، فَابْسُطِ الْكُلَّ أَنْصَافاً تَصِحْ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ، لِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ

وَعَمْرٍو ثَلَاثَةٌ، وَلِلْعَمِّ سِتَّمَانِ، وَلِلزَّوْجَةِ سِتَّةٌ، وَلِلْأُمِّ ثَمَانِيَّةٌ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ سِتَّةٌ عَشْرًا. [11]

[11] الحل: معلوم كل منهما (1) مثل لصيب العم

لعمرو بحسب الفرض (1) وثلاث شيء، ثلثه $\frac{1}{3}$ وتسع شيء

$$1 + \frac{1}{3} \text{ وتسع شيء} = \frac{1}{3} \text{ وتسع شيء}$$

$$\frac{1}{3} \text{ وتسع شيء} = \text{شيئاً وتسع شيء}$$

$$\frac{8}{9} = 1 - \frac{1}{3}$$

$$1 - \frac{1}{2} = \frac{8}{9} \div 1 - \frac{1}{3}$$

$$\text{أو } 1 - \frac{1}{2} = \frac{1}{2} \text{ لأن النصف فوق الثلث}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة | بناتان |
|---------------|-------------------------|-------------------------|--------------|--------------|--------------|---------------|
| 2×27 | $2 \times 1\frac{1}{2}$ | $2 \times 1\frac{1}{2}$ | 2×1 | 2×4 | 2×3 | 2×16 |
| 54 | 3 | 3 | 2 | 8 | 6 | 32 |
| 54 | 3 | 3 | 2 | 8 | 6 | 16+16 |

وَكَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ، لِأَنَّ الْمَعْلُومَ لِكُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ مِثْلَ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ، وَإِذَا فَرَضْتَ وَصِيَّةَ زَيْدٍ شَيْئًا، وَجَبَ لِعَمْرٍو بِحَسَبِ الْفَرْضِ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٍ وَثَلَاثُ شَيْءٍ، وَثَلَاثُ ذَلِكَ سَهْمٌ وَتَسْعُ شَيْءٍ، زِدْهُ عَلَى ثَلَاثَةِ زَيْدٍ، يَحْصُلُ لَهُ أَرْبَعَةٌ أَسْهُمٍ وَتَسْعُ شَيْءٍ، يَعْذِلُ الشَّيْءَ، فَقَابِلِ وَأَقْسِمِ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَسْعَاءِ، يَخْرُجُ الشَّيْءُ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ وَنِصْفُ سَهْمٍ، هُوَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا.

أَوْ زِدْ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى نَصِيبِ الزَّوْجَةِ مِثْلَ نِصْفِهِ سَهْمًا وَنِصْفًا، لِأَنَّهُ الَّذِي فَوْقَ الثَّلَاثِ، يَحْصُلُ لَهُ أَرْبَعَةٌ [وَنِصْفٌ^[1]]، فَابْسُطِ الْكُلَّ أَنْصَافًا تَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ وَسِتِّينَ لِكُلِّ مِنْهُمُ تِسْعَةٌ، وَالْوَرِثَةُ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ كَمَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةٍ.^[1]

[1] ما بين المعرفتين سقط من ب

[1] الحل:

فرض وصية زيد شيئاً
 لعمره بصب الفرض (3) وثلث شيء، ثلثه (1) وتسع شيء
 $3 + 1 = 4$ وتسع شيء = 4 وتسع شيء
 4 وتسع شيء = شيئاً وتسع شيء
 4 تعدل شيئاً
 $4 \times \frac{1}{2} = \frac{8}{2} = 4$ هو ما لكل منهما
 لو: $3 + 1 = 4 \times \frac{1}{2} = 2$ لأن النصف فوق الثلث

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة | بتان |
|---------------|---------------------------------|---------------------------------|--------------|--------------|--------------|---------------|
| 2×33 | $2 \times 4 \times \frac{1}{2}$ | $2 \times 4 \times \frac{1}{2}$ | 2×1 | 2×4 | 2×3 | 2×16 |
| 66 | 9 | 9 | 2 | 8 | 6 | 32 |
| 66 | 9 | 9 | 2 | 8 | 6 | 16+16 |

وَكَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِي الصُّورَةِ الثَّلَاثَةِ سِتَّةٌ، لِأَنَّ الْمَعْلُومَ لِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو [أَرْبَعَةٌ^[1]]، كَالْأَمْرِ

وَلِعَمْرٍو بِحَسَبِ الْفَرْضِ أَرْبَعَةٌ أَسْهُمٌ وَثَلَاثُ شَيْءٍ، ثَلَاثَةٌ سَهْمٌ، وَثَلَاثُ سَهْمٌ، وَتُسَعُ شَيْءٌ، أَجْمَعَةً

لِأَرْبَعَةِ زَيْدٍ يَحْصُلُ لَهُ خَمْسَةٌ أَسْهُمٌ وَثَلَاثُ سَهْمٌ وَتُسَعُ شَيْءٌ، عَادِلٌ بِهِ الشَّيْءُ، فَاقْبَلِ بِطَرَحِ تَسْعِ

شَيْءٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَاقْسِمِ خَمْسَةَ أَسْهُمٍ [وَتَلَاثِينَ^[2]] عَلَى ثَمَانِيَةِ أَسْعَاجٍ، يَخْرُجُ الشَّيْءُ سِتَّةً، هُوَ مَا

لِكُلِّ مِنْهُمَا.

أَوْ زِدْ لِكُلِّ [مِنْهُمَا^[3]] عَلَى نَصِيبِ الْأُمِّ مِثْلَ [نِصْفِهِ^[4]]، لِأَنَّهُ الَّذِي فَوْقَ الثَّلَاثِ، يَحْصُلُ لَهُ سِتَّةٌ،

فَتَصْبِحُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةٍ لِأَنَّ مَجْمُوعَ الْوَصِيَّتَيْنِ ثَلَاثُ الْمَالِ^[5].

[أ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ب] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ خَطَأً وَالصَّوَابُ [وَتَلَاثُ]

[ج] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[د] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ فِي ب [نِصْفِهِ]

[1] الحل: نفرض وصية زيد شيئاً

معلوم كل من زيد وعمرو (4) مثل نصيب الأم

لعمرو بحسب الفرض (4) وثلث شيء، ثلثه $\frac{1}{3}$ وتسع شيء

$4 + \frac{1}{3}$ وتسع شيء = $\frac{1}{3} + 5$ وتسع شيء

$\frac{1}{3} + 5$ وتسع شيء = شيئاً وتسع شيء

$\frac{1}{3} + 5 = 6 - \frac{8}{9}$ هو ما لكل منهما

لو: $4 + 2 = 6$ لأن النصف فوق الثلث

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة | بنات |
|-------|------|-----|----|----|------|------|
| 36 | 6 | 6 | 1 | 4 | 3 | 16 |
| 36 | 6 | 6 | 1 | 4 | 3 | 8.8 |

وَكَانَ لِكُلِّ مَلْهُمًا فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ اثْنَا عَشَرَ، لِأَنَّ مَعْلُومَ كُلِّ مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا ثَمَانِيَّةٌ،

كَأَحَدِي الْبِنْتَيْنِ، [أ¹¹] إِذَا فَرَضْتَ لِزَيْدٍ شَيْئًا، كَانَ لِعَمْرُو بِحَسَبِ الْفَرْضِ، ثَمَانِيَّةٌ أَسْهُمٌ وَثَلَاثُ

شَيْءٍ، ثَلَاثَةُ سَهْمَانِ وَثَلَاثَا سَهْمٌ وَتَسْعُ شَيْءٍ، زِدْهُ عَلَى ثَمَانِيَّةِ زَيْدٍ، وَعَاقِلِ الْحَاصِلِ، وَهُوَ عَشْرَةٌ

أَسْهُمٌ وَثَلَاثَا سَهْمٌ وَتَسْعُ شَيْءٍ، بِالشَّيْءِ وَقَابِلِ بِطَرَحِ تَسْعِ شَيْءٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَأَقْسِمِ عَشْرَةَ

أَسْهُمٌ وَثَلَاثَيْنِ عَلَى ثَمَانِيَّةِ أَسَاعٍ، يَخْرُجُ الشَّيْءُ اثْنَا عَشَرَ: [11]

[أ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ب] مَا بَعِثَ الْمَعْقُولَتَيْنِ لِي ب [مَنْ]

[11 الحل: أ] نفرض وصية زيد شيئاً

لعمره بحسب الفرض 8 وثلث شيء، ثلثه $2\frac{2}{3}$ وتسع شيء

$$8 + 2\frac{2}{3} \text{ وتسع شيء} = 10\frac{2}{3} \text{ وتسع شيء}$$

$$10\frac{2}{3} \text{ وتسع شيء} = \text{شيئاً وتسع شيء}$$

$$12 = \frac{8}{9} + 10\frac{2}{3} \text{ هو ما لكل منهما}$$

| بنات | زوجة | أم | عم | زيد | عمره | الأصل |
|------|------|----|----|-----|------|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 12 | 12 | 48 |

مجموع الوصيتين فيها يساوي نصف المال تحتاج الى اجازة.

أو زيد على نصيب البنت مثل نصيفه، لأنه الذي فوق الثلث، يحصل اثنا عشر، هو ما لكل منهما.

فتصبح من ثمانية وأربعين، ومجموع الوصيتين فيها نصف المال، فلا بد من الإجازة.

فإن رتوا صحت من ستة وثلاثين.⁽¹¹⁾

[1] الحل: ب) $12 - 4 + 8$ لأن النصف فوق الثلث

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة | بنات |
|-------|------|-----|----|----|------|------|
| 48 | 12 | 12 | 1 | 4 | 3 | 16 |
| 48 | 12 | 12 | 1 | 4 | 3 | 8.8 |

مجموع الوصيتين نصف المال، فلا بد من الإجازة

ج) مسألة الرد:

$$12 - 3 \times 4$$

$$36 - 3 \times 12$$

$$12 - 3 + 36$$

$$3 - 4 + 12$$

$$6 - 2 \times 3 \text{ لزيد}$$

$$6 - 2 \times 3 \text{ لعمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة | بنات |
|-------|------|-----|----|----|------|------|
| 36 | 6 | 6 | 1 | 4 | 3 | 16 |
| 36 | 6 | 6 | 1 | 4 | 3 | 8.8 |

وإن أوصى فيها لزيد بنصيب الزوجة، ونصف ما لعمرو، ولعمرو بنصيب الأم، وتلت ما لزيد
 وجب لكل منهما ستة، لأنك تفرض وصية زيد شيئاً، ومعلومه ثلاثة كالزوجة، ومجهوله نصف
 ما لعمرو، ولعمرو بحسب الفرض أربعة أسهم كالأم وتلت شيئاً، نصفه سهمان وسدس شيء،
 اجمعه لثلاثة زيد، يجتمع له خمسة أسهم وسدس شيء، يعدل الشيء، فقابل بطرح سدس الشيء
 من كل من الجانبين، واقسم خمسة أسهم على خمسة أسداس، يخرج الشيء ستة أسهم، هي
 وصية زيد، ولعمرو أربعة أسهم مثل الأم، وتلت [الشيء^[1]] سهمان، فله ستة أيضاً، وصحت من
 ستة وثلاثين فلا تحتاج إلى إجازة، وفي هذه الصورة اختلف النصيبان والكسران^[1]

[1] ما بين المعقولتين في ب [المسمى]

[1] الحل: نفرض وصية زيد شيئاً

معلوم زيد (3) ومجهوله نصف ما لعمرو

لعمرو بحسب الفرض (4) وتلت شيئاً، نصفه (2) وسدس شيء

$2 + 3 = 5$ وسدس شيء

5 وسدس شيء = شيئاً وسدس شيء

$5 + \frac{5}{6} = 6$ أسهم وصية زيد

ولعمرو $4 + 2 = 6$ ، (4) مثل نصيب الأم، و(2) تلت ما لزيد

| بننان | زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|-------|------|----|----|-----|------|-------|
| 16 | 3 | 4 | 1 | 6 | 6 | 36 |
| 8.8 | 3 | 4 | 1 | 6 | 6 | 36 |

مسألة وهي الثانية:

خلفت امرأة زوجاً وأماً وعماً، وأوصت لكل من زيد وعمرو بنصيب العم إلا نصف ما للأخر،
فالفريضة من ستة، للزوج ثلاثة، وللأم سهمان، وللعم سهم، فأفرض لزيد شيئاً، والمعلوم لكل
من زيد وعمرو كالعم، والكسر مستثنى في كل منهما، فلعمر بنصيب الفرض سهم إلا نصف
شيء، ونصفه نصف سهم إلا ربع شيء، اسقطه من معلوم زيد وهو سهم، لأنه مستثنى بعد أن
تجبر المطروح، والمطروح منه بأن تزيد المستثنى، وهو ربع شيء [على كل من المطروح،
والمطروح منه ليؤول الاستثناء يصير المطروح نصف سهم، والمطروح منه سهماً وربع شيء،
فأطرح نصف السهم من السهم وربع الشيء، يفضل نصف سهم وربع شيء^[أ]، يعدل الشيء
الكامل، [فأطرح^[ب] المشترك بين العدلين، وهو ربع شيء من الجانبين، وعادل الباقي بالباقي،
واقسم نصفاً على ثلاثة أرباع .

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين غير واضحة في ب

فَالشَّيْءُ ثَلَاثَانِ، وَهُوَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا فَابْسُطِ الْكُلَّ اَثَلَاثًا تَصِحُّ مِنْ اِثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ، لِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ

وَعَمْرٍو سَهْمَانِ، وَلِلْوَرَثَةِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ. [11]

| الأصل | عم | أم | زوج | الورثة | [11 الحل: أ] |
|-------|----|---------------|---------------|--------|--------------|
| 6 | ع | $\frac{1}{3}$ | $\frac{1}{2}$ | الفروض | |
| 6 | 1 | 2 | 3 | السهام | |

ب) نفرض وصية زيد شيئاً، معلوم كل من زيد وعمرو (1) كالمع والكمير مستثنى في كل منهما

لعمرو بحسب الفرض (1) الا لصف شيء، نصفه $(\frac{1}{2})$ الاربع شيء

$$\text{ربع شيء} + 1 + \frac{1}{2} \text{ الاربع شيء} + \text{ربع شيء}$$

$$(1) \text{ وربع شيء} - \frac{1}{2} = \frac{1}{2} \text{ وربع شيء}$$

$$\frac{1}{2} \text{ وربع شيء} - \text{شيئاً وربع شيء}$$

$$\frac{1}{2} \text{ تعدل شيئاً}$$

$$\text{هو ما لكل منهما} \quad \frac{2}{3} = \frac{3}{4} + \frac{1}{2}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوج |
|--------------------------|------------------------|------------------------|--------------|--------------|--------------|
| $3 \times 7 \frac{1}{3}$ | $3 \times \frac{2}{3}$ | $3 \times \frac{2}{3}$ | 3×1 | 3×2 | 3×3 |
| 22 | 2 | 2 | 3 | 6 | 9 |

وَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ - وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا - لِكُلِّ مِنْهُمَا بِنَصِيبِ الْأُمِّ إِلَّا نِصْفَ مَا لِلْآخِرِ، لَوَجِبَ لِكُلِّ مِنْهُمَا سَهْمٌ وَتَلْتٌ، لِأَنَّ الْمَعْلُومَ فِيهَا لِكُلِّ مِنْهُمَا سَهْمَانِ كَالْأُمِّ، فَلِعَمْرٍو سَهْمَانِ إِلَّا نِصْفَ شَيْءٍ، وَنِصْفُ ذَلِكَ سَهْمٌ إِلَّا رُبْعَ شَيْءٍ، إِطْرَاحُهُ مِنْ سَهْمِي زَيْدٍ بَعْدَ الْجَبْرِ بِأَنَّ تَزِيدَ عَلَيَّ كُلِّ مَنْ الْمَطْرُوحِ، الْمَطْرُوحِ مِنْهُ رُبْعُ شَيْءٍ، وَتَطْرُوحُ الْحَاصِلُ مِنَ الْحَاصِلِ، وَهُوَ سَهْمٌ مِنْ سَهْمَيْنِ وَرُبْعُ شَيْءٍ يُفْضَلُ سَهْمٌ وَرُبْعُ شَيْءٍ، يَعْذِلُ الشَّيْءَ، فَقَابِلِ، وَأَقْسِمُ سَهْمًا عَلَيَّ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ، يَخْرُجُ الشَّيْءُ مِنْهُمَا وَتَلْتٌ سَهْمٌ، هُوَ مَا لِكُلِّ مَنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَبَسْطِ الْكُلِّ أَثَلَاثًا تَصِيحٌ مِنْ سِتَّةٍ وَعِشْرِينَ، لِكُلِّ مِنْهُمَا أَرْبَعَةٌ بَسْطِ السَّهْمِ وَالتَّلْتِ، وَاللُّورَثَةُ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرًا، وَلَا تَحْتَاجُ [كُلَّهَا⁽¹¹⁾] إِلَى إِجَازَةٍ. (11)

[1] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[11] الحل:

معلوم كل من زيد وعمرو (2) مثل نصيب الأم

لعمرو (2) الا نصف شيء، نصفه (1) الاربع شيء

ربع شيء + (2 - 1) الاربع شيء + ربع شيء

(2) وربع شيء - 1 = 1) وربع شيء

(1) وربع شيء - شيئاً وربع شيء

(1) يعدل شيئاً

$$1 \frac{1}{3} = \frac{3}{4} + 1$$

هو ما لكل من زيد وعمرو

| زوج | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|-----|-----|-----|-------------------|-------------------|-------------------|
| 3×3 | 3×2 | 3×1 | 3×1 $\frac{1}{3}$ | 3×1 $\frac{1}{3}$ | 3×8 $\frac{2}{3}$ |
| 9 | 6 | 3 | 4 | 4 | 26 |

وَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ فِيهَا لِكُلِّ مِنْهُمَا بِنَصِيبِ الزَّوْجِ إِلَّا نِصْفَ مَا لِلْآخِرِ، لَحَصَلَ لِكُلِّ مِنْهُمَا سَهْمَانِ، لِأَنَّ مَعْلُومَ كُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ كَالزَّوْجِ، فَلَعَمْرُو ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ إِلَّا نِصْفَ شَيْءٍ، نِصْفُهُ سَهْمٌ وَنِصْفُ سَهْمٍ إِلَّا رُبْعَ شَيْءٍ، إِطْرَحَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ زَيْدٍ بَعْدَ الْجَبْرِ، وَعَادِلُ الْبَاقِي وَهُوَ سَهْمٌ وَنِصْفُ سَهْمٍ وَرُبْعُ شَيْءٍ بِالشَّيْءِ، وَقَابِلٌ وَأَقْسِمُ سَهْمًا وَنِصْفًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ، يَخْرُجُ الشَّيْءُ [سَهْمَيْنِ^[1]]، فَلِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرُو سَهْمَانِ فَلَهُمَا أَرْبَعَةٌ. [1]

[1] ما بين المعقولتين لي ب [سهمان]

[1] الحل: معلوم كل من زيد وعمرو (3) لسهم كالزوج

فلعمر (3) الا نصف شيء، نصفه $(1 \frac{1}{2})$ الا ربع شيء

ربع شيء + 3 - $\frac{1}{2}$ 1 الا ربع شيء + ربع شيء

3 وربع شيء - $\frac{1}{2}$ - 1 $\frac{1}{2}$ 1 وربع شيء

$\frac{1}{2}$ 1 وربع شيء = شيئاً + ربع شيء

$\frac{1}{2}$ 1 تعدل شيئاً

$\frac{1}{2}$ 1 + $\frac{3}{4}$ - 2 هو ما لكل منهما

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوج |
|-------|------|-----|----|----|-----|
| 10 | 2 | 2 | 1 | 2 | 3 |

أو تعمل بطريق ما تحت الكسر، فنطرح من معلوم كل من زيد وعمرو ثلثه لأنه تحت النصف، فنسقط في الصورة الأولى من سهم لكل منهما^[أ] ثلث سهم، يفضل وصيته ثلثا سهم، وتسقط في الثانية ثلث السهمين، يفضل لكل منهما سهم وثلث سهم، [ولا تحتاج فيهما إلى إجازة^[ب]]، وفي هذه الثالثة تطرح له ثلث الثلاثة سهمًا، يفضل وصية كل منهما سهمان، وصحت من عشرة، واحتاجت إلى الإجازة، فإن ردّ الورثة [الوصية^[ج]]، صحت من ثمانية عشر، لزيد وعمرو ستة، وللورثة ضِعْفُهَا^[١].

[أ] ما بين المعقولتين في ب [وفي]

[ب] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقولتين سقط من ب

[١] الحل: نطرح من معلوم كل من زيد وعمرو ثلثه لانه تحت النصف

(أ) وفي الصورة الأولى : $1 - \frac{1}{3} = \frac{2}{3}$ لكل منهما

| زوج | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|--------------|--------------|--------------|------------------------|------------------------|--------------------------|
| 3×3 | 3×2 | 3×1 | $3 \times \frac{2}{3}$ | $3 \times \frac{2}{3}$ | $3 \times 7 \frac{1}{3}$ |
| 9 | 6 | 3 | 2 | 2 | 22 |

(ب) وفي الصورة الثانية : $2 - \frac{2}{3} = \frac{1}{3}$ لكل منهما

| زوج | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|--------------|--------------|--------------|------------------------|------------------------|--------------------------|
| 3×3 | 3×2 | 3×1 | $3 \times \frac{1}{3}$ | $3 \times \frac{1}{3}$ | $3 \times 8 \frac{2}{3}$ |
| 9 | 6 | 3 | 4 | 4 | 26 |

(ج) وفي الصورة الثالثة: 1) $3 - 1 - 2$ لكل منهما

| زوج | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|-----|----|----|-----|------|-------|
| 3 | 2 | 1 | 2 | 2 | 10 |

(2) مسألة الرد: $18 = 3 \times 6$

$18 = 3 + 6$ لزيد وعمرو

| زوج | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|-----|----|----|-----|------|-------|
| 6 | 4 | 2 | 3 | 3 | 18 |

وإن قالت الموصية - والمسألة بحالها - أوصيت لكل من زيد وعمرو بنصيب العم، أو الأم، أو الزوج، إلا ثلث ما للأخر في الصور الثلاث، بأن أوصت [بالصورة^[1]] الأولى، لكل منهما بنصيب العم إلا ثلث ما للأخر، وأوصت في الثانية، لكل منهما بنصيب الأم إلا ثلث ما للأخر، وأوصت في الثالثة، لكل منهما بنصيب الزوج إلا ثلث ما للأخر، حصل لكل منهما في الصورة الأولى ثلاثة أرباع، لأن المعلوم فيها لكل منهما سهم مثل نصيب العم، فإذا فرضت وصية زيد شيئاً، وجب أن يكون لعمرو بحسب الفرض سهم إلا ثلث شيء، وثلث ذلك ثلث سهم إلا تسع شيء، أسقطه من معلوم زيد، وهو سهم بعد الجبر، بأن تزيد على كل من المطروح والمطروح منه، تسع شيء ليزول الاستثناء، وتسقط ثلث سهم من سهم وتسع شيء، وعادل الباقي وهو ثلثا سهم وتسع شيء، بالشيء وقابل بطرح تسع شيء من الجانبين، واقسم ثلثي سهم على ثمانية أتساع، يخرج الشيء ثلاثة أرباع سهم، هو ما لكل من زيد وعمرو.

[1] ما بين المعقوفين في ب [في الصورة]

أو تُسْقَطُ من معلوم^[أ] كُلِّ مِنْهُمَا رُبْعُهُ، [لأنَّهُ الَّذِي تَحْتَ التَّلْثِ] يُفْضَلُ وَصِيَّتُهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ سَهْمٍ،

وَتَصِيحُ الْمَسْأَلَةِ^[أ] بَعْدَ بَسْطِهَا أَرْبَاعًا، مِنْ ثَلَاثِينَ، لِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ثَلَاثَةٌ، وَلِلْوَرَثَةِ أَرْبَعَةٌ

وَعِشْرُونَ.^[أ]

[أ] ما بين المعقولتين في ب [من]

[ب] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقولتين في ب [كلها]

[11] الحل: أ) نفرض وصية زيد شيئاً

معلوم كل من زيد وعمرو (1) مثل نصيب العم

لعمرو بصحب الفرض (1) الا ثلث شيء، ثلثه $(\frac{1}{3})$ الا تسع شيء

تسع شيء + 1 - $(\frac{1}{3})$ الا تسع شيء + وتسع شيء

(1) وتسع شيء - $\frac{1}{3}$ - $(\frac{2}{3})$ وتسع شيء

$\frac{2}{3}$ وتسع شيء = شيئاً + تسع شيء

$\frac{2}{3}$ تعادل شيئاً

$\frac{3}{4} = \frac{8}{9} + \frac{2}{3}$ هو ما لكل منهما

ب) لو: نسقط من معلوم كل منهما الربع لانه تحت الثلث

$1 - \frac{1}{4} - \frac{3}{4}$ سهم

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوج |
|--------------------------|------------------------|------------------------|--------------|--------------|--------------|
| $4 \times 7 \frac{1}{2}$ | $4 \times \frac{3}{4}$ | $4 \times \frac{3}{4}$ | 4×1 | 4×2 | 4×3 |
| 30 | 3 | 3 | 4 | 8 | 12 |

[أ] حصل لكل منهما في الصورة الثانية، سهم ونصف، لأن المعلوم فيها لكل منهما سهمان

مثل نصيب الأم، ولعمرو بحسب الفرض سهمان، إلا ثلث شيء، ثلثة ثلثا سهم إلا تسع شيء،

اطرحه من معلوم زيد بعد الجبر، وعادل سهماً وثلث سهم وتسع شيء بالشيء، وقابل، واقسم

سهماً وثلثاً على ثمانية أضع، يخرج الشيء سهماً [وتصف^ب]، هو قدر وصية كل منهما.

أو تسقط من معلوم كل منهما ربعه، يفضل [له^ع] سهم ونصف سهم، وتصح بعد بسط الكل

أنصافاً، من ثمانية عشر، لهما ستة، وللورثة اثنا عشر، ولا تحتاج إلى إجازة.¹¹

[أ] ما بين المعقوفتين سقط من أ

[ب] ما بين المعقوفتين في ب [ونصفاً]

[ج] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[1] الحل: (أ) معلوم كل منهما (2) مثل نصيب الأم

لعمرو بحسب الفرض (2) إلا ثلث شيء، ثلثة $(\frac{2}{3})$ إلا تسع شيء

تسع شيء + (2) - $(\frac{2}{3})$ إلا تسع شيء + تسع شيء

(2) وتسع شيء - $\frac{2}{3} = 1\frac{1}{3}$ وتسع شيء

$(1\frac{1}{3})$ وتسع شيء = شيئاً وتسع شيء

$\frac{1}{3}$ تعدل شيئاً

$\frac{1}{2} = \frac{8}{9} + 1\frac{1}{3}$ هو قدر وصية زيد

(ب) أو تسقط من معلوم كل منهما ربعه

$\frac{1}{2} = \frac{1}{2} - 2$ لكل منهل

| زوج | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|-----|-----|-----|-----|------|-------|
| 2×3 | 2×2 | 2×1 | 2×1 | 2×1 | 2×9 |
| 6 | 4 | 2 | 3 | 3 | 18 |

وَحَصَلَ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِي الصُّورَةِ [الثَّالِثَةِ⁽¹⁾] سَهْمَانِ وَرُبْعٌ، لِأَنَّ الْمَعْلُومَ فِيهَا لِكُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ،

مِثْلُ نَصِيبِ الزَّوْجِ، وَلِعَمْرٍو بِحَسَبِ الْفَرْضِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ إِلَّا ثَلَاثَ شَيْءٍ، ثَلَاثَةُ سَهْمٍ إِلَّا تِسْعَ شَيْءٍ،

إِطْرَحَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ زَيْدٍ بَعْدَ الْجَبْرِ، يُفْضَلُ سَهْمَانِ وَتِسْعَ شَيْءٍ، يَعْذِلُ شَيْئًا، فِقَابِلِ، وَأَقْسِمَ سَهْمَيْنِ

عَلَى ثَمَانِيَةِ أَسْعَاجٍ، يَخْرُجُ الشَّيْءُ سَهْمَيْنِ وَرُبْعِ سَهْمٍ، هُوَ وَصِيَّةُ زَيْدٍ، وَلِعَمْرٍو مِثْلُهُ. (1)

أَوْ تَسْقِطُ مِنْ مَعْلُومٍ كُلِّ مِنْهُمَا رُبْعُهُ، [يُفْضَلُ^(ب)] وَصِيَّتُهُ سَهْمَيْنِ وَرُبْعِ سَهْمٍ، وَتَصِيحُ بَعْدَ بَسْطِ الْكُلِّ

أَرْبَاعًا، مِنْ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعَيْنِ، لِكُلِّ مِنْهُمَا تِسْعَةٌ، وَالْوَرِثَةُ الْبَاقِي أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، وَاحْتَأَجَّتْ إِلَى

الإجازة:

[أ] ما بين المعقولتين في ب [الثانية]

[ب] ما بين المعقولتين في ب [تفضل]

[1] (الحل: أ) معلوم كل منهما (3) مثل نصيب الزوج

لعمرو بحسب الفرض (3) الاثنتي شيء، ثلثه (1) الا تسع شيء

تسع شيء + 3 = (1) الا تسع شيء + تسع شيء

(3) وتسع شيء - (1) = (2) وتسع شيء

(2) وتسع شيء = شيئا وتسع شيء

2 تعذر شيئا

$2 \frac{1}{4} = \frac{8}{9} + 2$ هو وصية كل منهما

(ب) لو تسقط من معلوم كل منهما ربعه

$2 \frac{1}{4} = \frac{3}{4} - 3$

| زوج | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|-----|-----|-----|-------------------|-------------------|--------------------|
| 4×3 | 4×2 | 4×1 | 4×2 $\frac{1}{4}$ | 4×2 $\frac{1}{4}$ | 4×10 $\frac{1}{2}$ |
| 12 | 8 | 4 | 9 | 9 | 42 |

وتحتاج الى اجازة لأن مقدار الوصيتين اكثر من الثلث

فإن ردَّ الورثة الوصيين صحت من ثمانية عشر: [1]

[1] مسألة الرد

$$54 = 3 \times 18$$

$$18 = 3 + 54$$

$$6 - 3 + 18$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوج |
|-------|------|-----|----|----|-----|
| 18 | 3 | 3 | 2 | 4 | 6 |

وإن أوصت لزيد بنصيب الأم إلا نصف ما لعمرو ولعمرو، بنصيب الزوج إلا ثلث ما لزيد،
 وجب لزيد ثلاثة أخماس سهم، ولعمرو سهمان وأربعة أخماس، لأن معلوم زيد سهمان كالأم،
 ومعلوم عمرو ثلاثة كالزوج، فإذا فرضت وصية زيد شيئاً وجب لعمرو ثلاثة أسهم إلا ثلث
 شيء، نصفه سهم ونصف سهم إلا سدس شيء، إطرحة من سهمي زيد بعد الجبر، يفضل نصف
 سهم وسدس شيء، يعدل شيئاً، قابل بطرح سدس [شيء^أ] من كل من الجانبين، واقسم نصف
 سهم على نصف وثلث يخرج الشيء ثلاثة أخماس، هو وصية زيد، اسقط ثلثه وهو خمس سهم
 من ثلاثة عمرو، [يفضل وصيته سهمين^ب] وأربعة أخماس سهم كما ذكرنا، فابسط الكل أخماساً
 تصح من سبعة وأربعين، لزيد ثلاثة، ولعمرو أربعة عشر، وللورثة ثلاثون.

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين في ب [يفضل وصيته سهمان]

وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِيهَا النَّصِيبَانِ وَالْكَسْرَانِ. ۱۱

[1] الحل:

معلوم زيد (2) مثل نصيب الأم، ومعلوم عمرو (3) مثل نصيب الزوج

نفرض وصية زيد شيئا

لعمرو بحسب الفرض (3) الاثلاث شيء، نصفه $(1 \frac{1}{2})$ الا سدس شيء

$$\text{سدس شيء} + 2 - (1 \frac{1}{2}) = \text{الا سدس شيء} + \text{سدس شيء}$$

$$2 \text{ وسدس شيء} - 1 \frac{1}{2} = (\frac{1}{2}) \text{ وسدس شيء}$$

$$(\frac{1}{2}) \text{ وسدس شيء} = \text{شيئا وسدس شيء}$$

$$\frac{1}{2} \text{ يعادل شيئا}$$

$$(\frac{1}{3} + \frac{1}{2}) + \frac{1}{2}$$

$$\frac{3+2}{6} + \frac{1}{2}$$

$$\frac{5}{6} + \frac{1}{2} \text{ نعلمن التقسيم الى ضرب ونقلب البسط مقام والمقام بسط}$$

$$\frac{3}{5} = \frac{6}{10} = \frac{5}{6} \times \frac{1}{2}$$

$$2 \frac{4}{5} = \frac{1}{5} \div 3 \text{ وصية عمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوج |
|------------------------|--------------------------|------------------------|--------------|--------------|--------------|
| $5 \times \frac{2}{5}$ | $5 \times 2 \frac{4}{5}$ | $5 \times \frac{3}{5}$ | 5×1 | 5×2 | 5×3 |
| 47 | 14 | 3 | 5 | 10 | 15 |

وَأَنَّ عَكْسَ النِّصْفِ وَالثُّلُثِ، بِأَنَّ أَوْصِيَّتَ لِرِزِيدٍ بِنِصِيبِ الْأُمِّ الْاِثْنَتَيْنِ مَا لِعَمْرٍو، وَلِعَمْرٍو بِنِصِيبِ الزَّوْجِ إِلَّا نِصْفَ مَا لِرِزِيدٍ، وَجَبَّ لِرِزِيدٍ سِتُّهُمُ وَخُمْسُ، وَلِعَمْرٍو سَهْمَانِ وَخُمْسَانِ، لِأَنَّكَ إِذَا فَرَضْتَ وَصِيَّةَ زَيْدٍ شَيْئًا، وَجَبَّ لِعَمْرٍو ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ إِلَّا نِصْفَ شَيْءٍ، ثَلَاثَةُ سَهْمٍ إِلَّا سُدُسَ شَيْءٍ، إِطْرَاحَهُ مِنْ سَهْمِي زَيْدٍ بَعْدَ الْجَبْرِ، [يُفْضَلُ^[1]] لَهُ سَهْمٌ وَسُدُسُ شَيْءٍ، يَعْدِلُ شَيْئًا، فَقَابِلُ، وَأَقْسِمُ سَهْمًا عَلَى نِصْفِ وَثَلْثِ، يَخْرُجُ الشَّيْءُ سَهْمًا وَخُمْسًا، هُوَ وَصِيَّةُ زَيْدٍ، وَلِعَمْرٍو ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ إِلَّا نِصْفَ الشَّيْءِ، وَنِصْفَ الشَّيْءِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ يُفْضَلُ لِعَمْرٍو سَهْمَانِ وَخُمْسَانِ، وَتَصِيحُ بَعْدَ بَسْطِهَا أَسْهُمًا مِنْ ثَمَانِيَّةٍ وَأَرْبَعِينَ، لِرِزِيدٍ سِتَّةً، وَلِعَمْرٍو ضِعْفُهَا، وَلِلْوَرَثَةِ ثَلَاثُونَ هَذِهِ مَسْأَلَةُ الْإِجَازَةِ^[1].

[1] مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ فِي ب [تفضل]

[1] الحل: أ) نفرض وصية زيد شيئا

لعمرو بحسب الفرض (3) الا نصف شيء، ثلثه (1) الا سدس شيء

سدس شيء + 2 - (1) الا سدس شيء + سدس شيء

(2) وسدس شيء - 1 = (1) وسدس شيء

(1) وسدس شيء = شيئا وسدس شيء

1 يعدل شيئا

$$1 \text{ هو وصية زيد } \frac{1}{5} = \frac{1}{2} + \frac{1}{3} + 1$$

ولعمرو (3) الا نصف شيء ونصف الشيء $(\frac{3}{5})$

$$2 \frac{2}{5} = \frac{3}{5} - 3 \text{ وهو وصية عمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوج |
|-------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------|--------------|
| | $5 \times 9 \frac{3}{5}$ | $5 \times 2 \frac{2}{5}$ | $5 \times 1 \frac{1}{5}$ | 5×1 | 5×2 |
| 48 | 12 | 6 | 5 | 10 | 15 |

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ تِسْعَةِ إِزِيدٍ مِنْهُمْ، وَلِعَمْرٍو سَهْمَانِ، وَلِلْوَرَثَةِ سِتَّةٌ. [1]

[1] مسألة الرد

$$27 = 3 \times 9$$

$$81 = 3 \times 27$$

$$27 = 3 + 81$$

$$9 = 3 + 27$$

$$3 = 3 + 9 \text{ لزید ولعمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوج |
|-------|------|-----|----|----|-----|
| 9 | 2 | 1 | 1 | 2 | 3 |

تنبیه:-

مَتَى كَانَ مَعْلُومُ الْمُسْتَنْتَى مُسْتَعْرِقًا لِلْمَعْلُومِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، فَوَصِيَّةُ صَاحِبِهِ بَاطِلَةٌ، وَوَصِيَّةُ الْآخَرِ كَامِلَةٌ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ.

كَمَا لَوْ أَوْصَتِ الْمَيِّتَةُ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ الْعَمِّ إِلَّا نِصْفَ مَا لِعَمْرٍو، وَلِعَمْرٍو بِنَصِيبِ الْأُمِّ إِلَّا نِصْفَ مَا لِزَيْدٍ، وَقَرَضَتْ وَصِيَّةَ زَيْدٍ شَيْئًا، فَلِعَمْرٍو سَهْمَانِ إِلَّا نِصْفَ شَيْءٍ، نِصْفَهُ سَهْمٌ إِلَّا رُبْعَ شَيْءٍ، يُسْتَنْتَى مِنْ مَعْلُومٍ زَيْدٍ، وَهُوَ سَهْمٌ، فَالْمَعْلُومُ يَسْتَعْرِقُ الْمَعْلُومَ، وَتَنْتَهِي الْمُعَادَلَةُ إِلَى رُبْعِ شَيْءٍ يَعْدِلُ شَيْئًا، لِأَنَّكَ تُسَقِطُ [سَهْمًا^(أ)] إِلَّا رُبْعَ شَيْءٍ مِنْ سَهْمٍ بَعْدَ الْجَبْرِ، يَفْضَلُ رُبْعُ شَيْءٍ، يَعْدِلُ الشَّيْءَ وَهُوَ مُحَالٌ أَنْ يَعْدِلَ رُبْعَ الشَّيْءِ كُلِّ الشَّيْءِ، فَلَا شَيْءَ لِزَيْدٍ، وَلِعَمْرٍو سَهْمَانِ كَامِلَانِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ. وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا سَاوَى فِيهِ مَعْلُومُ الْمُسْتَنْتَى الْمَعْلُومَ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، أَوْ زَادَ عَلَى الْمَعْلُومِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ فِيهَا مُسْتَعْرِقٌ [وَيُؤَدِّي فِيهِ الْعَمَلُ^(ب)] إِلَى أَنْ بَعْضَ الشَّيْءِ يُسَاوِي كُلَّهُ، وَهُوَ مُحَالٌ قَطْعًا. (١)

(أ) ما بين المعقولتين في ب غير واضحة

(ب) ما بين المعقولتين في ب [ويؤدي العمل فيه]

[1] الحل:
نفرض وصية زيد شيئاً
لعمر (2) إلا نصف شيء ، نصفه (1) إلا ربع شيء
 $\frac{1}{4}$ شيء + (1) - ربع شيء + (1) إلا ربع شيء
(1) وربع شيء - 1 = ربع شيء
ربع شيء يعدل شيئاً وهذا محال ان يعدل ربع الشيء كل الشيء
فلا شيء لزيد ولعمر سهمان كاملان من غير استثناء

مَسْأَلَةٌ وَهِيَ الثَّلَاثَةُ:

تَرَكَ زَوْجَةً وَأَمًّا وَعَمًّا، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ الزَّوْجَةِ وَنِصْفِ مَا لِعَمْرٍو، وَلِعَمْرٍو بِنَصِيبِهَا إِلَّا نِصْفَ مَا لِزَيْدٍ، فَمَسْأَلَةُ الْوَرِثَةِ مِنْ اثْنِي عَشَرَ، لِلزَّوْجَةِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْعَمِّ خَمْسَةٌ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِيهَا الْكَسْرَانِ عَطْفًا وَاسْتِثْنَاءً، فَأَفْرِضْ لِزَيْدٍ شَيْئًا، وَمَعْلُومٌ كُلُّ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ مِثْلَ سِهَامِ الزَّوْجَةِ، فَلِعَمْرٍو بِحَسَبِ الْفَرَضِ ثَلَاثَةٌ، مِثْلَ سِهَامِ الزَّوْجَةِ إِلَّا نِصْفَ شَيْءٍ، نِصْفَهُ سَهْمٌ وَنِصْفُ سَهْمٍ إِلَّا رُبْعُ شَيْءٍ، زِدْهُ عَلَى مَعْلُومِ زَيْدٍ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ يَحْصُلُ لَهُ أَرْبَعَةٌ [أَسْهَمٌ] وَنِصْفُ سَهْمٍ إِلَّا رُبْعُ شَيْءٍ، يَعْذِلُ الشَّيْءَ الْكَامِلَ، فَاجْبُرِ السِّهَامَ بِزِيَادَةِ رُبْعِ الشَّيْءِ لِيُزُولَ الْاسْتِثْنَاءُ، وَزِدْ رُبْعَ الشَّيْءِ أَيْضًا عَلَى عَدِيلِهِ وَهُوَ الشَّيْءُ لِإِسَاوِيَةِ وَعَادِلِ أَرْبَعَةَ وَنِصْفَ شَيْءٍ وَرُبْعَ شَيْءٍ، فَاقْسِمِ أَرْبَعَةَ وَنِصْفًا عَلَى وَاحِدٍ وَرُبْعٍ، يَخْرُجُ الشَّيْءُ ثَلَاثَةً وَثَلَاثَةَ أَخْمَاسٍ، لِزَيْدٍ [وَاحِدَةً] نِصْفَهُ، سَهْمٌ وَأَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ سَهْمٌ، يُسْتَنْتَى مِنْ مَعْلُومِ عَمْرٍو، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ فَلِعَمْرٍو الْبَاقِي سَهْمٌ وَخَمْسُ سَهْمٍ.

[أ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

[ب] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب

فأبسط الكل أخماساً، تصبغ من أربعة وثمانين، لزيد ثمانية عشر، ولعمرو ستة، وللورثة ستون. 11

| [1] الحل: | (أ) الورثة | زوجة | أم | عم | الأصل |
|-----------|---------------|---------------|----|----|-------|
| الفروض | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{3}$ | ع | 12 | 12 |
| السهام | 3 | 4 | 5 | 12 | 12 |

(ب) نفرض وصية زيد شيئاً

معلوم كل منهما (3) لسهم كالزوجة

لعمرو (3) إلا نصف شيء، نصفه $(1\frac{1}{2})$ الأربعة شيء

$$3 + (1\frac{1}{2}) \text{ الأربعة شيء} = (4\frac{1}{2}) \text{ الأربعة شيء}$$

$$\frac{1}{4} \text{ شيء} + (4\frac{1}{2}) \text{ الأربعة شيء} = \frac{1}{4} \text{ شيء} + \text{شيئاً}$$

$$\frac{1}{2} - 4 = \text{شيئاً وربع شيء}$$

$$\frac{1}{2} - 4 - 1\frac{1}{4} = 3\frac{4}{5} \text{ لزيد}$$

$$-3 - 1\frac{4}{5} = 1\frac{1}{5} \text{ لعمرو}$$

| زوجة | أم | عم | زيد | عمرو | الأصل |
|--------------|--------------|--------------|-------------------------|-------------------------|--------------------------|
| 5×3 | 5×4 | 5×5 | $5 \times 3\frac{3}{5}$ | $5 \times 1\frac{1}{5}$ | $5 \times 16\frac{4}{5}$ |
| 15 | 20 | 25 | 18 | 6 | 84 |

ولو قال الموصي في وصيته: لزيد نصيب الزوجة وثلث ما لعمرى، ولعمرى نصيبها إلا ثلث ما لزيد، يحصل لزيد ثلاثة وثلاثة أخماس، ولعمرى سهم وأربعة أخماس من سهم، لأن المعلوم لكل منهما ثلاثة مثل نصيب الزوجة، وإذا فرضت وصية زيد شيئاً، وجب لعمرى ثلاثة أسهم إلا ثلث شيء، ثلث ذلك سهم إلا تسع شيء، زده على معلوم زيد يجتمع له أربعة أسهم إلا تسع شيء، يعدل الشيء، فأجبر كلا من المتعادلين بزيادة تسع شيء على كل منهما، يحصل له أربعة أسهم، يعدل شيئاً وتسع شيء، فأقسم أربعة على واحد وتسع، يخرج الشيء ثلاثة أسهم وثلاثة أخماس سهم لزيد، وثلثه سهم وخمس سهم، يستثنى من معلوم عمرو، وهو ثلاثة يفضل لعمرى سهم وأربعة أخماس سهم، تصح بعد بسطها أخماساً من سبعة وثمانين، لزيد ثمانية عشر، ولعمرى تسعة، وللورثة ستون^[1].

[1] ما بين المعرفتين سقط من ب

[1] الحل: فرض وصية زيد شيئاً

معلوم كل منهما 3 اسهم كالزوجة

لعمرى بحسب الفرض (3) الا ثلث، ثلثه (1) الا تسع شيء

3 + (1) الا تسع شيء = (4) الا تسع شيء

تسع شيء + (4) الا تسع شيء = تسع شيء = شيئاً

4 = شيئاً وتسع شيء

4 + 1 $\frac{1}{9}$ = 3 $\frac{3}{5}$ لزيد

ثلثه 1 $\frac{1}{5}$ يستثنى من معلوم عمرو

3 - 1 $\frac{1}{5}$ = 1 $\frac{4}{5}$ لعمرى

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة |
|---------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------|--------------|--------------|
| $5 \times 17 \frac{2}{5}$ | $5 \times 1 \frac{4}{5}$ | $5 \times 3 \frac{3}{5}$ | 5×5 | 5×4 | 5×3 |
| 87 | 9 | 18 | 25 | 20 | 15 |

وَلَوْ قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ: لِزَيْدٍ نَصِيبُ الزَّوْجَةِ وَرُبْعُ مَا لِعَمْرٍو، وَلِعَمْرٍو نَصِيبُ الْأُمِّ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ
 مَا لِزَيْدٍ، لَوَجِبَ لِزَيْدٍ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٌ وَثَلَاثُونَ، لِأَنَّ مَعْلُومَ زَيْدٍ ثَلَاثَةٌ، وَمَعْلُومَ عَمْرٍو
 أَرْبَعَةٌ [أَسْهُمٌ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ شَيْءٍ، رُبْعُهُ سَهْمٌ إِلَّا خُمْسَ شَيْءٍ يَزَادُ عَلَى مَعْلُومِ زَيْدٍ، يَحْصُلُ
 [1] لَهُ أَرْبَعَةٌ أَسْهُمٌ إِلَّا خُمْسَ شَيْءٍ، يَعْدِلُ شَيْئًا، فَاجْبُرْ، وَأَقْسِمِ أَرْبَعَةَ عَلَى وَاحِدٍ وَخُمْسٍ، يَحْصُلُ
 لِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا، فَابْسُطِ الْكُلَّ اثْنَلَاثًا تَصِحُّ مِنْ خَمْسِينَ، لِزَيْدٍ عَشْرَةٌ، وَلِعَمْرٍو أَرْبَعَةٌ، وَلِلْوَرَثَةِ سِتَّةٌ
 وَثَلَاثُونَ، وَلَا تَحْتَاجُ صُورَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كُلَّهَا إِلَى الْإِجَازَةِ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ الْآخِرَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا
 النَّصِيبَانِ، وَالْكَسْرَانِ، مِقْدَارًا، وَاخْتَلَفَا أَيْضًا عَطْفًا وَاسْتِنَاءًا، وَقَسَّ عَلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَا شَابَهَا. [1]
 وَإِنَّمَا بَسَطْتُ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، لِیَحْصَلَ لِقَارِئِهِ الرِّیَاضَةُ وَالْمَلَکَةُ وَيَسْهَلُ عَلَيْهِ أَمْثَالُهَا.

[1] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[1] الحل: نفرض وصية زيد شيئا

معلوم زيد 3 اسهم كالزوجة

معلوم عمرو (4) الاربعة اخماس شيء، ربعه (1) الا خمسه شيء

$$3 + (1) \text{ الا خمسه شيء} = (4) \text{ الا خمسه شيء}$$

$$\text{خمسه شيء} + (4) \text{ الا خمسه شيء} = \text{خمسه شيء} + \text{شيئا}$$

$$4 = \text{شيئا} + \text{خمسه شيء}$$

$$\frac{1}{3} + 4 = \frac{1}{5} + 1 \quad \text{زيد } \left(\frac{1}{3} + \frac{1}{3} + 1 - \frac{9}{3} + \frac{10}{3} \right)$$

$$\left(2 \frac{2}{3} - \frac{8}{3} - \frac{40}{5} = \frac{4}{5} \times \frac{10}{3} \right)$$

$$1 \frac{1}{3} = 2 \frac{2}{3} - 4$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة |
|---------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------|--------------|--------------|
| $3 \times 16 \frac{2}{3}$ | $3 \times 1 \frac{1}{3}$ | $3 \times 3 \frac{1}{3}$ | 3×5 | 3×4 | 3×3 |
| 50 | 4 | 10 | 15 | 12 | 9 |

طَرِيقٍ آخَرَ بِالْأَعْدَادِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَنَاسِبَةِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا أَوَّلَ الْفَصْلِ، وَإِنِّهَا مِنْ أَحْسَنِ الطَّرِيقِ الْعَامَّةِ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ نِسْبَةً أُولَاهَا إِلَى ثَانِيهَا، كَنِسْبَةِ ثَالِثِهَا إِلَى رَابِعِهَا، وَهُوَ حَسَنٌ سَهْلٌ عَامٌّ أَيْضًا، وَهُوَ أَنْ تَضْرِبَ مَقَامَ الْكَسْرِ الْمَقْرُوضِ لِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو، فِي مَقَامِ الْكَسْرِ الْمَقْرُوضِ لِلْآخِرِ، وَبَسْطُهُ فِي بَسْطِهِ، ثُمَّ خُذَ الْفَضْلَ بَيْنَ الْحَاصِلَيْنِ مِنْ ضَرْبِ الْمَقَامِ فِي الْمَقَامِ، وَالْبَسْطِ فِي الْبَسْطِ، إِنْ اتَّفَقَ الْكَسْرَانِ عَطْفًا وَاسْتِثْنَاءً، كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَالْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، وَاجْمَعَ الْحَاصِلَيْنِ، إِنْ اخْتَلَفَ الْكَسْرَانِ عَطْفًا وَاسْتِثْنَاءً، كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثَةِ، فَمَا كَانَ بِالْجَمْعِ، أَوْ خُذَ الْفَضْلَ سَمَهُ الْإِمَامَ، [وَهُوَ الْعَدَدُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَعْدَادِ الْأَرْبَعَةِ، الْمُتَنَاسِبَةِ وَمُسَطَّحِ الْمَقَامَيْنِ، وَهُوَ حَاصِلُ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ، هُوَ الْعَدَدُ الثَّانِي، ثُمَّ خُذَ الْكَسْرَ الْمَقْرُوضَ لِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مِنْ مَعْلُومِ الْآخِرِ، وَهُوَ سِهَامُ النَّصِيبِ الْمَقْرُوضِ لَهُ وَاجِدًا كَانَ أَوْ مُتَعَدِّدًا، وَزِدَهُ عَلَى مَعْلُومِهِ إِنْ كَانَ مَعْطُوفًا، وَاسْقِطَهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُسْتَنْتَى، يَحْصُلُ حِصَّتُهُ، وَهِيَ الْعَدَدُ الثَّلَاثُ، وَالْعَدَدُ الرَّابِعُ مَجْهُولٌ، وَهُوَ مِقْدَارُ الْوَصِيَّتَيْنِ وَنِسْبَةُ الْإِمَامِ إِلَى مُسَطَّحِ الْمَقَامَيْنِ، كَنِسْبَةِ حِصَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى وَصِيَّتِهِ الْمَطْلُوبَةِ، فَالْمَجْهُولُ الرَّابِعُ، وَفِي اسْتِخْرَاجِهِ طَرِيقٌ أَشْهَرُهَا: أَنْ تُقْسِمَ مُسَطَّحِ الْوَسْطَيْنِ وَهُوَ الْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ الثَّانِي فِي الثَّلَاثِ وَتُقْسِمَ الْحَاصِلَ^[أ] عَلَى الْأَوَّلِ، يَخْرُجُ الرَّابِعُ الْمَطْلُوبُ، فَاضْرِبْ فِي هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا حِصَّةَ كُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو فِي مُسَطَّحِ الْمَقَامَيْنِ، وَاقْسِمِ الْحَاصِلَ، عَلَى الْإِمَامِ لِأَنَّهُ الْعَدَدُ الْأَوَّلُ تَخْرُجُ وَصِيَّتُهُ، فَاعْمَلْ بِهَا فِي الْمَسْأَلِ السَّابِقَةِ، وَغَيْرِهَا يَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ.

[أ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ غَيْرُ وَاضِحٍ فِي ب

ففي المسألة الأولى:

وهي زوجة وأم وابنتان وعم، إذا أوصى لكل من زيد وعمرو بنصيب العم ونصف ما للأخر، أو بنصيب الزوجة أو الأم أو إحدى البنين ونصف ما للأخر، ففي الصور الأربع مسطح المقامين أربعة، ومسطح البسطين واحد، والإمام ثلاثة، لإتفاق الكسرين في العطف، ومعلوم كل من زيد وعمرو في الصورة الأولى سهم، مثل نصيب العم، وفي الثانية ثلاثة كالزوجة، وفي الثالثة أربعة كالأم، وفي الرابعة ثمانية كأحدى البنين، فزد في الصورة الأولى على [سهم^(أ)] كل من زيد وعمرو، نصف سهم الآخر على سهميه، لأنه معطوف تحصل حصته، [سهم ونصف اضربه في الأربعة مسطح المقامين، وأقسم السبعة الحاصلة على الإمام، وهو ثلاثة يحصل لكل منهما سهمان^(ب)].⁽¹⁾

(أ) ما بين المعقولتين سقط من ب

(ب) ما بين المعقولتين غير واضح في ب

(1) الحل:

| الأصل | عم | بنتان | أم | زوجة | (أ) الورثة |
|-------|----|---------------|---------------|---------------|------------|
| 24 | ع | $\frac{2}{3}$ | $\frac{1}{6}$ | $\frac{1}{8}$ | الفروض |
| 24 | 1 | 16 | 4 | 3 | السهم |

(ب) في الصور الأربع مسطح المقامين $2 \times 2 = 4$

وفي الصور الأربع مسطح البسطين $1 \times 1 = 1$

$4 - 1 = 3$ هو الاملم لاتفاق الكسرين

(1) معلوم كل من زيد وعمرو في الصورة الأولى (1) مثل نصيب العم

$$1 \frac{1}{2} = \frac{1}{2} + 1$$

$$6 = 4 \times 1 \frac{1}{2}$$

$$6 = 3 + 2 \text{ لكل منهما}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بنتان | أم | زوجة |
|-------|------|-----|----|-------|----|------|
| 28 | 2 | 2 | 1 | 16 | 4 | 3 |

أوزد في الصورة الثانية، على ثلاثة كل منهما نصف معلوم الآخر، وهو سهم ونصف تحصل
 حصته أربع ونصف، اضربها في الأربعة، واقسم الثمانية عشر الحاصلة على الإمام، تحصل
 لكل منهما ستة.

وزد في الصورة الثالثة، لكل منهما سهمين على أربعة واضرب الستة الحاصلة في الأربعة،
 واقسم الأربعة والعشرين الحاصلة على الإمام، يحصل لكل منهما ثمانية.¹¹¹

[1] الحل: (1) معلوم كل من زيد وعمرو في الصورة الثانية (3) مثل نصيب الزوجة

$$4 \frac{1}{2} = 1 \frac{1}{2} + 3$$

$$18 = 4 \times 4 \frac{1}{2}$$

$$6 = 3 + 18$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بنتان | أم | زوجة |
|-------|------|-----|----|-------|----|------|
| 36 | 6 | 6 | 1 | 16 | 4 | 3 |
| 36 | 6 | 6 | 1 | 8·8 | 4 | 3 |

(2) معلوم كل من زيد وعمرو في الصورة الثالثة (4) مثل نصيب الأم

$$6 = 2 + 4$$

$$24 = 4 \times 6$$

$$8 = 3 + 24$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بنتان | أم | زوجة |
|-------|------|-----|----|-------|----|------|
| 40 | 8 | 8 | 1 | 16 | 4 | 3 |
| 40 | 8 | 8 | 1 | 8·8 | 4 | 3 |

وَزِدَ فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ، لِكُلِّ مِنْهُمَا أَرْبَعَةٌ عَلَى ثَمَانِيَةٍ، يَحْصُلُ اثْنَا عَشَرَ، اضْرِبْهَا فِي الْأَرْبَعَةِ

وَأَقْسِمِ الثَّمَانِيَةَ وَالْأَرْبَعِينَ الْحَاصِلَةَ عَلَى الْإِمَامِ، يَحْصُلُ لِكُلِّ مِنْهُمَا سِتَّةَ عَشَرَ [أ]. [١١]

[أ] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ غَيْرَ وَاضِحٍ لِي ب

[١] الحل: معلوم كل من زيد وعمرو في الصورة الرابعة (8) مثل نصيب احدى البناتين

$$12 = 4 + 8$$

$$48 = 4 \times 12$$

$$16 = 3 + 48 \text{ لكل منهما}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بناتان | أم | زوجة |
|-------|------|-----|----|--------|----|------|
| 56 | 16 | 16 | 1 | 16 | 4 | 3 |
| 56 | 16 | 16 | 1 | 8+8 | 4 | 3 |

وإذا أوصى لكلٍ منهما - والمسألة بحالها - بنصيب معلوم منها إلا نصف ما للأخر في الصور الأربعة، فالإمام ثلاثة، ومسطح المقامين أربعة، كما سبق لإتفاق الكسرين في الاستثناء، وأسقط لكلٍ منهما نصف معلوم صاحبه من معلومه، لأنه مُستثنى تبقى حصته، اضربها في الأربعة واقسم الحاصل على الإمام، [تحصل¹¹] وصيته فحصة كلٍ منهما في الصورة الأولى نصف سهم، ووصيته ثلثان، أبسط الكل ثلاثاً، تصح من ستة وسبعين، لكلٍ منهما سهمان، [والورثة اثنان وسبعون] [ب.أ. 11]

[أ] ما بين المعقوفتين في ب [تحصل]

[ب] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[11] الحل: مسطح المقامين $4 = 2 \times 2$

مسطح البطين $2 = 1 + 1$

الإمام $3 = 1 - 4$

(1) حصة كل منهما في الصورة الأولى:

$$\frac{1}{2} = \frac{1}{2} - 1$$

$$2 = 4 \times \frac{1}{2}$$

$$\frac{2}{3} = 3 + 2 \text{ لكل منهما}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بنتان | أم | زوجة |
|---------------------------|------------------------|------------------------|--------------|---------------|--------------|--------------|
| $3 \times 25 \frac{1}{3}$ | $3 \times \frac{2}{3}$ | $3 \times \frac{2}{3}$ | 3×1 | 3×16 | 3×4 | 3×3 |
| 76 | 2 | 2 | 3 | 48 | 12 | 9 |
| 76 | 2 | 2 | 3 | 24, 24 | 12 | 9 |

وَحُصَّةُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، سَهْمٌ وَنِصْفٌ، وَوَصِيَّتُهُ سَهْمَانِ، وَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ

وَعَشْرِينَ!!!

[1] الحل (1) وحصة كل منهما في الصورة الثانية:

$$1 \frac{1}{2} = 1 \frac{1}{2} - 3$$

$$6 = 4 \times 1 \frac{1}{2}$$

$$2 = 3 \div 6 \text{ لكل منهما}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بنتان | أم | زوجة |
|-------|------|-----|----|-------|----|------|
| 28 | 2 | 2 | 1 | 16 | 4 | 3 |
| 28 | 2 | 2 | 1 | 8.8 | 4 | 3 |

وَحِصَّةُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الصُّورَةِ الثَّلَاثَةِ، سَهْمَانِ، وَوَصِيئَةُ سَهْمَانِ وَتَلْتَانِ، ابْسِطِ الْكُلَّ أُمَّلَاثًا، تَصِحُّ

مِنْ ثَمَانِيَّةٍ وَتَمَانِينَ، لِكُلِّ مِنْهُمَا ثَمَانِيَّةٌ، وَلِلْوَرَثَةِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ. ١١

.....

[١] الحل:

$$2 - 2 - 4$$

$$8 - 4 \times 2$$

$$2 \frac{2}{3} - 3 \div 8$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بننان | أم | زوجة |
|---------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------|---------------|--------------|--------------|
| $3 \times 29 \frac{1}{3}$ | $3 \times 2 \frac{2}{3}$ | $3 \times 2 \frac{2}{3}$ | 3×1 | 3×16 | 3×4 | 3×3 |
| 88 | 8 | 8 | 3 | 48 | 12 | 9 |
| 88 | 8 | 8 | 3 | 24+24 | 12 | 9 |

وَحِصَّةُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الرَّابِعَةِ، أَرْبَعَةٌ، وَوَصِيَّتُهُ خَمْسَةٌ وَثَلَاثٌ، أَبْسِطِ الْكُلَّ أَثَلَاثًا، تَصِيحُ مِنْ مَائَةِ

وَأَرْبَعَةٍ، لِكُلِّ مِنْهُمَا سِتَّةَ عَشَرَ، يُفْضَلُ لِلزَّوْجَةِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ، كَالثَّلَاثِينَ قَبْلَهَا، وَلَا تَحْتَاجُ كُلُّهَا إِلَى

إِجَازَةٍ. [1]

[1] الحل :

$$4 = 4 - 8$$

$$16 = 4 \times 4$$

$$5 \frac{1}{3} = 3 + 16 \text{ لكل منهما}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بنّان | أم | زوجة |
|---------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------|---------------|--------------|--------------|
| $3 \times 34 \frac{2}{3}$ | $3 \times 5 \frac{1}{3}$ | $3 \times 5 \frac{1}{3}$ | 3×1 | 3×16 | 3×4 | 3×3 |
| 104 | 16 | 16 | 3 | 48 | 12 | 9 |

وإن أوصى لكلٍ منهما بنصيبٍ معلومٍ فيها وتلثُ [ما للأخر، أو إلا تلثُ ما للأخر، فمسطحُ المقامينِ تسعة، ومسطحُ البسطينِ واحدٌ، اطرحه من مسطحِ المقامينِ، وهو التسعة، لإتفاقيهما في العطفِ أو في الاستثناءِ، يبقى الإمامُ ثمانية، فإن كانت الوصيةُ ^[أ] فيه بنصيبِ الزوجةِ، وتلثُ ما للأخرِ أو ^[ب] تلثُ ما للأخرِ، فحصةُ كلٍ منهما في العطفِ أربعةٌ ونصفٌ، وحصةُ في الاستثناءِ سهمانِ، ووصيتهُ سهمانِ ورُبُعٌ، فابسطِ الكلُّ في الحالةِ الأولى أنصافاً، وفي الحالةِ الثانيةِ أرباعاً، تصبِحُ في الأولى من ستةٍ وستينِ، لكلٍ منهما تسعة، وللورثةِ ثمانيةٌ وأربعونِ، وتصبِحُ في الثانيةِ من مائةٍ وأربعةٍ عشرَ، لكلٍ منهما تسعةٌ أيضاً، وللورثةِ ستةٌ وتسعونِ، وقس ^[ج] باقي الصورِ. ^[١]

[أ] ما بين المعقوفتين غير واضح في ب

[ب] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقوفتين في ب [على هذا]

[١] الحل: مسطح المقامين $9 = 3 \times 3$

مسطح البسطين $1 = 1 \times 1$

$8 = 1 - 9$ الامام

(أ) حالة العطف : $4 = 1 + 3$

$36 = 9 \times 4$

$4 \frac{1}{2} = 8 \div 36$ لكل منهما

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بننان | أم | زوجة |
|---------------|--------------------------|--------------------------|--------------|---------------|--------------|--------------|
| 2×33 | $2 \times 4 \frac{1}{2}$ | $2 \times 4 \frac{1}{2}$ | 2×1 | 2×16 | 2×4 | 2×3 |
| 66 | 9 | 9 | 2 | 32 | 8 | 6 |
| 66 | 9 | 9 | 2 | 16:16 | 8 | 6 |

(ب) حالة الاستثناء : $2 = 1 - 3$

$18 = 9 \times 2$

$2 \frac{1}{2} = 8 \div 18$ لكل منهما

| الأصل | عمرو | زيد | عم | بننان | أم | زوجة |
|---------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------|---------------|--------------|--------------|
| $4 \times 28 \frac{2}{4}$ | $4 \times 2 \frac{1}{2}$ | $4 \times 2 \frac{1}{4}$ | 4×1 | 4×16 | 4×4 | 4×3 |
| 114 | 9 | 9 | 4 | 64 | 16 | 12 |
| 114 | 9 | 9 | 4 | 32:32 | 16 | 12 |

وفي المسألة الثالثة:

وهي زوجة وأم وعم، وأوصى لزيد بنصيب الزوجة، ونصف ما لعمرو، ولعمرو بنصيبها إلا نصف ما لزيد، [فمسطح^(أ)] المقامين أربعة، ومسطح البسطين واحد، زده على الأربعة، لإختلاف الكسرين عطفًا واستثناءً، يحصل الإمام خمسة، وحصنة زيد أربعة ونصف، اضربها في الأربعة واقسم الحاصل على الخمسة، تخرج وصيته ثلاثة وثلاثة أخماس، وحصنة عمرو سهم ونصف، ووصيته سهم وخمس، فأبسط الكل أخماسًا [تصح^(ب)] من أربعة وثمانين، لزيد ثمانية عشر، ولعمرو ستة، وللورثة ستون. (أ)

[أ] ما بين المعقوفين في ب [مسطح]

[ب] ما بين المعقوفين في ب [يصح]

| الأصل | عم | أم | زوجة | الورثة (أ) | |
|---------------------------|--------------------------|-------------------------------------|---------------|--------------|--------------|
| 12 | ع | $\frac{1}{3}$ | $\frac{1}{4}$ | الفروض | |
| 12 | 5 | 4 | 3 | السهام | |
| | | ب) مسطح المقامين $4 = 2 \times 2$ | | | |
| | | مسطح البسطين $1 = 1 \times 1$ | | | |
| | | 5 = 1 + 4 الإمام | | | |
| | حصنة زيد | $4 \frac{1}{2} = 1 \frac{1}{2} + 3$ | | | |
| | | $18 = 4 \times 4 \frac{1}{2}$ | | | |
| | وصية زيد | $3 \frac{3}{5} = 5 + 18$ | | | |
| | وصية عمرو : | $1 \frac{1}{2} = 1 \frac{1}{2} - 3$ | | | |
| | | $6 = 4 \times 1 \frac{1}{2}$ | | | |
| | وصية عمرو | $1 \frac{1}{5} = 5 + 6$ | | | |
| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة |
| $5 \times 16 \frac{4}{5}$ | $5 \times 1 \frac{1}{5}$ | $5 \times 3 \frac{3}{5}$ | 5×5 | 5×4 | 5×3 |
| 84 | 6 | 18 | 25 | 20 | 15 |

وإن أوصى لزيد بنصيب الزوجة وثلث ما لعمر، ولعمر بنصيبها إلا ثلث ما لزيد، فمسطح

المقامين تسعة، والامام عشرة، وحصنة زيد أربعة، اضربها في التسعة، واقسم الحاصل على

العشرة، يخرج وصية زيد ثلاثة وثلاثة أخماس، وحصنة عمرو سهمان، ووصيته سهم وأربعة

أخماس، وتصبح بعد البسط من سبعة وثمانين، لزيد منها ثمانية عشر، ولعمر تسعة.^[1]

[1] الحل:

$$\text{مسطح المقامين } 9 = 3 \times 3$$

$$\text{مسطح البسطين } 1 = 1 \times 1$$

$$\text{الامام } 10 = 1 + 9$$

$$\text{وحصة زيد: } 4 = 1 + 3$$

$$36 = 9 \times 4$$

$$10 + 36 = 3 \frac{3}{5} \text{ وصية زيد}$$

$$\text{وحصة عمرو: } 2 = 1 - 3$$

$$18 = 9 \times 2$$

$$10 + 18 = 1 \frac{4}{5} \text{ وصية عمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة |
|---------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------|--------------|--------------|
| $5 \times 17 \frac{2}{5}$ | $5 \times 1 \frac{4}{5}$ | $5 \times 3 \frac{3}{5}$ | 5×5 | 5×4 | 5×3 |
| 87 | 9 | 18 | 25 | 20 | 15 |

وإن أوصى لزيد [فيها^(أ)] بنصيب الزوجة ورُبْع ما لعمرو، ولعمرو بنصيب الأم إلا أربعة أخماس ما لزيد، فمسطح المقامين عشرون، ومسطح البسطين أربعة والامام أربعة وعشرون، وحصّة زيد أربعة، اضربها في العشرين واقسم الحاصل، وهو ثمانون على الامام. تخرج وصيته ثلاثة وثلاث، وحصّة عمرو سهم وثلاثة أخماس، اضربها في العشرين واقسم الاثنين والثلاثين الحاصلة، على الامام تخرج وصيته [سهم^(ب)] وثلاث، وتصح بعد البسط من خمسين [ج]، لزيد عشرة، ولعمرو أربعة، وللورثة ستة وثلاثون، كما سبق، والله سبحانه وتعالى أعلم. ^(١)

[أ] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقولتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقولتين في ب [منها]

•

[١] الحل:

$$\text{مسطح المقامين } 20 = 5 \times 4$$

$$\text{مسطح البسطين } 4 = 4 \times 1$$

$$24 = 4 + 20 \text{ الامام}$$

$$\text{حصّة زيد: } 4 = 1 + 3$$

$$80 = 20 \times 4$$

$$80 \div 24 = 3 \frac{1}{3} \text{ وصية زيد}$$

$$\text{حصّة عمرو: } 4 = 2 \frac{5}{2} - 1 \frac{3}{1}$$

$$32 = 20 \times 1 \frac{3}{5}$$

$$32 + 24 = 1 \frac{1}{3} \text{ وصية عمرو}$$

| الأصل | عمرو | زيد | عم | أم | زوجة |
|---------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------|--------------|--------------|
| $3 \times 16 \frac{2}{3}$ | $3 \times 1 \frac{1}{3}$ | $3 \times 3 \frac{1}{3}$ | 3×5 | 3×4 | 3×3 |
| 50 | 4 | 10 | 15 | 12 | 9 |

وَلِنَقْتَصِرُ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ، فَبِهِ كِفَايَةٌ لِلْمُبْتَدِئِ، وَتَذَكْرَةٌ لِغَيْرِهِ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ،
وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَدُعَاءٍ لَا يَسْمَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَنْفَعَنِي بِذَلِكَ، أَنَا
وَقَارِئِيهِ وَكَاتِبِيهِ، وَالنَّاظِرِ فِيهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ - [وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ^[أ]].

وَقَدْ خَتَمْتُهُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَمَا ابْتَدَأْتُهُ بِالْحَمْدِ،
وَالصَّلَاةِ رَجَاءً قُبُولِ مَا بَيْنَهُمَا.

[قَالَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ^[ب]] - وَقَدْ أَكْمَلَ تَسْوِيدَ هَذَا الشَّرْحِ الْمُبَارَكِ فِي الْخَامِسِ عَشَرَ مِنْ
شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُعَظَّمِ، مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ سَنَةِ، [إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَتَمَانِمِائَةَ^[ج]]. وَكَانَ جُمْلَةً عَمَلِهِ
فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا.

وَكَتَبْتُهُ [مُؤَلَّفَهُ^[د]] مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ [أَحْمَدَ^[هـ]] سِبْطِ الْمَارْدِينِيِّ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ
الْمُسْلِمِينَ آمِينَ -.

[أ] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ب] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[ج] ما بين المعقوفتين في ب مذكورة بالرقم [891]

[د] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[هـ] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[وَوَأَقَّ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابَةِ هَذِهِ النُّسخَةِ الْمُبَارَكَةِ، فِي نَهَارِ الْأَحَدِ، ثَالِثِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ

الْمُبَارَكِ، فِي الْأَزْهَرِ سَنَةَ 1098 مِنْ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ - عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَنْتُمْ السَّلَامُ -

عَلَى يَدِ أَفْقَرِ الْعِبَادِ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ، الْفَقِيرُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ الْفَقِيرِ عَيْسَى ^[1] الشَّافِعِيُّ مَذْهَبًا،

الْجَوْلَانِيُّ بَلَدًا مِنْ أَقْلِيمِ دِمَشْقِ الشَّامِ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ لَهُ ^[1] -

أَمِينَ أَمِينَ أَمِينَ يَا رَبُّ الْعَالَمِينَ. [ب]

[أ] ما بين المعقوفتين سقط من أ

[ب] ما بين المعقوفتين سقط من ب

[1] لم أعر على ترجمة له

الخاتمة

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإني أحمد الله عز وجل على ما منحني من قدرة وصبر حتى تمكنت من اتمام هذه الدراسة وتحقيق هذا الجزء من مخطوطة "ارشاد الفارض الى كشف الغوامض شرح كشف الغوامض في علم الفرائض"، وبعد اتمام هذا الجهد المتواضع فإني ارجو ان اكون قد حققت ما اصبوا اليه من خدمة نافعة لدين الله عامة وللمجتمع الاسلامي خاصة والتيسير على طلبة العلم في الوصول الى منابع تراثنا الفقهي العظيم.

وفي ختام هذه الرسالة أعرض أهم ما توصلت اليه:

- (1) ان الوصية بالنصيب مع استثناء جزء من المال صحيحه، وهي نوع من الوصية بالمجهول وقد اتفقت كلمة الفقهاء على ان الجهالة لا تمنع صحة الوصية.
- (2) الاستثناء المعتبر في الوصية هو الاستثناء غير المستغرق، وان الاستثناء المستغرق في الوصية صحيح ويبطل الوصية ومن قال بأن الاستثناء المستغرق باطل هو لغو لا اثر له.
- (3) والوصية جائزة من قبل الموصي ومن قبل الموصى له فكل منهما له رفعها متى شاء ولزوم حكمها متراخ عن لفظها ويتوقف على موت الموصي وقبول الموصى له بعد موت الموصي. واذا عقبها الموصي بما يرفعها بطلت وارتفعت فيكون الاستثناء المستغرق فيها بمنزلة قوله رجعت عن الوصية او ابطلتها.
- (4) اذا كان الاستثناء المستغرق بلفظ المستثنى منه فهو باطل وان كان بغير لفظه صح وبطل المستثنى منه.
- (5) تصح الوصية لشخص بنصيب احد الورثة وبجزء معلوم ولآخر بنصيب الا جزء معلوما من التركة.
- (6) تصح الوصية لشخص بنصيب احد الورثة ولآخر بجزء معلوم مما يبقى من المال بعد اخراج النصيب. كما اذا ترك ثلاثة بنين واوصى لزيد بمثل نصيب اقدمهم ولعمرو بنصف ما يبقى من المال بعد اخراج النصيب.
- (7) تصح الوصية لشخص بنصيب احد الورثة ولآخر بجزء مما يبقى من جزء من المال بعد اخراج النصيب. كما اذا ترك ثلاثة بنين واوصى لزيد بنصيب اقدمهم ولعمرو بثالث ما يبقى من ثلث المال بعد اخراج النصيب.
- (8) اذا كان النصيب الموصى به يستغرق الجزء المضاف اليه الباقي فالوصية باطلة لأن وصيته في الباقي وليس بعد النصيب باق. كما اذا كان للموصي ابناء واوصى لزيد بنصيب اقدمهما

ولعمرو بنصف الباقي من الثلث فالنصيب هنا يستغرق الثلث ولم يبق منه شيء فلا وصية لعمرو ووصيته باطلة.

(9) تصح الوصية لشخصين لكل منهما بنصيب احد الورثة وبجزء معلوم مما للأخر. كما اذا ترك بنتين وزوجة وأما وعماء ووصى لزيد بنصيب العم ونصف ما لعمرو ولعمرو بنصيب العم ونصف ما لزيد.

(10) تصح الوصية لشخصين لكل منهما بنصيب احد الورثة الا جزء معلوم مما للأخر. كما اذا ترك زوجة وأما وعماء ووصى لزيد بنصيب العم الا نصف ما لعمرو ولعمرو بنصيب العم الا نصف ما لزيد.

وفي نهاية الكلام اود ان اوجه كلمة الى طلبة العلم الباحثين الدارسين الى ضرورة التوجه لدراسة وتحقيق هذا التراث الاسلامي العظيم الذي ما زال ينظر الى الايادي المجدة المثابرة والمخلصة لنفض الغبار عن تلك المخطوطات من على رفوف المكتبات واخراجها للمسلمين حتى يسطع نورها ويضيء قلوب الباحثين وطلبة العلم وبذلك يعم النور جميع الخلائق. وأسأل الله عزوجل ان يتقبل مني هذا العمل والجهد البسيط وان يجعله نورا لنا يوم لقائه الكريم انه سميع مجيب.

وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

| | | |
|-----|---|----------------------------------|
| 58 | يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصاري صاحب الامام ابي حنيفة وهو اول من نشر مذهبه، كان من حفاظ الحديث ثم غلب عليه الرأي، ولد بالكوفة وتوفي ببغداد. | أبو يوسف 113-182هـ |
| 93 | علي بن محمد بن سالم التغلبي ابو الحسن سيف الدين الآمدي اصولي باحث اصله من آمد (ديار بكر) ولد بها وتعلم في بغداد والشام وله نحو عشرين مصنفا. | الآمدي 551-631هـ |
| 93 | عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس الكردي الامتاني ثم المصري جمال الدين ابو عمرو المالكي النحوي المعروف بابن الحاجب. | ابن الحاجب 570-646هـ |
| 101 | احمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم ابن الرفعه الانصاري، نجم الدين ابو العباس المصري المعروف بابن الرفعه الشافعي. | ابن الرفعه 645-710هـ |
| 96 | عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله البابري، نحوي، اصولي، فقيه، مفسر اصله من بابة ونزل اشنبيلية ورحل الى مكة وتوفي فيها. | ابن طلحة ت 515هـ |
| 97 | محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الاندلسي الجياني، امير الدين من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. | ابو حيان 654-745هـ |
| 86 | نصر بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب الفقيه الحنفي السمرقندي الملقب بامام الهدى. | ابوالثيث السمرقندي ت 373هـ |
| 85 | عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله ضياء الدين ابو المعالي الجويني الشافعي ولد وتوفي في نيسابور. | امام الحرمين (الجويني) 419-478هـ |
| 98 | محمد بن احمد بن محمد بن ابراهيم بن احمد بن هاشم المحلي المصري الشافعي، مفسر فقيه، متكلم، اصولي، نحوي، منطقي، ولد بالقاهرة ونشأ بها. | جلال الدين المحلي 791-864هـ |
| 86 | عبد الله بن ابراهيم بن عبد الله الخبزي ابو حكيم، عالم بالأدب والفرائض، من فقهاء الشافعية، من قرى شيراز بفارس، توفي ببغداد. | الخبزي ت 476هـ |
| 93 | محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري الطبرستاني الرازي (فخر الدين) المعروف بابن الخطيب الشافعي، ولد بالرى وتوفي بهراة. | الرازي 453-606هـ |
| 94 | عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفضل امام الدين ابو القاسم الرافي القزويني الفقيه الشافعي. | الرافي 555-623هـ |

| | | |
|--------------|---|----------------------------|
| 104 | عثمان بن علي بن محمد البارعي، فخر الدين ابو محمد الزيلعي (بفتح الزاء وسكون الياء المثناه) الفقيه الحنفي. | الزيلعي ت743هـ |
| 104.86.58 | محمد بن الحسن بن واقد الشيباني ابو عبد الله الفقيه الحنفي البغدادي. | الشيباني 135-189هـ |
| 104 | محمد بن محمد بن محمود بن احمد البابرقي الرومي الحنفي، فقيه، اصولي، متكلم، مفسر، نحوي. | الشيخ اكمل الدين 710-786هـ |
| 212 | عبد العزيز بن عيسى الشافعي مذهباً، الجولاني بلداً من اقليم دمشق الشام. | عيسى الشافعي |
| 86 | محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي الطوسي الشافعي. | الغزالي 450-505هـ |
| 97 | يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الاسلمي المعروف بالفراء الديلمي (ابو زكريا) ادب نحوي، لغوي مشارك في الفقه والطب وايام العرب واشعارها والنجوم، ولد بالكوفة وانتقل الى بغداد. | الفراء 144-207هـ |
| 85 | مجلي بن جَميع بن نجا القرشي المخزومي القاضي ابو المعالي الارسوفي المصري الشافعي. | القاضي مجلي ت550هـ |
| 96 | احمد بن ادريس بن عبد الرحمن ابو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي من علماء المالكية، نسبته الى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) والى القرافة (المحلة المجاورة لقيصر الامام الشافعي بالقاهرة) وهو مصري المولد والنشأة. | القرافي 626-684هـ |
| 211.28.27.26 | محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد البدر، دمشقي الاصل، قاهري المولد، ابو عبد الله المعروف (سبط المارديني) الشافعي. | المارديني 826-912هـ |
| 95 | الحافظ محي الدين ابو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن جمعه بن حزام النووي المحدث الفقيه الشافعي الشهير بالنووي. | النووي 631-676هـ |

مسرد المصادر والمراجع

| | |
|----|--|
| 1 | القرآن الكريم |
| 2 | آثار البلاد وأخبار العباد، لذكريا بن محمد القزويني ، دار بيروت للطباعة والنشر سنة 1980م. |
| 3 | أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة عن الطبعة الاولى 1335هـ. |
| 4 | أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله العربي، تحقيق علي البيجاوي، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، طبعة اولى 1957م. |
| 5 | أحكام القرآن، لعماد الدين بن محمد الكياهراسي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ثانية، 1985م. |
| 6 | أحكام الوصية والوقف، الدكتور أحمد محمود الشافعي، طبعة سنة 1979م. |
| 7 | أساس البلاغة، لجاد الله ابو القاسم محمود بن عمر، تحقيق عبيد الرحيم محمود، دار المعرفة بيروت، طبعة سنة 1399هـ، 1979م. |
| 8 | أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، لأبي بكر بن حسن الكشناوي، ضبطه وصححه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1995م. |
| 9 | أصول الفقه الاسلامي، لمحمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، طبعة سنة 1986م. |
| 10 | الابهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول الى علم الاصول للبيضاوي، لعلي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1404هـ، 3مج. |
| 11 | احكام المواريث حسب المعمول به في المحاكم الشرعية، للدكتور مروان القدومي، دار الحسن للطباعة والنشر، الخليل، 1406هـ، 1مج. |
| 12 | الاحكام في اصول الاحكام، لعلي بن محمد الأمدي، تحقيق د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة اولى 1404هـ، 2مج. |
| 13 | الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، تحقيق زهير الجعيد، دار الأرقم، بيروت. وطبعة دار المعرفة، بيروت. |
| 14 | ارتشاف الضرب من لسان العرب، لمحمد بن يوسف (ابو حيان) تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة اولى 1418هـ، 4مج. |

| | |
|----|---|
| 15 | الاعلام (قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي، طبعة ثالثة، 12مج. وطبعة دار العلم للملايين 1996م. |
| 16 | الافصح عن معاني الصحاح، ليحيى بن محمد بن محمد بن هبيرة، تحقيق محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996م. |
| 17 | الافتاح في حل ألفاظ ابن شجاع، لشمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، دراسة وتحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م. |
| 18 | الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين علي بن سليمان بن احمد المرادوي، تحقيق محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 19 | الانوار لأعمال الابرار، لجمال الدين بن يونس بن ابراهيم الاردبيلي، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، طبعة أخيرة سنة 1969م. |
| 20 | البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، طبعة ثانية، 5مج. |
| 21 | بدائع الزهور في وقائع الدهور، لمحمد بن احمد ابن لياس، تحقيق محمد بن مصطفى، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب في القاهرة، طبعة ثانية 1983م. |
| 22 | بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين ابو بكر بن مسعود الكاساني، تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 23 | بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد بن احمد بن محمد القرطبي، تحقيق ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، طبعة اولى 1995م. |
| 24 | البداية والنهاية، لأبي الفداء اسماعيل بن كثير، اعتنى بها ووثقها عبد الرحمن اللادقي، ومحمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت، طبعة خامسة سنة 1999م. |
| 25 | البدر الطالع من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. |
| 26 | البرهان في اصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب، دار الانصار، القاهرة، طبعة ثانية 1400هـ، 4مج. |

| | |
|----|--|
| 27 | بلغفة السالك لأقرب المسالك، لأحمد بن محمد الصاوي، طبعة وصححه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1995م. |
| 28 | البنائية في شرح الهداية، لمحمود بن احمد العيني الرامفوري (الشهير بناصر الاسلام)، دار الفكر، بيروت، طبعة ثانية 1990م. |
| 29 | البهجة في شرح التحفة، لعلي بن عبد السلام التسولي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، طبعة سنة 1991م. |
| 30 | تاج التراجم، لزين الدين قاسم بن قُطلو بُغا السوداني، تحقيق محمد يوسف، دار القلم، دمشق، طبعة أولى 1992م. |
| 31 | تاج العروس من جواهر القاموس، لمحِب الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة أولى 1306هـ، 1886م. |
| 32 | تاج اللغة العربية وصحاح العربية، لاسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق احمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة ثانية 1399هـ، 1979م. |
| 33 | التاج والاكلیل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف المواق، ضبط وتخريج زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1995م. (وهو مطبوع على هامش كتاب مواهب الجليل) |
| 34 | تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير الاعلام، لشمس الدين محمد بن احمد الذهبي تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة أولى 1415هـ، 46 مج. |
| 35 | تاريخ الشعوب الاسلامية ، لكارل بروكلمان، نقله الى العربية نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، طبعة سابعة، دار العلم للملايين، بيروت. |
| 36 | تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار، لعبد الرحمن الجبرتي، دار الفارس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. |
| 37 | تاريخ مصر الى الفتح العثماني، لعمر الاسكندري. |
| 38 | تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لمحمد بن عبد الله الزبيعي، تحقيق د. عبد الله بن سلمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، طبعة أولى 1410هـ. |
| 39 | تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لعثمان بن علي الزيلعي وبهامشه حاشية شهاب الدين احمد شلبي، المطبعة الكبرى الاميرية، مصر، طبعة أولى 1313هـ، 6مج. |

| | |
|--|----|
| ترتيب القاموس المحيط على طريق المصباح المنير وأساس البلاغة، للطاهر احمد الزاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار المعرفة، بيروت، طبعة سنة 1399هـ، 1979م. | 40 |
| تصحیح التنبیه، لمحیی الدین یحیی بن شرف النووی، تحقیق د. محمد الابرأهیم، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة اولی 1996م. | 41 |
| تفسیر الأکوسی (روح المعانی فی تفسیر القرآن العظیم والسبع المثانی)، لأبی الفضل شهاب الدین السید محمود الأکوسی، دار الفکر، بیروت، طبعة سنة 1978م. | 42 |
| تفسیر الفخر الرازی (أسرار التنزیل وأنوار التأویل)، لمحمد بن عمر الشهیر بفخر الدین الرازی، دار الكتب العلمية، طهران، طبعة ثانية. | 43 |
| تکملة البحر الرائق شرح کنز الدقائق، لمحمد بن حسین بن علی الطوری، ضبط وتخریج زکریا عمیرات، دار الكتب العلمية، بیروت، طبعة اولی 1997م. (وهو مطبوع مع البحر الرائق) | 44 |
| التلخیص الحبیر فی تخریج احادیث الرافی الکبیر، لاحمد بن علی بن حجر العسقلانی، تحقیق وتعلیق علی معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بیروت، طبعة اولی 1998م. | 45 |
| التلفین، لأبی محمد عبد الوهاب البغدادي، تحقیق ودراسة محمد الغاني، دار الفکر، طبعة سنة 1995م. | 46 |
| تهذیب اللغة، لمحمد بن احمد الأزهری، حققه مجموعة من العلماء والاساتذة وراجعہ الاستاذ علی محمد الجاوی، الدار المصرية للتألیف والترجمة. | 47 |
| التهدیب، للحسین بن مسعود بن محمد بن الخراء البغوی، تحقیق علی معوض واحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بیروت، طبعة اولی 1997م. | 48 |
| الجامع لأحكام القرآن الکریم، لمحمد بن احمد الانصاری القرطبي، دار الكتب العلمية، بیروت، طبعة سنة 1993م. | 49 |
| جلاء العینین فی محاكمة الأحمدين، لنعمان خیر الدین الالوسی، دار الكتب العلمية، بیروت. | 50 |
| الجواهر المضية فی طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر بن سالم بن ابي الوفاء القرشي، تحقیق د. عبد الفتاح الحلو، مؤسسة الرسالة وهجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، القاهرة، طبعة ثانية 1993م. | 51 |

| | |
|----|---|
| 52 | الحادي الكبير في فقه الامام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق وتعليق على معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م. |
| 53 | حاشية البقري بهامش الرجيه في علم الفرائض، لمحمد سبط المارديني، علق عليها وخرج ادلتها مصطفى البغا، دار القلم، دمشق، الطبعة السابعة 1997م، امج. |
| 54 | حاشية البيجرمي على الخطيب، لسليمان بن محمد بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996م. |
| 55 | حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل، لمحمد بن عبد الله بن علي الخرشي، ضبط وتخرىج زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 56 | حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن احمد بن عرفة الدسوقي، خرّج آياته وأحاديثه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996م. |
| 57 | حاشية الشرواني على تحفة المحتاج شرح المنهاج، لعبد الحميد الشرواني، ضبط وتصحيح محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996م. (وهي مطبوعة مع حاشية العبادي على تحفة المحتاج شرح المنهاج) |
| 58 | حاشية الشيخ البيجوري على شرح العلامة ابن القاسم الغزي على متن ابي شجاع لابراهيم البيجوري، ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت. |
| 59 | حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للامام ابن السبكي وبهامشه تقرير للشرييني وبأسفل الهامش تقارير محمد بن علي بن حسين المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2مج. |
| 60 | الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، لأحمد بن علي بن داود، مكتبة دار الثقافة، عمان، طبعة ثانية، 1996م. |
| 61 | حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لمحمد بن احمد الشاشي القفال، تحقيق د. ياسين احمد ابراهيم دراركه، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، طبعة اولى 1988م. |
| 62 | الذخيرة، لأحمد بن الدريس القرافي، تحقيق محمد حجي وسعيد اعراب ومحمد بو خبزة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، طبعة اولى 1994م. |
| 63 | الرحبية في علم الفرائض وحاشية العلامة البقري، لمحمد سبط المارديني، طبعة سابعة 1418هـ، امج. |

| | |
|----|--|
| 64 | رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الابصار، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، دراسة وتحقيق وتعليق على معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م. وه مطبوع بحاشية الدر المختار |
| 65 | الروض المربع شرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس البهوتي، خرج احاديثه عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد، الرياض، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة اولى 1996م. |
| 66 | الروض المربع شرح زاد المستقنع، مختصر المقنع في فقه الامام احمد لشرف الدين موسى بن احمد الحجاوي، المتن للحجاوي والشرح للبهوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة سابعة، امج. |
| 67 | روضة الطالبين، ليمان بن شرف الننوي، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود الشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1992م. |
| 68 | سبل السلام شرح بلوغ الحرام من جمع أدلة الاحكام، لمحمد بن اسماعيل الأمير اليميني الصنعاني، صححه وعلق عليه وأخرج احاديثه محمد عصام الدين أمين، مكتبة الايمان، المنصورة، مصر. |
| 69 | السلوك لمعرفة دول الملوك، لأحمد بن علي المقرئ، صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زياده. |
| 70 | سنن ابن ماجه، للامام الحافظ ابي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، طبعة مصححة ومرقمة ومرتببة حسب المعجم المفهرس وتحفة الاشراف ومأخوذة من أصح النسخ ومذيبة بفهرس لتراجم الابواب واطراف الحديث والآثار من قبل بعض طلبة العلم، باشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، دمشق، طبعة اولى 1420هـ، امج. |
| 71 | سنن ابي داود، لسليمان بن الاشعث السجستاني الازدي، اعداد وتعليق عزت عبد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 72 | سنن البيهقي، لاحمد بن الحسن بن علي، تحقيق محمد عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م. |
| 73 | سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، تعليق وتخرير مجدي الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1996م. وطبعة دار الفكر 1991م. |
| 74 | سنن الدارمي، للامام الكبير ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، دار احياء السنه، امج. |

| | |
|----|--|
| 75 | السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى 1414هـ، 10مج. |
| 76 | سير اعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة سنة 1994م. |
| 77 | شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحّي (ابن العماد)، دار الافاق الجديدة، بيروت، 4مج. |
| 78 | شرح البدخشي، لمحمد بن الحسن البدخشي ومعه شرح الأسنوي نهاية السؤل لجمال الدين الأسنوي، وكلاهما شرح منهاج الوصول في علم الأصول للقاضي البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1405هـ، 3مج. |
| 79 | شرح الزركشي على مختصر الخرقى، لشمس الدين محمد بن عبد الله، تحقيق وتخرّيج عبد الله الجبرين، مكتبة العبيكان، الرياض، طبعة أولى 1993م. |
| 80 | الشرح الصغير، لأبي البركات سيد بن أحمد بن محمد العدوي الدردير، ضبط وتصحيح محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1995م. (وهو مطبوع مع كتاب بلغة السالك لأقرب المسالك). |
| 81 | شرح العناية على الهداية، لأكمل الدين محمد بن محمد البابرّي، وهي بهامش فتح القدير لشمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده افندي، 10مج. |
| 82 | الشرح الكبير، لسيدي أحمد بن محمد العبوي الدردير، خرج آياته وأحاديثه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1996م. (وهو مطبوع مع حاشية (الدسوقي) |
| 83 | شرح منتهى الإرادات (دقائق أولى النهى لشرح المنتهى)، للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، بيروت، طبعة ثانية 1996. |
| 84 | صحيح البخاري، لمحمد بن اسماعيل البخاري، دار الفكر، طبعة أولى 1991م. |
| 85 | صحيح مسلم بشرح النووي، لمحي الدين بن شرف النووي، تحقيق وتخرّيج خليل شيما، دار المعرفة، بيروت، طبعة سادسة 1999م. |
| 86 | الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت. |
| 87 | طبقات الشافعية الكبرى، للإمام تاج الدين السبكي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة ثانية. |

| | |
|----|--|
| 88 | طبقات الشافعية، لعبد الرحيم الاسنوي، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1987م. |
| 89 | طبقات الفقهاء الشافعية، لتقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق وتعليق محيي الدين نجيب، دار البشائر الاسلامية، بيروت، طبعة اولى 1992م. |
| 90 | الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، دراسة وتحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ثانية 1997م. |
| 91 | طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لنجم الدين ابو حفص عمر بن محمد النسفي، علق عليه ووضع حواشيه محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، 9 بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 92 | العذب الفاضل شرح عمدة الفاضل، لابراهيم بن عبد الله، خرج أحاديثه ووضع حواشيه محمود عمر الدماطي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1999م. |
| 93 | العزیز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، لعبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1417هـ، 13مج. |
| 94 | الغرر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية، لزكريا بن محمد بن احمد بن زكريا، ضبط وتخریج محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 95 | الفتاوى الهندية في مذهب ابي حنيفة النعمان وبهامشه فتاوى قاضخان والفتاوى البزازية، للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الاعلام، دار المعرفة، بيروت، طبعة ثالثة، 1393هـ، 6مج. |
| 96 | فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر شهاب الدين احمد بن علي العسقلاني، شرح وتحقيق محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، طبعة ثانية 1409هـ، 1988م. |
| 97 | الفتح الرباتي بمفردات ابن حنبل الشيباني، لاحمد بن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري، تحقيق د. عبد الله الطيار د. عبد العزيز الحجليات، دار العاصمة، الرياض، طبعة اولى 1995م. |
| 98 | فتح العلام بشرح مرشد الانام، لمحمد بن عبد الله الجرداني، تحقيق محمد الحجار، دار ابن حزم، بيروت، طبعة سنة 1997م. |
| 99 | فتح القدير، للشيخ كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي، المطبعة الكبرى الاميرية، مصر، سنة 1318هـ. |

| | |
|-----|---|
| 100 | فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لذكريا بن محمد بن احمد بن زكريا، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى سنة 1998م. |
| 101 | فتح باب العناية بشرح النقاية، لنور الدين ابو الحسن علي بن سلطان بن محمد الروي القاري، بعناية نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 102 | الفقه الاسلامي وادلتة، للدكتور وهبه الزحيلي، دار الفكر، دمشق، طبعة رابعة، 1418هـ. |
| 103 | الفقه المنهجي على مذهب الامام الشافعي، تأليف الدكتور مصطفى الخن، والدكتور مصطفى البغا، وعلي الشرجي، دار القلم، دمشق، ودار الشامية، بيروت، طبعة ثانية 1416هـ، 1996م. |
| 104 | فهرس المخطوطات المصورة، القاهرة 1960م. |
| 105 | فهرس المخطوطات المصورة، فؤاد السيد، القاهرة، 1960م. |
| 106 | الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد بن عبد الحي اللكنوي، بعناية احمد الزعبي، دار الارقم، بيروت، طبعة اولى 1998م. |
| 107 | في ظلال القرآن، لسيد قطب، دار الشروق، طبعة تاسعة 1980م. |
| 108 | الكاشف عن المحصول في علم الاصول، لمحمد بن محمود بن عباد العجلي الاصفهاني، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض، قدم الاستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن مندور، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1998م. |
| 109 | الكافي، لموفق الدين ابو محمد بن عبد الله بن احمد بن قدامه، تحقيق محمد فارس، ومسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م. |
| 110 | كتاب اختصار الجبر والمقابلة، لابي عبد الله محمد بن عمر (ابن بدر)، وقف على طبعه يوسف شانجاس باريس المجريطي، مطبعة البيرقه، طبعة 1916م، امج. |
| 111 | كتاب الفروع، لمحمد بن مفلح، ويلييه تصحيح الفروع لابي الحسن علي بن سلمان المرادوي، راجعه عبد الستار احمد فراج، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة رابعة 1405هـ، 6مج. |
| 112 | الكتاب المصنف في الاحاديث والآثار، للامام الحافظ عبد الله بن محمد بن ابي شيبة ابراهيم بن عثمان ابي بكر بن ابي شيبة، 8مج. |

| | |
|-----|---|
| 113 | كتاب جوهرة الفرائض (الكاشف لمعاني الفايض)، لمحمد بن احمد الناظري، توزيع مكتبة اليمن الكبرى، أمج. |
| 114 | كتاب شرح الترتيب في علم الفرائض، لبهاء الدين محمد الشنشوني، مخطوط موجود في مؤسسة احياء التراث في أبو ديس. |
| 115 | كشاف القناع عن متن الاقناع، لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي، تحقيق محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 116 | كشف الظنون عن اسماء الكتب والفنون، مصطفى عبد الله (حاجي خليفه)، مكتبة المثني، بيروت، 3مج. |
| 117 | كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن ابي زيد القيرواني، لعلي بن ناصر الدين محمد بن محمد بن خلف بن جبريل، ضبط وتصحيح محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى سنة 1997م. |
| 118 | كنز العمال في سنن الاقوال والافعال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة اولى 1419هـ. |
| 119 | اللباب في شرح الكتاب، لعبد الغني الغني، المكتبة العلمية، بيروت، طبعة سنة 1993م. |
| 120 | اللباب في علوم الكتاب، لعمر بن علي بن عادل، تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود وشارك في تحقيقه في رسالته الجامعية د. محمد حسن ود. محمد حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1998م. |
| 121 | لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، طبعة سنة 1376هـ، 1956م. وطبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة. |
| 122 | المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1414هـ، 16مج. |
| 123 | مجمع الانهر في شرح ملتقى الانهر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان داما افندي المدعو شيخ زاده، خرج اياته واحاديثه خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1998م. |
| 124 | المحرر في الفقه، لمجد الدين ابو البركات، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة ثانية 1984م. |

| | |
|-----|--|
| 125 | المحصل في علم الأصول، لمحمد بن عمر الرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، 1987م. |
| 126 | المحلى بالآثار، لعلي بن سعيد ابن حزم، تحقيق عبد الغفار البزاري، دار الكتب العلمية، بيروت. |
| 127 | مختار الصحاح، لمحمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، بعناية يوسف محمد، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، طبعة ثالثة 1997م. |
| 128 | مختصر تفسير ابن كثير، لمحمد علي الصابوني، دار الصابوني، القاهرة. |
| 129 | المدونة الكبرى، لمالك بن انس الاصبحي، ضبط وتصحيح احمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1994م. |
| 130 | مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لعبد الله بن اسعد بن علي بن سليمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 131 | المستصفي من علم الأصول، لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة. |
| 132 | مسند الامام احمد، لاحمد بن حنبل، تحقيق مجموعة من العلماء باشراف الشيخ شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة اولى 1999م. |
| 133 | المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لاحمد بن محمد الراجعي. |
| 134 | معاني القرآن، ليحيى بن زياد (الفراء)، عالم الكتب، بيروت، طبعة ثانية 1980م، 3 مج. |
| 135 | معجم الاعلام (معجم تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لبسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي للطباعة والنشر، طبعة اولى 1407هـ، 1مج. |
| 136 | معجم المؤلفين (ترجم مصنفي الكتب العربية)، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، 15مج. |
| 137 | المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبعة ثانية 1411هـ. |
| 138 | المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، قام باخراجه ابراهيم مصطفى واحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، دار الدعوة، تركيا، 1مج. |

| | |
|-----|---|
| 139 | معجم لغة الفقهاء، للاستاذ الدكتور محمد رواس قلعة جي، دار النفائس، بيروت، طبعة اولى 1996م. |
| 140 | معجم مصنفى الكتب العربية في التاريخ والتراجم والجغرافيا والرحلات، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة اولى 1406هـ، 2مج. |
| 141 | معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر، طبعة سنة 1979م. |
| 142 | مغنى المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج على متن منهاج الطالبين للإمام النووي، اعتنى به محمد خليل عيناتي، دار المعرفة، بيروت، طبعة اولى 1997م. وطبعة دار المؤمن، الرياض، سنة 1997. |
| 143 | المغنى، لموفق الدين ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد، تحقيق د. عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، القاهرة، طبعة ثانية 1992م. وطبعة مكتبة الرياض الحديثة. |
| 144 | مفتاح الحساب، لجمشيدغيان الدين الكاشي، شرح وتحقيق الاستاذ احمد سعيد الدمرداس والدكتور محمد حمدي الشيخ، دار الكتاب العربي، القاهرة، امج. |
| 145 | الممتع في شرح الممتع، لزين الدين المنجي التتوخي، دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، طبعة اولى 1997م. |
| 146 | منار السبيل، لابراهيم بن محمد بن سالم، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الاسلامي، بيروت ودمشق، طبعة سابعة سنة 1989. |
| 147 | المنتظم في تاريخ الامم والملوك، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، دراسة وتحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1992م. |
| 148 | منتهى الارادات، لتقي الدين ابن النجار الفتوحي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، عالم الكتب، 2مج. |
| 149 | منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، لعثمان بن عمر بن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1405هـ، امج. |
| 150 | منجد الطلاب في اللغة والاعلام، لفؤاد افرام البستاني، دار المشرق، بيروت، طبعة ثامنة وثلاثون، امج. |

| | |
|-----|---|
| 151 | المهذب في فقه الامام الشافعي، لابراهيم بن علي الشرازي، تحقيق د. محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، طبعة اولى 1996م. وطبعة دار المعرفة. |
| 152 | الموارث والوصية والهيئة في الشريعة الاسلامية، للدكتور بدران ابو العنين، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، طبعة سنة 1985م. |
| 153 | مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لمحمد بن عبد الرحمن الحطاب الرعيني، ضبط وتخرير زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1995م. |
| 154 | النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين ابو المحاسن يوسف الاتاكي ابن تغري بردي، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة اولى 1992م. |
| 155 | نظام الاسرة في الاسلام، لمحمد عقله، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، طبعة ثانية 1411هـ، 3مج. |
| 156 | النظم المستعذب شرح غريب المهذب، لمحمد بن أحمد بن بطلال، ضبط وتصحيح زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى، 1995م. |
| 157 | نفايس الاصول في شرح المحصول، لشهاب الدين احمد بن ادريس القرافي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، قرظة الاستاذ الدكتور عبد الفتاح ابو سنه، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة ثالثة 1999م. |
| 158 | نيل الاوطار من احاديث سيد الاخبار شرح منتقى الاخبار، للشيخ الامام محمد بن علي بن محمد الشوكاتي، ضبطه وصححه ورقم كتبه وابوابه واحاديثه، محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة اولى 1415هـ. وطبعة دار الخير، دمشق، سنة 1998م. |
| 159 | هداية الراغب شرح عمدة الطالب، لقمان بن احمد النجدي، تحقيق الشيخ حسن مخلوف، دار البشير، جدة، والدار الشامية، بيروت، طبعة ثانية 1989م. |
| 160 | الهداية شرح بداية المبتديء، لبرهان الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل المرعيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة اولى 1990م. |
| 161 | هدية العارفين واسماء المؤلفين واثار المصنفين، لاسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثني، بيروت، 6مج. |
| 162 | الوصايا في الفقه الاسلامي، لمحمد سلام مذكور، مكتبة النهضة المصرية، مصر، سنة 1985م. |

| | |
|---|-----|
| وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، لاحمد بن محمد بن ابي بكر ابن خلكان، تحقيق د. احسان عباس، دار صادر، بيروت. وطبعة دار الثقافة، بيروت. | 163 |
|---|-----|

| الصفحة | مسرد الموضوعات |
|--------|--|
| 4 | الاهداء |
| 5 | شكر وتقدير |
| 6 | المقدمة: وتتضمن ثلاث فقرات: |
| 7 | أولاً: التفقه في الدين وتحقيق المخطوطات |
| 9 | ثانياً: أهمية الفرائض |
| 13 | ثالثاً: أسباب اختياري وطريقتي في التحقيق |
| 16 | صفحات مصورة من نسختي المخطوطة |
| | القسم الاول: ويشتمل على مبحثين |
| 25 | المبحث الاول: ويشمل: |
| | نبذة مختصرة عن حياة المؤلف وتشمل: |
| 26 | الاسم والكنية والشهرة |
| 27 | المولد والوفاة والمذهب |
| 27 | صفاته وثناء العلماء عليه |
| 28 | شيوخه وطلبه للعلم |
| 28 | المناصب التي تقلدها |
| 28 | آثاره العلمية |
| 29 | أهم العلماء الذين عاصروه |
| 30 | الحياة السياسية |
| 31 | الحياة الاجتماعية |
| 32 | الحياة الاقتصادية |
| 32 | الحياة الثقافية والعلمية |
| 34 | المبحث الثاني: ويشمل: |
| 35 | تعريف الوصية |
| 38 | أنواع الوصية |
| 39 | مشروعية الوصية |
| 41 | سبب المشروعية او حكمها |
| 42 | أنواع الوصية بصفة حكمها الشرعي |
| 45 | كيفية انعقاد الوصية |
| 46 | أركان الوصية |

| | |
|-----|--|
| 47 | شروط الموصي |
| 49 | شروط الموصى له |
| 50 | شروط الموصى به |
| 51 | صيغة الوصية |
| 52 | لزوم الوصية |
| 52 | قبول الوصية وردها |
| 53 | مقدار الوصية |
| 55 | الوصية للوارث |
| 57 | تراحم الوصايا |
| 60 | القسم الثاني: ويتضمن خمسة فصول : |
| 61 | الفصل الاول: الوصية بالنصيب مع استثناء جزء من المال. |
| 106 | الفصل الثاني: الوصية بالنصيب وجزء معلوم من التركة ولاحر بالنصيب الا جزءا معلوما من التركة. |
| 137 | الفصل الثالث: الوصية بالنصيب ولاحر بجزء معلوم مما يبقى من المال بعد اخراج النصيب. |
| 152 | الفصل الرابع: الوصية بالنصيب ولاحر بجزء معلوم مما يبقى من جزء من المال بعد اخراج النصيب. |
| 162 | الفصل الخامس: الوصية بالنصيب وجزء مما للآخر او استثناء جزء مما للآخر. |
| 213 | الخاتمة |
| 215 | مسرد الاعلام |
| 217 | مسرد المصادر والمراجع |
| 231 | مسرد الموضوعات |

This thesis was submitted as a completion for the requirements of a master degree in religious law. The thesis is the fifth part of an ancient document entitled (Irshad Faredh ⁽¹⁾ Ela Kashfil Gawamedh), (Guiding the Lawyer to Unravel the Mysteries), written by the erudite Imam Muhammead bin Ahmad bin Muhammed, well known as (Sibt ⁽²⁾ el-Mardini). The document deals with wills and inheritances. The thesis was verified by Muhammad Radhi Rawajbeh and it consists of two main parts. Part One includes:

- A brief story about the writer and his life.
- A definition of the will, its elements, conditions and rules.

While Part two includes:

- Section One: The will in share with the exclusion of part of the money.
- Section two: The will in share and with a known part from the lefted properties (inheritance).
- Section Three: The will in share and with a known part from the rest of the money.
- Section four: The will in share and with a known part from the rest of part of the money.
- Section five: The will in share and with a part from the other one's share.

This thesis was successfully defended by the examining committee on 26th of June, 2001 at An-Najah National University, Nablus, Palestine. The committee included:

- Dr. Muhammad Ali As-Slaibi -----→ Principal.
 Dr. Marwan Al- Qadoumi -----→ an interior examiner.
 Dr. Shafiq Ayyash -----→ an exterior examiner.

Thus Mr. Muhammad Rawajbeh was given a Master Degree in Religious Law.

(1) Faredh: One who is very learned in the law of inheritance.
 (2) Sib: One's daughter's son.